

سلسلة الرحلة إلى الثقلين

(٤٣)

القيم الاجتماعية كما نَعكسها ثورة كربلاء

دراسة تحليلية لقيم الإمام الحسين عليه السلام وقيم السلطة الأموية

تأليف

محمد أحمد محمود إبراهيم

مركز الأبحاث العقائدية

إيران - قم المقدّسة - صفائية - ممتاز - رقم ٣٤

ص . ب : ٣٣٣١ / ٣٧١٨٥

الهاتف : ٧٧٤٢٨٠٨ - ٧٧٤٢٠٨٨ (٢٥١) (+ ٩٨)

فاكس : ٧٧٤٢٠٥٦ (٢٥١) (+ ٩٨)

العراق - النجف الأشرف - شارع الرسول ﷺ

شارع السور جنب مكتبة الإمام الحسن عليه السلام

الهاتف : ٣٣٢٦٧٩ (٣٣) (+٩٦٤)

ص - ب ٧٢٩

البريد الإلكتروني: info@aqaed.com

الموقع على الإنترنت: www.aqaed.com

شابك (ردمك) :

اسم الكتاب: القيم الاجتماعية كما تعكسها ثورة كربلاء

المؤلف: محمّد أحمد محمود إبراهيم

الطبعة: الأولى

سنة الطبع: ١٤٣٤هـ

المطبعة :

*** جميع الحقوق محفوظة للمركز ***

الإهداء

إلى روح

الإمام الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام

كعبة الثوار والأحرار والشهداء

شكر وتقدير

إلى كل من وقف بجاني في إنجاز هذا البحث...

إليهم جميعاً كل الشكر والتقدير

مقدمة المركز

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين

والصلاة والسلام على خاتم المرسلين محمد وآله الغر الميامين

من الثوابت المسلمة في عملية البناء الحضاري القويم، استناد الأمة إلى قيمها السليمة ومبادئها الأصيلة، الأمر الذي يمنحها الإرادة الصلبة والعزم الأكيد في التصدي لمختلف التحديات والتهديدات التي تروم نخر كيانها وزلزلة وجودها عبر سلسلة من الأفكار المنحرفة والآثار الضالة باستخدام أرقى وسائل التقنية الحديثة.

وإن أنصفنا المقام حقه بعد مزيد من الدقة والتأمل، نلاحظ أن المرجعية الدينية المباركة كانت ولا زالت هي المنبع الأصيل والملاذ المطمئن لقاصدي الحقيقة ومراتبها الرفيعة، كيف؟! وهي التي تعكس تعاليم الدين الحنيف وقيمه المقدسة المستقاة من مدرسة آل العصمة والطهارة عليهم السلام بأبهى صورها وأجلى مصاديقها.

هذا، وكانت مرجعية سماحة آية الله العظمى السيد علي الحسيني السيستاني - مدّ ظله - هي السبّاقة دوماً في مضمار الذبّ عن حمى العقيدة ومفاهيمها الرصينة، فخطت بذلك خطوات مؤثرة والتزمت برامج ومشاريع قطفت وستقطف أينع الثمار بحول الله تعالى.

ومركز الأبحاث العقائدية هو واحد من المشاريع المباركة الذي أسس لأجل

نصرة مذهب أهل البيت عليهم السلام وتعاليمه الرفيعة.

ولهذا المركز قسم خاص يهتم بمعتنقي مذهب أهل البيت عليهم السلام على مختلف الجهات، التي منها ترجمة ما تجود به أعلامهم وأفكارهم من نتاجات وآثار - حيث تحكي بوضوح عظمة نعمة الولاء التي من الله سبحانه وتعالى بها عليهم - إلى مطبوعات توزع في شتى أرجاء العالم.

وهذا المؤلف - «القيم الاجتماعية كما تعكسها ثورة كربلاء» - الذي يصدر ضمن «سلسلة الرحلة إلى الثقلين» مصداق حيّ وأثر عملي بارز يؤكد صحّة هذا المدّعى.

على أن الجهود مستمرة في تقديم يد العون والدعم قدر المكنة لكلّ معتنقي المذهب الحقّ بشتى الطرق والأساليب، مضافاً إلى استقراء واستقصاء سيرة الماضين منهم والمعاصرين وتدوينها في «موسوعة من حياة المستبصرين» التي طبع منها عدّة مجلّدات لحدّ الآن، والباقي تحت الطبع وقيد المراجعة والتأليف، سائلين المولى تبارك وتعالى أن يتقبّل هذا القليل بوافر لطفه وعنايته.

ختاماً نتقدّم بجزيل الشكر والتقدير لكلّ من ساهم في إخراج هذا الكتاب من أعضاء مركز الأبحاث العقائدية، ونخصّ بالذكر الأخ الكريم سماحة السيّد علي الرضوي، الذي قام بمراجعته وتصحيحه، فله درّهم وعليه أجرهم.

محمد الحسون

مركز الأبحاث العقائدية

١٠ ذي القعدة ١٤٣٣ هـ

الصفحة على الإنترنت: www.aqaed.com

البريد الإلكتروني: [Muhammad@aqaed.com](mailto:Mohammad@aqaed.com)

مقدمة:

«إني لم أخرج أشراً، ولا بطراً، ولا مفسداً، ولا ظالماً، وإنما خرجت لطلب الإصلاح في أمة جدي، أريد أن أمر بالمعروف، وأنهى عن المنكر، فمن قبلني بقبول الحقّ فالله أولى بالحقّ، ومن ردّ عليّ هذا أصبر حتى يحكم الله بيني وبين القوم بالحق، وهو خير الحاكمين»

هكذا تكلم الإمام الحسين (عليه السلام)... وهذه الكلمات تعني أشياء كثيرة لها من الدلالات والرموز ما يجعل الباحث يحفر في هذه الكلمات لتصوير حالة المجتمع السياسية والاجتماعية التي تحدث عنها الإمام الحسين (عليه السلام). فحالة المجتمع القابع أو الخاضع لتأثير السلطة الأموية ليست بأحسن حالاً وقد انتشر الظلم واستشرى في المجتمع وعمّ الفساد، وأصبح شراء الذمم والنفوس من الأمور المعتاد عليها، وقد عمدت السلطة الأموية إلى شراء حقّ شرعيّتها السياسية بأيّ ثمن أو وسيلة حتى ولو كان هذا من خلال القمع والقتل والإرهاب والتجويع.

وكان غياب الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر في المجتمع، يعني حضور الإرهاب والاستبداد وكلّ مساوئ المجتمع، وهو الأمر الذي حاربه الإمام الحسين (عليه السلام) في ثورته ضدّ السلطة الأموية، فإن كان هناك فئات من المجتمع قد استفادت من وجود السلطة الأموية في الحكم، والبعض الآخر من الأغلبية الصامتة والتي تعرضت للقمع والتعذيب لم تجرؤ على معارضة هذه السلطة إلا همساً، وكلاهما ساهم بشكل أو بآخر في توطيد وتثبيت أركان الدولة الأموية المستبّدة.

هذا الواقع الرثّ هو الذي وضع الإمام الحسين عليه السلام وجهاً لوجه أمام دوره التاريخي ورسالته الثورية ؛ لذلك كانت ثورة كربلاء التي قادها هو والنخبة من آل بيته من أجل الجماهير التي استعبدتها السلطة الأموية ومن أجل المضطهدين والفقراء، وكان من المفترض أن تنور الأغلبية المطحونة كما ثار الإمام الحسين عليه السلام، ولكن يبدو أن الهزيمة النفسية التي أصابت أغلبية المجتمع والخوف والرهبة من بطش السلطة الأموية حال دون ذلك. وهذا الأمر لم يغيب عن بال الإمام الحسين عليه السلام فقد علم مسبقاً أن الأمة سوف تخذله، ورغم ذلك مضى الإمام الحسين عليه السلام في سبيل ثورته، ومن أجل التغيير الاجتماعي المنشود. والتي دافعت عن قيم الحرّية وإعلاء قيمة السلام والحوار والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وفي الوقت نفسه حاربت قيم الاستبداد الأموي وكشفت زيفها، وحاولت تقويض دعائمها القائمة على الظلم والاضطهاد والكرهية والعبودية.

وإن كانت القيم الاجتماعية السائدة في مجتمع ما تمثل تصوراً للأوضاع الاجتماعية والثقافية والسياسية، وتساهم في الوقت ذاته في عملية تشكيل الوعي الاجتماعي لأفراد المجتمع، حيث تكون الأوضاع السياسية والاجتماعية باعثاً لإحداث الثورة أو لعملية التغيير الاجتماعي نتيجة لجمود وتردّي حالة المجتمع، ومن ثم يكون هناك ضرورة اجتماعية لتغيير جمود هذا الواقع من خلال القيم التي تعمل على مناهضة الأوضاع الجائرة والسلبية في المجتمع.

ومن هنا تنشأ العلاقة بين الثورة والقيم الاجتماعية، وهي علاقة جدلية حيث تنطوي كل ثورة على قيم معيّنة تحاول أن تنشرها في المجتمع في بداية الثورة، والعمل بعد ذلك على تطبيقها في برنامجها السياسي والاجتماعي، كما أنّه

في الوقت ذاته تصبح القيم بمثابة ثورة على الأوضاع السلبية في المجتمع ؛ حيث تعمل هذه القيم على تغيير الواقع السلبي المغترب، ومحاربة القيم السلبية التي أدت بالمجتمع إلى الجمود والتخلف.

وعلى هذا الأساس لا يمكن فهم ودراسة القيم والأخلاقيات خارج الثورات الاجتماعية، كما لا يمكن فهم الثورات خارج القيم التي تحملها للمجتمع، والقيم ليست مجرد شعارات أو كلمات هوجاء ؛ إذ لا يوجد لها حضور أو وجود إلا من خلال الالتزام بها والتطبيق الفعلي لها قولاً وفعلاً وسلوكاً في كافة الأحوال والظروف الاجتماعية ؛ فإن لم تكن كذلك أصبحت تمثل كلمات خاوية لا تسمن ولا تغني من جوع.

وإن كان البعض يؤكد على أن القيم هي اختيار بين بدائل الأفعال والسلوكيات في المواقف الاجتماعية المختلفة، أي أن القيم هي التي تحدّد لنا نوع السلوك والفعل المرغوب فيه في موقف معيّن. وهو ما تمثل في ثورة الإمام الحسين (عليه السلام) حيث استند في ثورته ضدّ السلطة الأموية على قيمة مركزية ألا وهي قيمة «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» حيث كانت هذه القيمة هي الموجّه والمرشد لثورة الإمام الحسين (عليه السلام) في كربلاء ؛ حيث وجد نفسه في موقف اجتماعي يحتم عليه أن يختار إمّا أن يساير السلطة الأموية في ظلمها واستبدادها وعدم شرعيتها السياسية، ويتقبل الأمر الواقع، ويسكت عن الفساد والقمع الذي ساد المجتمع، وانعكس بطبيعة الحال على الناس، أو أن يرفض الظلم والاستبداد الواقع على الناس.

فاختار الإمام الحسين (عليه السلام) أن يتمسك بقيمة الأمر بالمعروف والنهي عن

المنكر ليجسد قيم الحرية والعدالة في أرقى صورها.

وقد جاءت هذه الدراسة بقصد التعرف على بعض القيم الاجتماعية عند الإمام الحسين عليه السلام، وكذلك عند السلطة الأموية التي مثلت رأس النظام السياسي، ومحاوله الكشف عن طبيعة السلطة الأموية وممارساتها الاجتماعية خاصة ضد المعارضين لسياساتها، وبالتالي إمطة اللثام عن بعض الحقائق التي حاول أن يخفيها بعض المستفيدين والانتهازيين.

وقد قسّمت الدراسة الراهنة إلى أربعة فصول رئيسية جاءت على الشكل

التالي:

جاء الفصل الأوّل بعنوان «الإطار المنهجي للدراسة» حيث عرض الباحث لمشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها وتساؤلاتها، وكذلك تعرّض الباحث في هذا الفصل للمنهج الذي استخدمه في الدراسة، وكذلك أدوات جمع البيانات، ومجتمع البحث والعينة، وأخيراً تعرّض الباحث لأهمّ المفاهيم التي استخدمت في الدراسة.

وقد جاء الفصل الثاني بعنوان «الإطار النظري للدراسة»، وفيه استعرض الباحث بعض النظريات الاجتماعية المفسّرة للقيم؛ حيث تعرّض الباحث للنظرية البنائية الوظيفية والنظرية الماركسية، ونظرية الصراع، وكذلك تعرّض الباحث للاتجاه الفينومينولوجي. وجميعها نظريات ساهمت في التعرف على طبيعة القيم، وأهمّ العمليات المتضمّنة لها. وقد اختتم هذا الفصل بعرض مدخل نظري تصوري تبناه الباحث في دراسته.

هذا وقد جاء الفصل الثالث المعنون: بـ «الواقع الاجتماعي والسياسي

للمجتمع بعد وفاة الرسول ﷺ» حيث تعرّض الباحث في هذا الفصل لبعض صور الواقع الاجتماعي، والتي تمثلت في مؤتمر السقيفة، ونتائجه وبعض الأحداث التي عايشته دولة الخلافة الأولى والثانية، وممارسات الخليفة الثالث: «عثمان بن عفان»، والتي كان لها أثراً بالغاً في إحداث الفتنة، كما تناول الباحث دور الأحزاب السياسية التي كان لها تأثير ملموس على سير الأحداث في داخل المجتمع، ودورها في الاضطرابات السياسية وقيام الحروب الأهلية، حيث تعرّض الباحث لحزب الناكثين، وحزب الفئة الباغية، وكذلك لحزب المحايدين، وأخيراً تعرّض الباحث لتحليل سوسيولوجي لثورة الإمام الحسين ﷺ للوقوف على أهم أسباب الثورة وتداعياتها.

أمّا الفصل الرابع فقد جاء بعنوان «القيم الاجتماعية عند الإمام الحسين ﷺ» وعند السلطة الأموية». حيث تعرّض الباحث لأهم القيم التي دافع عنها كلا الطرفين من أجل تبرير مواقفهما السياسية والاجتماعية.

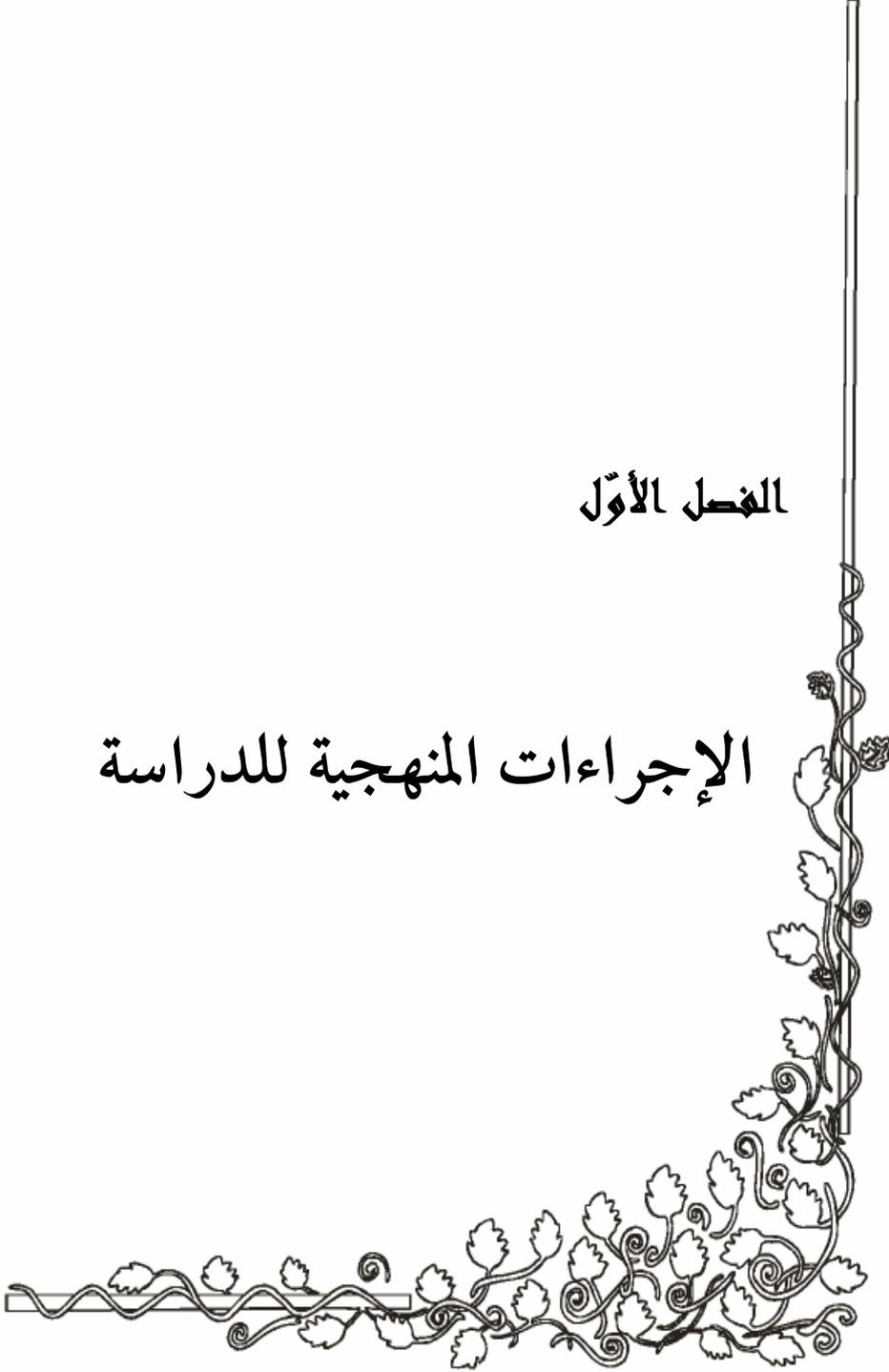
وقد اختتم الباحث هذه الدراسة بعرض لأهم النتائج التي كشفت عنها الدراسة الميدانية^(١).

(١) استفاد الباحث في هذه الفصل من المراجع الآتية:

- السيد حامد، دراسة في انثربولوجيا مصر، أدب توفيق الحكيم، ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة، ٢٠٠١ ص ٢٣
- سمير نعيم، انساق القيم الاجتماعية - ملامحها وظروف تشكيلها وتغيّرها في مصر، مجلة العلوم الاجتماعية، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، العدد الثاني والعشرون، ١٩٨٢، ص ١٢٥.

الفصل الأول

الإجراءات المنهجية للدراسة



الإجراءات المنهجية للدراسة

أولاً: مشكلة الدراسة:

تعتبر القيم انعكاساً للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمع، وهي تشكّل في ذات الوقت أحد الجوانب الهامة التي تساهم في تشكيل الوعي الاجتماعي لدى أفراد المجتمع بصفة مستمرة، وذلك عن طريق العمليات الثقافية المتمثلة في العادات والتقاليد، والتنشئة الاجتماعية والسياسية ومدى نضجها في المجتمع، وهي تتشابك مع كافة الأنشطة الأخرى للمجتمع فتظهر في السياسة، والاقتصاد، وعلاقات الأفراد بعضهم ببعض... ولذا تنطلق الدراسة الحالية من مسلّمة أساسية، وهي إنّ الثورات الاجتماعية تكشف لنا عن بعض القيم السائدة في المجتمع، وهي تحاول في نفس الوقت بثّ قيم جديدة وتطبيقها في المجتمع سواء أكانت قيم مستحدثة لم يطّلع المجتمع عليها، أو قيم أصيلة اطلع المجتمع عليها، ولكنها بدأت تتلاشى لظهور عوامل متعدّدة ساعدت على تلاشيها فيلجأ أفراد المجتمع للثورة كي تعود هذه القيم مرةً أخرى.

وهذه القيم بالطبع تكون مضادّة لقيم السلطة الحاكمة أو النظام السياسي السائد في المجتمع، وتهدّد مصالحه وكيانه السياسي، ولذا فالدراسة الحالية تحاول التعرف على بعض القيم عند الإمام الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام قائد ثورة كربلاء، وعند السلطة الأموية التي مثلت النظام السياسي وقتئذٍ، والتعرف على طبيعة هذه القيم من حيث سلبياتها ودورها في تطوّر أو إعاقة عملية التغيير الاجتماعي.

ثانياً: أهداف الدراسة، تهدف هذه الدراسة إلى:

- ١- التعرف على بعض ملامح الواقع الاجتماعي السياسي ودوره في حدوث ثورة كربلاء.
- ٢- التعرف على طبيعة بعض القيم الاجتماعية عند الإمام الحسين بن علي عليه السلام من خلال ثورة كربلاء.
- ٣- الكشف عن طبيعة بعض القيم التي عكستها السلطة الأموية في المجتمع.
- ٤- الكشف عما إذا كانت قيم الإمام الحسين عليه السلام قد هدّدت مصالح بعض الفئات الاجتماعية ذات الارتباط بالسلطة الأموية.
- ٥- التعرف على ارتباط أو عدم ارتباط قيم الإمام الحسين عليه السلام بالمجتمع.

ثالثاً: تساؤلات الدراسة:

- تسعى هذه الدراسة إلى محاولة الإجابة على التساؤلات الآتية:
- ١- هل كان الواقع الاجتماعي السياسي في المجتمع في الفترة التاريخية المحددة يقتضى خروج الإمام الحسين عليه السلام للثورة على السلطة الأموية؟
 - ٢- ما هي بعض القيم التي أكّد عليها الإمام الحسين عليه السلام من خلال موقفه التاريخي في ثورة كربلاء؟
 - ٣- ما هي بعض القيم التي أكّدت عليها السلطة الأموية؟ وهل شكّلت هذه القيم تهديداً مباشراً لقيم المجتمع؟
 - ٤- هل هدّدت القيم التي نادى بها الإمام الحسين عليه السلام مصالح فئات اجتماعية معينة؟
 - ٥- هل كانت القيم التي أكّد عليها الإمام الحسين عليه السلام مجرد مواظب دينية مجردة ومفصولة عن الحياة الاجتماعية؟

رابعاً: أهمية الدراسة: الأهمية العلمية:

يعتبر الحديث عن ثورة الإمام الحسين بن علي بن أبي طالب (عليه السلام) وما أبرزته من أحداث ووقائع والتي أفرزت نتائجها على واقع المجتمع سلباً وإيجاباً حتى تلك اللحظة التاريخية الراهنة. من الموضوعات المسكوت عنها، والتي يتجنب الحديث عنها والخوض فيها، بزعم أن مثل ذلك يوجب نار الفتنة التي خمدت منذ قرون عديدة وأصبحت موضوعاً مهملاً بقصد أو بدون قصد.

ولذا حاول الباحث أن يحطّم حاجز المنوع والمسكوت عنه في تراثنا، من خلال هذه الدراسة المتواضعة، والتي يأمل أن تلاقي مثل هذه الدراسات اهتمام الباحثين المصريين للتفتيش في حفريات التاريخ والمسكوت عنه في تراثنا للوصول إلى الحقيقة أو الاقتراب منها، لذا فإن هذه الدراسة تهدف إلى إسهام نظري متواضع قد يسهم في إظهار بعض الحقائق العلمية وتفسيرها والتعرّف على بعض الجوانب المختلفة لموضوع الدراسة.

الأهمية العملية:

تعتبر القيم الاجتماعية السائدة في مجتمع ما انعكاساً للظروف الاجتماعية والاقتصادية، وتعبر في الوقت ذاته عن طبيعة العلاقة بين الأفراد والجماعات في المجتمع، وبالتالي قد تفيدها هذه الدراسة في التعرف على طبيعة الوجود الاجتماعي للأفراد، والتعرف على القيم الاجتماعية المتناقضة داخل المجتمع محل الدراسة، فضلاً عن التعرف على التغيرات التي لحقت بنسق القيم داخل المجتمع، سواء أكانت هذه التغيرات سلبية تعوق تطوّر المجتمع أو إيجابية تساهم في تطوّره، وبالتالي يمكننا التعرف على القيم الإيجابية داخل المجتمع فنعمل على تعزيزها وغرسها في ثقافة المجتمع، ورصد القيم السلبية لتجنبها والتحذير منها،

وكشف عناصرها وأضرارها على المجتمع ككل.
كما يمكن الاستفادة من نتائج هذه الدراسة المتواضعة في إيجاد الحلول لبعض الظواهر الاجتماعية التي يعكسها موضوع الدراسة كمشكلة توريث السلطة، وعنف وإرهاب الدولة، من خلال تتبع الظواهر والكشف عن الآليات الاجتماعية التي تنمو وتبرز من خلالها، ومن ثم إيجاد الحلول والمقترحات المناسبة للحد من هذه الظواهر السلبية في المجتمع، بالإضافة إلى إمكانية أن يكون موضع البحث بداية لانطلاق بحوث ودراسات أخرى مستقبلية يمكن الاستفادة منها فيما بعد.

خامساً: نوع الدراسة:

تعتبر هذه الدراسة وصفية تحليلية؛ حيث يكون الباحث على علم بأبعاد أو جوانب الظاهرة التي يريد دراستها، ويريد الباحث التوصل إلى معرفة تفصيلية عن عناصر ظاهرة موضوع الدراسة.

سادساً: منهج الدراسة:

تسعى هذه الدراسة للتعرف إلى القيم عند السلطة الأموية وعند الإمام الحسين (عليه السلام)، ولما كانت هذه القيم مرتبطة بأحداث اجتماعية معينة، فإن الباحث سوف يعتمد على المنهج التاريخي لإبراز الأحداث والقوى الاجتماعية التي لها دور في نشوء بعض القيم.

ويعرف «هوايتي» المنهج التاريخي بأنه: «المنهج الذي يتناول بالعرض والتحليل الوقائع والأحداث والاتجاهات السابقة بالنسبة لمشكلة اجتماعية ما»^(١).

(١) غريب محمد سيد أحمد، تصميم البحث الاجتماعي، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٧ ص ١٠٠.

فهو منهج يقوم بدراسة الوقائع والحوادث الماضية، وتحليل المشكلات الإنسانية والقيم الاجتماعية التي شكّلت الحاضر، ومحاولة فهمها لكي نفهم الحاضر على ضوء أحداث الماضي، فالحاضر يعتبر جزءاً من التاريخ أو أنه يتشكل من خلال الماضي، وهدف المنهج التاريخي يتمثل في التوصل إلى الحقائق والمبادئ الجديدة من خلال دراسة الوثائق والسجلات وكتابات المؤرخين^(١).

وقد استخدم الباحث في دراسته المنهج التاريخي التفسيري لتحليل الأحداث والوقائع الاجتماعية، والمشكلات والقوى الاجتماعية التي شكّلت حاضر المجتمع في الفترة التاريخية المعينة، حيث قام الباحث بتحليل وتفسير الظروف الاجتماعية المختلفة التي أحاطت بظاهرة من الظواهر الاجتماعية المختلفة المرتبطة بموضوع البحث كظاهرة «الحكم الوراثي» مثلاً المفروضة من قبل السلطة الأموية على المجتمع، والتي أحاطت أيضاً ببعض أفراد البحث، حيث ربط الباحث الحاضر بالماضي من أجل فهم المؤثرات الاجتماعية والسياسية، وغيرها من المؤثرات الأخرى ذات الأولوية في تشكيل وبناء حاضر الظواهر الاجتماعية المختلفة، وهذا ما يدعمه ويتيح المنهج التاريخي.

وقد اختار الباحث وحدة التحليل الرئيسية «الأفراد» على أساس أن الأفراد هم الفاعلون الحقيقيون الذين يمكن أن نلاحظهم، وعلى أساس أن هؤلاء الأفراد لديهم من القيم والأولويات، والأغراض النفعية ما يجعلهم يتصرفون وفقاً لقيمهم وأولوياتهم ومصالحهم، وإن كانت أفعالهم القصدية تتحكم فيها عدة قيود مستمدة

(١) فاروق أحمد مصطفى، أحمد عباس إبراهيم، المناهج الأنثروبولوجية وتطبيقاتها الميدانية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ٢٠٠٨ ص ٧٧.

من النظام الاجتماعي القائم كالقيم والمعايير الاجتماعية. وتتيح دراسة الأفراد كوحدة أساسية في التحليل في المنهج التاريخي في فهم الأوضاع التي على أساسها يمكن أن نقوم العلاقات الاجتماعية، وتسمح لنا بتقديم تفسير تاريخي للوقائع والأحداث، حيث قام الباحث بتطبيقه في بعض جوانب البحث^(١).

سابعاً: أدوات الدراسة:

استخدم الباحث تحليل المضمون كأداة لجمع البيانات ؛ وذلك لصعوبة دراسة موضوع البحث بطريقة مباشرة، وقد عرّف لازويل تحليل المضمون بأنه: الوصف الدقيق والموضوعي لما يقال عن موضوع معين في وقت معين^(٢). ويرى محمد الجوهري ان تحليل المضمون هو طريقة تمكن عالم الاجتماع من ملاحظة سلوك الأفراد بطريقة غير مباشرة من خلال تحليله للأشياء^(٣).

وترجع أهميّة تحليل المضمون بأنه من خلال مادة الاتصال يمكن الكشف عن القيم والآراء والاتجاهات الثقافية التي تسود في المجتمع في الماضي والحاضر على السواء، ويمكن استخدامه في تصوير الأوضاع الاجتماعية والسياسية^(٤).

ويرى بيرلسون أن هناك وحدات أساسية للتحليل:

(١) ميشيل هيشتر، نظريته الاختيار العقلاني وعلم الاجتماع التاريخي، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، اليونيسكو، القاهرة ١٩٨٢ عدد ١٣٣ ص ٥٤-٥٦.

(٢) سمير نعيم، المنهج العلمي في البحوث الاجتماعية، كلية الآداب - جامعة عين شمس، القاهرة، د.ت ص ١٥٩.

(٣) نادية سالم، إشكاليات تحليل المضمون، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، ١٩٨٣، ص ٤٥.

(٤) فاروق أحمد مصطفى، محمد عباس، (مرجع سبق ذكره) ص ١٩٠.

الكلمة: وهي تعتبر أصغر وحدة، وقد تشير إلى معنى رمزي له دلالة فكرية أو ثقافية.

الموضوع: وهو جملة أو أكثر تؤكد مفهوماً معيناً سياسياً أو اجتماعياً أو اقتصادياً. الشخصية: يقصد بها المحصر الكمي لخصائص وسمات معينة ترسم شخصية معينة. المفردة: وهي التي يستخدمها المصدر في نقل المعاني والأفكار^(١).

وقد اعتمد الباحث في دراسته للتعرف على القيم من خلال تحليل المضمون الكيفي للجمل والكلمات والتي استخدمها الباحث كوحدات أساسية في التحليل حيث قام الباحث بتطبيق بعض الإجراءات منها:

- ١- تحديد العبارات والكلمات التي قد تكشف عن بعض القيم والميول.
- ٢- رصد وتحليل الأقوال والنصوص المكتوبة، والتي تظهر في شكل خطب أو رسائل لدى كلٍّ من السلطة الأموية، ولدى الإمام الحسين عليه السلام.
- ٣- تحليل الأفعال والمواقف الاجتماعية التي تعبر عن وجهة نظر محدّدة إزاء قضايا مجتمعية معيّنة لدى الطرفين (السلطة الأموية، والإمام الحسين عليه السلام)، وذلك من أجل الكشف عن القيم والمعاني الكامنة ورأئها، أو المتضمّنة فيها؛ حيث يفترض الباحث أنّ خلف النصوص والأفعال والأقوال والمواقف قيم ومعاني معيّنة.

ثامناً: مجتمع الدراسة والعينة:

يمثل مجتمع الدراسة في هذا البحث بعض الخطب والرسائل، والأقوال، والأفعال التي تعكس بعض المواقف الاجتماعية لدى السلطة الأموية، والإمام

(١) العساف صالح محمّد، المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية، مكتبة العبيكان، الرياض: ١٩٨٩ ص ٢٣٥.

الحسين عليه السلام، والتي تضمنت في الكتب التاريخية التي وصفت الواقعة وقد راعى الباحث في اختياره لمجتمع الدراسة الحياد وعدم الانحياز؛ حيث اعتمد على المصادر التاريخية الموثوق منها لدى أهل السنة والجماعة، واعتمد أيضاً على بعض الكتابات التاريخية ذات المصادر الشيعية بقدر قليل للغاية، والمتوافقة مع المصادر التاريخية للسنة، وليس ذلك لعدم مصداقية أو وثوقية هذه المصادر، وإنما أراد الباحث إلا يُتهم بانحيازه في اختيار مجتمع البحث والعينة، ولذا استعان بمصادر أهل الشيعة لتأكيد ووصف الأحداث المتضمنة في كتب الاتجاه السنّي.

وقد اختار الباحث عينة غير عشوائية بالطريقة العمدية؛ لأنها الأفضل في تمثيل مجتمع البحث؛ ولأنّ الباحث وجد من الصعوبة حصر وتحليل كافة الخطب والرسائل حيث هناك العديد من الخطب والرسائل غير معروفة أو مجهولة، أو أنها مشكوك فيها، ولذا اختار الباحث منهجياً العينة القصدية؛ لأنها تخدم هدف البحث وتجب على تساؤلاته. وقد مثلت العينة في:

١- بعض الرسائل المتبادلة بين أفراد السلطة الأموية فيما بينهم، والتي تحدّد

الموقف من الإمام الحسين عليه السلام.

٢- بعض الرسائل المتبادلة بين السلطة الأموية وبين الإمام الحسين عليه السلام

ذات الصلة بالموقف.

٣- بعض الخطب والأقوال التي قيلت لتدعيم وتبرير مواقف معيّنة سواء

لدى السلطة الأموية أو عند الإمام الحسين عليه السلام، والتي تعكس بعض القيم لدى كلٍّ منهما.

٤- بعض الأفعال والممارسات العملية التي قام بها كلٌّ من السلطة الأموية

(الجيش مثلاً)، والإمام الحسين عليه السلام خلال ثورة كربلاء.

تاسعاً: مفاهيم الدراسة:

يعتبر المفهوم هو الوسيلة الرمزية التي يستعين بها الباحث للتعبير عن المعاني والأفكار المختلفة التي يرغب في توصيلها إلى الآخرين^(١). ويختلف العديد من الباحثين في تحديد مفاهيم البحث، وقد يرجع ذلك إلى اختلاف النظريات أو الأيديولوجيات التي يتبناها الباحثون، أو للخصوصية التاريخية للمجتمعات التي يعيش فيها الباحثون. وفي هذه الدراسة تتحدد مفاهيم الدراسة في: القيم - الثورة - السلطة؛ حيث تناول في الفقرات التالية أهمّ التعريفات المختلفة التي تصدّى لها علماء الاجتماع هذه المفاهيم، ثمّ يقوم الباحث بوضع التعريفات الإجرائية للمفاهيم المختلفة.

(١) القيم:

يعتبر مفهوم القيم من المفاهيم التي يصعب أن نجد لها تعريفاً جامعاً مانعاً؛ حيث تعددت التعريفات من قبل علماء الاجتماع لهذا المفهوم، وقد يرجع ذلك إلى العديد من الأسباب، يمكن إيجازها في: اختلاف الأيديولوجيات التي ينطلق منها الباحثون، خصوصية المجتمع التي يتواجد فيه الباحثون، دراسة القيم ليست قاصرة على علم معيّن كعلم الاجتماع مثلاً، وإثما يشترك في دراستها العديد من العلوم الأخرى كالفلسفة، والتاريخ، والاقتصاد، وعلم النفس، والأنثروبولوجيا. وذلك يحتم دراسة القيم دراسة تكاملية، ونعرض لما يلي التعريفات المختلفة لمفهوم القيم.

تعرفّ موسوعة ويكيبيديا القيم على أنّها: خاصية أو نوعية إيجابية كانت أو

(١) فاروق أحمد مصطفى، محمد عبّاس إبراهيم (مرجع سبق ذكره): ص ٢٤.

سلبية تتمثل في الأشياء المرغوبة أو غير المرغوبة.
أفكار مجردة بشأن اعتقادات الناس في المجتمع حول ما هو حق أو مرغوب فيه أو ما يمثل الصواب.
قبول بعض الأفراد والجماعات لبعض الأفكار التي يمكن أن توصف بأنها مثالية أو كلاسيكية أو محافظة.
مبادئ وقواعد معيارية جديرة بالاهتمام، ومرغوب فيها من قبل الفرد الذي يحملها أو يتصف بها.
والقيم في قاموس علم الاجتماع هي: تصور أو إدراك صريحاً كان أو ضمناً يحدّد ما هو مرغوب فيه، بحيث يسمح للأفراد بالاختيار بين الأساليب المتغيرة للسلوك، والوسائل، والأهداف الخاصة بالفعل^(١).
ويرى دوركايم أنّ القيم هي: محدّدات أخلاقية لأنماط السلوك الصادرة من المجتمع وتصوراته والتي يلتزم بها الفرد في مختلف أنماط سلوكه^(٢).
والقيم عند جون زود روزني عبارة عن: موقف أو مبدأ أو غرض معيّن، يعتبره الفرد أو الجماعة مرغوباً فيه وصواباً^(٣).
ويرى فلوريان زانكي أنّ القيم هي: موضوعات الفعل الاجتماعي ذات

(١) محمّد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية: ١٩٧٩ ص ٥٠٦.

(٢) زيدان عبد الباقي، علم الاجتماع الديني، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٨١ ص ١٣٠.

(٣) عبد الباسط عبد المعطي، صراع القيم وآثاره في بناء الأسرة ووظائفها - بالتطبيق على عينتين من الريف والحضر، رسالة ماجستير، إشراف مصطفى الخشاب، جامعة القاهرة: ١٩٦٩ ص ٦٧.

المعنى، وذات الطابع الحسي والروحي، والتي لها دلالاتها المعيارية الموجبة والسالبة^(١). ويرى ماكس شيللر أن القيم: مجموعة من الأفعال أو المعاني المقصودة التي توجد في عقول الأفراد والتي يمكن إدراكها من خلال عملية الوعي والتجربة^(٢).

التعريف الإجرائي للقيم:

القيم: هي عبارة عن المبادئ والأفكار، والأفعال المقصودة التي يقوم بها الفرد أو الجماعة في المواقف الاجتماعية المختلفة، والتي تمثل معنى بالنسبة لهم، وتصبح معياراً للحكم على الأشياء.

٢) السلطة:

تعددت التعريفات لمفهوم السلطة: حيث تشير الموسوعة الفلسفية إلى السلطة باعتبارها النفوذ المعترف به كلياً لفرد معين أو لتنظيم أو لنسق مستمد من خصائص معينة، أو من خدمات معينة مؤداة، والسلطة قد تكون أخلاقية، أو سياسية، أو اقتصادية، أو دينية^(٣).

ويعرفها كامل زهيري في الموسوعة الاشتراكية على أنها: القدرة على فرض إرادات ما على إرادة أخرى حيث تمثل الدولة السلطة القهرية التي تعلق سلطة أي فرد أو جماعة أخرى في المجتمع، وفرض الإرادة يتم إما بوسائل القهر

(١) صلاح قنصوة، نظرية القيمة في الفكر المعاصر، دار الثقافة للنشر والتوزيع القاهرة: ١٩٨٧ ص ٩٠.

(٢) سمير نعيم، النظرية في علم الاجتماع، دن، شبين الكوم، ١٩٨١، ص ٢٣٣.

(٣) م. روزنتال، ب. بودين، الموسوعة الفلسفية، دار الطليعة بيروت، ترجمة سمير كرم، ١٩٨٧ ص ٢٤٨ - ٢٤٩.

والظلم وإمّا بوسائل الإقناع^(١).

والسلطة في الفكر الماركسي هي: سيطرة الطبقة الحاكمة (الأقلية) على الطبقات والجماعات الأخرى (الأغلبية) في المجتمع، وإخضاعها لها بهدف تحقيق مصالحها الطبقيّة التي حصلت عليها جرّاء استغلالها للطبقات الأخرى، وذلك من خلال امتلاكها لأدوات القسر المادّي كالجيش والشرطة، والمؤسّسات الأخرى، والتي تمكّنها من إحكام قبضتها على البناء العلوي في المجتمع^(٢).

والسلطة عند ماكس فيبر: هي قدرة الفرد أو مجموعة من الأفراد على تحقيق إراداتهم حتّى ولو كان ذلك على حساب إرادة الآخرين وضدّ رغباتهم. ويرى أنتوني جيدنز أنّ السلطة: هي قدرة الأفراد على إحداث تغييرات في حالة قائمة بالفعل أو إحداث تغييرات في مجريات الأحداث.

ويشير مان إلى السلطة باعتبار أنّها: القدرة على متابعة الأهداف وتنفيذها^(٣).

ويشير ميشيل فوكو إلى السلطة على اعتبار أنّها: فعل وعلاقة تمارس بين طرفين، وتتجسّد هذه العلاقة في إستراتيجية تحدّد نطاق كلّ فعل، وتحتّ الأفراد على القيام أو الامتناع بممارسات معيّنة، والسلطة لا تكون سلطة ما لم تواجه

(١) كامل زهيرى وآخرون، الموسوعة الاشتراكية، دار الهلال، القاهرة: د.ت، ص ٢٨٢.

(٢) كمال صلاح محمّد، السلطة في الفكرين الإسلامي والماركسي - دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة: ١٩٨٧، ص ٧٦.

(٣) باري هندس، خطابات السلطة من هوبز إلى فوكو، ترجمه ميرفت ياقوت، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة: ١٩٨٧، ص ٣٩ - ٤٥.

ردّ فعل سلطة أخرى مضادّة له^(١).

والسلطة تمثّل البيئة الكلية للأفعال، والتي تؤثر على أفعال الأفراد الأحرار، وهي تتضمن الأدوات، والإجراءات، والأساليب التي يمكن أن تؤثر على أفعال الآخرين.

التعريف الإجرائي للسلطة:

يقصد الباحث بمفهوم السلطة، أي: قوى اجتماعية معيّنة عملت على تحقيق أهدافها ومصالحها الخاصّة، والتي تعارضت مع أهداف الأغلبية في المجتمع، وتمتلك من وسائل الإكراه والقسر أو الإقناع ما يجعلها تحقّق أهدافها بصرف النظر عن أهداف ومصالح الأغلبية، وتمثّل هذه القوى في الحكّام، والجيش، والشرطة، ورؤساء القبائل والعشائر، ورجال الدين.

(٣) الثورة:

أشار قاموس ليتريه (Littre) إلى مفهوم الثورة على أساس أنّها: التغيير المباغت والعنيف لسياسة الدولة، وطريقة حكمها. وعرّفت موسوعة ويكيبيديا الثورة: بأنّها مصطلح سياسي، هدفه التخلص من الوضع القائم سواء إلى وضع أفضل أو أسوأ منه، وقد تكون الثورة شعبية، أو انقلاباً، أو حركة مقاومة^(٢).

(١) أشرف منصور، إستراتيجية السلطة وتكتيك الأقلية، مجلة تحديّات ثقافية، دار تحديّات ثقافية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، العدد السابع: ٢٠٠٢، ص ٣٥.

(٢) بول فينيا، أزمة المعرفة التاريخية - فوكو ثورة في المنهج - ترجمة إبراهيم فتحي، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٩٣، ص ١٤٥.

وعرّفت موسوعة المعرفة الثورة: على أنّها مصطلح يستخدم في سياقات ومعانٍ عديدة فقد تكون إشارة إلى تحولات جذرية وأساسية في البنى الاجتماعية والسياسية، أو إلى إشارة إلى تغيرات تحدث عن طريق العنف والانقلابات أو إلى تغييرات أساسية في حقول العلم والمعرفة كالثورة الصناعية أو الثقافية^(١).

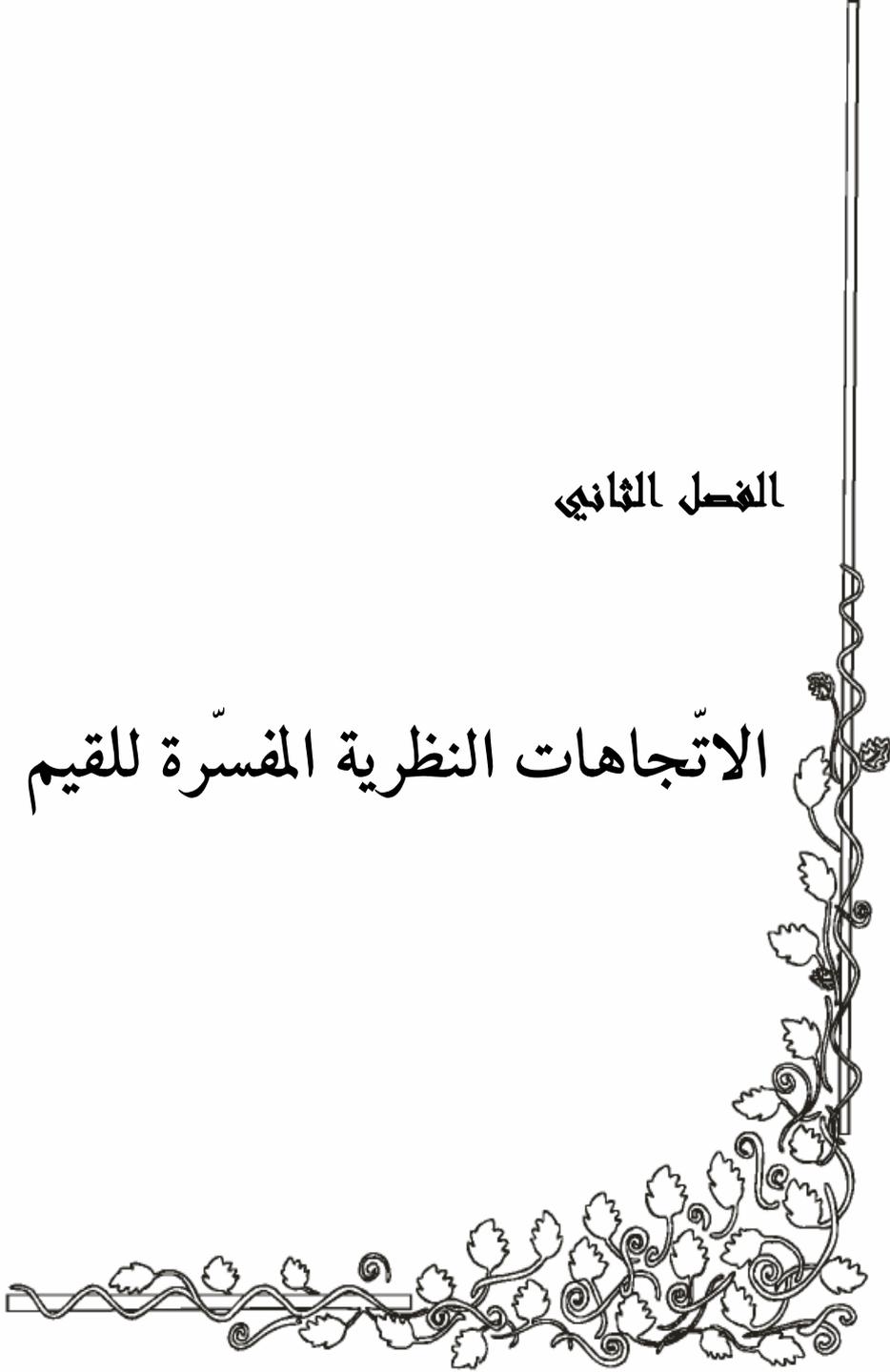
ويرى البعض: أنّ الثورة تعني قلب المبادئ، أو التغير الفجائي للطبقة الحاكمة، أو الانقلابات في البناء السياسي والتكنيك أو الانتقال الجمعي للثروات، أو تغيرات في السلوك والعادات^(٢).

(١) شبكه الإنترنت، متاح على موقع: www.alsabaah.com/paper.

(٢) جاستون بول، تاريخ علم الاجتماع - ترجمة عاطف غيث، وعبّاس الشرييني، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة: ١٩٦٣، ص١٤٤.

الفصل الثاني

الاتجاهات النظرية المفسرة للقيم



الاتجاهات النظرية المفسرة للقيم

مفهوم النظرية:

يختلف العديد من علماء الاجتماع في تعريف «النظرية» وتحديدها: يقدم لنا ج. جيب تعريفاً للنظرية على أساس أنها «مجموعة من الأحكام المترابطة ترابطاً منهجياً في شكل تأكيدات تجريبية عن خصائص وفئات غير محدّدة من الأحداث أو الأشياء».

ويرى هيج أنّ النظرية هي «مجموعة من القضايا أو الأحكام النظرية». أمّا رينولدز يعرف النظرية بأنها: «عبارة عن أحكام مجردة تعتبر جزءاً من المعرفة العلمية سواء أكانت مجموعة من القوانين أو البديهيات أو صيغ عمليات عليّة».

ويقدم لنا ستنشكومب تعريفاً آخرَ ويقول أنّ النظرية هي «القدرة على إبداع التفسيرات»^(١).

ويرى عبد الباسط حسن أنّ النظرية: عبارة عن إطار فكري يفسّر مجموعة من الحقائق العلمية، ومجموعة من القضايا تتوافر فيها شروط متعدّدة من أهمّها: أن تكون القضايا مستندة إلى أفكار محدّدة، وأن تكون القضايا متسقة الواحدة مع الأخرى، وأن تكون القضايا المكوّنة للنظريات ذات فائدة

(١) جراهام كينولوتش - تمهيد في النظرية الاجتماعية - ترجمه محمد سعيد فرح - دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية: ٢٠٠١، ص ٢١.

بحيث يمكن أن تقود الباحثين إلى مزيد من الملاحظات والتعميمات لتوسيع نطاق المعرفة^{(١)(٢)}.

وهي عند سمير نعيم: «نسق من المعرفة المعممة تفسر الجوانب المختلفة للواقع»^(٣).

وترجع أهمية النظريات عموماً أنها تقوم بتوجيه الباحثين وإرشادهم عند جمعهم لوقائع جديدة، حيث تضمّ النظرية الوقائع التي تم اكتشافها وترتبط بينها، وتضفي عليها معنى، وتخرج منها مجموعة من التعميمات العامة المترابطة، مما يسهم في إثراء النظرية وتطويرها، وتقوم النظرية بتفسير الظواهر الاجتماعية كتفسير البني الاجتماعية، تفسير خصائص الفعل الإنساني^(٤).

ويرى الباحث أنه من خلال استقرائه للعديد من الدراسات التي تناولت موضوع القيم سواء بشكل مباشر أو غير مباشر أن هناك العديد من الاتجاهات النظرية الكلاسيكية والمعاصرة، التي عالجت موضوع القيم، وإن اختلفت المنطلقات الفكرية والأيدولوجية لكل اتجاه نظري، حيث أن هناك إسهامات نظرية عديدة حاولت تفسير وتحليل ظاهرة القيم الاجتماعية كالاتجاه العضوي والبنائية الوظيفية، والاتجاه الماركسي والاتجاه الصراعى، والاتجاه الفيمونولوجي. وبالتالي سوف يقوم الباحث بعرض هذه الاتجاهات:

(١) عبد الباسط حسن ، أصول البحث الاجتماعي ، القاهرة ، مكتبة وهبة ، ط١٢ ، ١٩٩٨ م ، ص ٤٩.

(٢) سمير نعيم، النظرية في علم الاجتماع - جامعة عين شمس - القاهرة: ١٩٧٧ص٤٧.

(٣) سمير نعيم، (المرجع السابق): ص٢٩.

(٤) ايان كريب، النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس، عالم المعرفة، عدد٢٤٤، الكويت، ص٤٦.

النظريات الهامة التي حاولت تفسير القيم

أولاً: الاتجاه العضوي - البنائية الوظيفية:

تعود جذور الاتجاه العضوي - إلى فلسفة عصر التنوير، ويقوم هذا لاتجاه على مسلمة المماثلة العضوية، حيث يشبه المجتمع الكائن الحي بما له من الأجزاء والأعضاء، والتي لها وظائف معينة تتكامل وتتناسق مع وظائف الأجزاء الأخرى، بهدف تحقيق استقرار المجتمع واستمراره^(١).

ومن هنا كان هدف أنصار هذا الاتجاه هو الحفاظ على النظام الاجتماعي السائد، ومن أهم المنظرين الاجتماعيين لهذا الاتجاه: أوجست كونت، هيربرت سبنسر، امييل دوركايم ويمثل اتجاه البنائية الوظيفية رؤية معاصرة للمدخل العضوي، واستمدت النظرية البنائية الوظيفية أصولها من الاتجاه الوظيفي في علم النفس، وخاصة النظرية الجشطولية، ومن الوظيفية الإنثروبولوجية كما تبدو في أعمال «مالينوفسكي وراي كليف براون، ومن التيارات الوظيفية القديمة والحديثة في علم الاجتماع، وهي التيارات التي تبلورت بشكل واضح في ميدان دراسة الأنساق الاجتماعية عند «تالكوت بارسونز»^(٢).

وقد اعتمدت البنائية الوظيفية أيضاً على مسلمة المماثلة العضوية التي تقوم

(١) شادية قناوي، المشكلات الاجتماعية وإشكالية اغتراب علم الاجتماع رؤية من العالم الثالث، جامعة عين شمس، القاهرة: دت ص ٤٦.

(٢) سناء الخولي، الأسرة والحياة العائلية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية: ٢٠٠٣، ص ١٤٢.

على فكرة النسق حيث ينظر إلى المجتمع (الأفراد - التنظيمات الاجتماعية - العالم) على أساس أنه نسق يتكوّن من عدد من الأجزاء المترابطة، فالفرد مثلاً يتكوّن من مختلف الأعضاء والأجهزة كالجهاز الدوري والجهاز الهضمي، كذلك المجتمع يتكوّن من عدد من الأنساق كالنسق السياسي والنسق الاقتصادي والنسق الديني... ولكلّ نسق احتياجاته الضرورية التي يجب إشباعها وإلا فإنّ النسق سوف يفنى أو يتغيّر تغييراً جوهرياً، ولا بدّ أن يكون النسق دائماً في حالة توازن من خلال إشباع النسق لاحتياجاته. وكلّ جزء من أجزاء النسق قد يكون وظيفياً، أي: يسهم في تحقيق توازن النسق واستقراره وتكيّفه أو يكون معوقاً وظيفياً أي: يعمل على عدم توازن واستقرار النسق^(١).

ينظر الاتجاه العضوي - البنائية الوظيفية إلى القيم الاجتماعية على أنّها أحد جوانب النسق الاجتماعي التي تتفاعل وتتساند مع باقي عناصر النسق بما يساعد توازن المجتمع واستقراره، وبالتالي يتحقّق التوازن الاجتماعي للجماعة ككل^(٢). وأي اختلالات أو تغييرات في نسق القيم يتبعه تغييرات في عناصر النسق الأخرى، وبالتالي يتعيّن على الأفراد المحافظة على نسق القيم السائد في المجتمع، وهو ما جعل أمبيل دوركايم يؤكّد على أنّ القيم تماثل كلّ الظواهر الإنسانية، فهي من صنع المجتمع، وهي تصدر عن اتفاق اجتماعي^(٣). وكونها من صنع المجتمع، لذا فهي تتميز بالعمومية والجبرية، ولها قوة الإلزام

(١) سمير نعيم، (مرجع سبق ذكره): ص ١٨٨، ١٨٩.

(٢) محمّد عباس إبراهيم، التنمية والعشوائيات الحضرية، اتّجاهات نظرية وبحوث تطبيقية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٣، ص ٢٨٤.

(٣) جان بول رزفير، فلسفة القيم، ترجمه عادل العوا، بيروت، عويدات للنشر والطباعة: ٢٠٠١، ص ٢٦.

حيث يقوم المجتمع على إجبار الأفراد وقهرهم على تبني قيم معينة، ولا يمكن للأفراد التحرر من القيم المفروضة عليهم من المجتمع برفضها أو التمرد عليها^(١)؛ لأن ذلك سوف يؤدي إلى اختلال النسق الاجتماعي الباعث على حدوث المشكلات الاجتماعية.

ويرتكز أي نسق على قيم ومعايير، تشكل مع الفاعلين الآخرين جزءاً من بيئة الفاعلين، وهدف كل فاعل هو الحصول على أقصى درجة من الإشباع (بارسونز) وإذا ما دخل الفاعل في تفاعل مع الآخرين وحصل من خلاله على الإشباع فإن هذا الفعل سوف يتكرر حتى يتوقع الفاعلون استجابات معينة من بعضهم البعض، وبمرور الوقت سوف يتشكل بينهم قواعد ومعايير اجتماعية مع قيم متفق عليها، وتكون هذه القيم ضماناً لاستمرار تلك الاستجابات^(٢).

فالقيم والمعايير والأطر الثقافية بوجه عام هي الأكثر أهمية، لما لها من القدرة على إحداث عملية الضبط الاجتماعي من ناحية، وتضمن للبناء الاجتماعي استقراره وتوازنه واستمراره وتكيفه؛ حيث يكون المجتمع - كما يرى بارسونز - هو أحد أنساق الفعل^(٣).

ويؤكد الاتجاه العضوي - البنائية الوظيفية على اعتبار المجتمع هو الموجه الأساسي لسلوك الأفراد وتفاعلاتهم وقيمهم؛ إذ يمثل المجتمع المتغير المستقل،

(١) فاطمة القليني، قيم التنشئة الاجتماعية كما تعكسها قصص وحكايات الأطفال، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، ص ٥٥.

(٢) ايان كريب (مرجع سبق ذكره): ص ٧١.

(٣) أحمد زايد، التحولات الاجتماعية وقيم العمل في المجتمع القطري، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية قطر: ١٩٩٤، ص ٩٤.

بينما يمثل الفرد المتغير التابع الذي يستلزم عليه أن يتبع إرادة المجتمع أو الجماعات أو اتباع نسق القيم والمعايير الاجتماعية التي سبق وإن اتفق عليها أعضاء المجتمع، فالفرد في هذا الاتجاه عنصر سلبى غير قادر على تغيير حياته أو تغيير الواقع أو تبني قيم اجتماعية جديدة تعمل على تطوير الواقع وتغييره إن كان سلبياً^(١).

ولذا يؤكد الاتجاه العضوي - البنائية الوظيفية على ضرورة الإجماع القيمي الذي يشمل البناء الاجتماعي والثقافي بأسره؛ حيث تتوافر مجموعة من الأهداف والمبادئ العامة التي يوافق عليها معظم أفراد المجتمع - وهذا الإجماع القيمي هو أهم وأعمق مصدر للتكامل الاجتماعي، والأكثر ثباتاً في الأنساق الاجتماعية والثقافية^(٢).

ثانياً: الاتجاه الماركسي:

يؤكد الاتجاه الماركسي على أن القيم والأخلاق السائدة في المجتمع تعتبر انعكاساً لقيم وأخلاقيات الطبقة الاجتماعية المسيطرة في المجتمع، وتحدد العلاقة بين الطبقات الاجتماعية المختلفة، وتعكس الطبقة في المجتمع، إذن فإن طابع العلاقات الاجتماعية يحدد مضمون القيم والأخلاق، ويشير كارل ماركس إلى أن المجتمع يتكوّن من بناء فوقى (القيم والعقائد وأنماط الفكر المختلفة) وبناء تحتي (الأساس الاقتصادي).

وتعتبر القيم انعكاساً للبناء التحتي، فكل طبقة اجتماعية وخاصة الطبقة

(١) شادية قناوي (مرجع سبق ذكره): ص ٤٥.

(٢) محمود جاد، الاتجاهات النظرية لعلم الاجتماع في البلاد النامية، عرض نقدي ورؤية نظرية، دار العالم الثالث، القاهرة: ص ٤٩.

المسيطرة (السائدة) تبلور وتقرّر القيم والمعايير والتعميمات الأخلاقية التي تنشأ وتتطوّر على أساس نمط حياتها، ووضعها الاقتصادي والموضوعي، وأسلوب كسب وسائل العيش، والمصالح المشتركة، فالمصالح المشتركة تكون باعثاً عليّ للأفراد الذين يشكلّون طبقة ما على أن تقرّر سلفاً القيم والمعايير والمواقف الاجتماعية المشتركة.

ولقد أكد لينين على أن «لكلّ طبقة اجتماعية طرائقها للحياة، وعاداتها وميوها»^(١).

وبالطبع لها قيمها ومعاييرها الخاصّة، والتي تعزّز طرائق الحياة الخاصة لطبقة ما، والتي تكون موجّهة وضابطة لسلوك أعضائها، والقيم والأخلاقيات السائدة في المجتمع الطبقي هي قيم وأخلاقيات الطبقة المسيطرة على الطبقات الأخرى (الأغلبية) حيث تعمل الطبقة السائدة (الأقلية) على إبراز قيمها وأخلاقياتها بوصفها النموذج الفريد والوحيد للقيم والأخلاقيات الصحيحة، والتي يجب أن تسود المجتمع كلّ - وذلك بدافع الحفاظ على مصالحها ومكتسباتها ومكانتها الطبقيّة - فتعمل على فرض قيمها وأخلاقياتها على الأغلبية من طبقات المجتمع المغلوبة على أمرها جبراً وقسراً، مستغلّة في ذلك الغرض أدوات التأثير الأيديولوجي التي تمتلكها لترسخ في ذهن أفراد المجتمع (الأغلبية) ضرورة تبني هذه القيم والأخلاقيات؛ لأنّها من مصلحة المجتمع ككلّ. ويؤكد الاتجاه الماركسي على أن القيم والقوانين والأخلاقيات السائدة في المجتمع الطبقي، تعتبر قيم زائفة لا أساس لها؛ لأنّها تعبّر عن مصالح طبقة معيّنة

(١) بكشتانوفسكي وآخرون، علم الأخلاق، دار التقدم، موسكو، ١٩٩٠، ص ٥٢-٥٦.

تقوم بإبرازها إلى الوجود لتستغلّ بها الطبقات الاجتماعية الأخرى، من خلال تقنين القيم والأخلاقيات في شكل قوانين ومؤسّسات، وقد هاجم كارل ماركس قيم وأخلاقيات الطبقة السائدة في المجتمع الطبقي على أساس أنها قيم وأخلاقيات مفروضة جبراً وقسراً على الأغلبية في المجتمع، وعلى أساس أيضاً أنها قيم وأخلاقيات تميل إلى جمود المجتمع وسكونه، لشرعنة الأوضاع الاجتماعية السائدة والظالمة، وحماية مكتسبات الطبقة المسيطرة^(١).

وربط ماركس وانجلز القيم بنمط الإنتاج السائد في المجتمع، حيث ظهرت أنماط ونماذج متنوّعة من القيم التي ارتبطت بنمط الإنتاج السائد في العملية التاريخية، حيث فرز ماركس في التاريخ العالمي أربعة أنماط كبيرة من العلاقات الاجتماعية تناسبها أربعة أنماط كبيرة من القيم:

١- في المجتمع البدائي سادت القيم القبلية، واللاطبقيّة، وأخلاقيات الإنسان المشاعي البدائي.

٢- في المجتمع العبودي سادت قيم التبعية الشخصية، والسيادة المباشرة والخضوع المباشر حيث ملكية الأفراد لآخرين.

٣- في المجتمع الإقطاعي سادت قيم التبعية الشخصية، وقيم اللامساواة الاجتماعية.

٤- في المجتمع الرأسمالي سادت قيم التبعية الشيئية التي تسود على الأفراد، وقيم الأنانية، وقيم الكسب الغير مشروع، وبدون إنتاج أو جهد، وقيم الاستهلاك، وسادت قيم البرجوازية.

(١) الربيع ميمون، نظريه القيم في الفكر المعاصر، الجزائر، الدار الوطنية للنشر والتوزيع - ١٩٨٠ - ص ٢٠١ - ٢٠٤.

ثالثاً: الاتجاه الصراعى:

استمدت هذه النظرية أصولها من الماركسية، التي تعتبر أن التناقض بين علاقات الإنتاج وقوى الإنتاج هي المولد الأول والأساسي للصراعات في المجتمع. ويبلغ الصراع ذروته في المجتمع الرأسمالي الذي يسود فيه نمط الإنتاج الرأسمالي، بين من يملكون الثروة ومن لا يملكون؛ حيث تسخر الطبقة المالكة للثروة كل مقدرات المجتمع القانونية والثقافية والتعليمية... لخدمة مصالحها، وتدعيم سيطرتها وإعادة إنتاج هذه السيطرة^(١).

وأهم المنظرين الاجتماعيين لهذا الاتجاه داهرندورف، كولمان، لويس كوزر، ميردال.

وقد رفض اتجاه الصراع مقولة الإجماع القيمي التي نادى به الاتجاه الوظيفي البنائي، وأكدت على أن التباين بين أفراد المجتمع والظلم الواقع على من لا يملكون من جانب من يملكون السلطة والقوة في المجتمع قد يؤدي إلى ظهور الصراع بين الطبقات الاجتماعية المختلفة؛ لأن المجتمع يتكون من جماعات مختلفة ذات قيم ومصالح مختلفة متباينة، فإن كل جماعة تدافع عن مصالحها وقيمها الخاصة، ومن ثم فإن نجاح جماعة ما يعني إقصاء الجماعات الأخرى.

وقد أكد على ذلك المعنى «كولمان» حيث أشار إلى احتواء المجتمع لجماعات عديدة ذات اتجاهات وقيم ومعايير مختلفة من شأنه أن يؤدي إلى التصادم بين تلك الجماعات، ويكون هذا التصادم نتيجة حتمية لصراع القيم،

(١) أحمد زايد وآخرون، العنف في الحياة اليومية في المجتمع المصري، (مرجع سبق ذكره): ص ٥٧.

فكل جماعة من الجماعات المتصارعة في المجتمع، تتبنى قيماً معينة، وتسعى وتناضل من أجل خلق الظروف التي تتوافق مع قيمها، ويعكس صراع القيم في المجتمع بناء اجتماعي يتميز بعدم المساواة، فعندما تنجح إحدى الجماعات المتصارعة في حسم الصراع لصالحها فإنها تقوم بتشكيل نظام اجتماعي لا يتيح للجماعات المحرومة فرصة للصراع معها^(١).

ويكون هدف الصراع بين الجماعات كما أشار لويس كوزر إلى رغبة جماعة أو طبقة معينة في الاستحواذ على المكانة والقوة والنفوذ، ولذلك تحاول الجماعات المختلفة تحقيق القيم المرغوبة بالنسبة لها، وفرض قيمها على الآخرين، وإقصاء الجماعات المنافسة لها، ويؤكد كوزر على أهمية الصراع في المجتمع الذي يحول دون انسحاب أعضاء الجماعة، ويؤكد على تعاضد أفراد الجماعة والحفاظ على كيانه^(٢). فضلاً عن أن الصراع يساعد دائماً على تنشيط المعايير والقيم السائدة وتدعيمها، بل إنه يؤدي إلى ظهور قيم ومعايير جديدة. ومن هنا يصبح الصراع الاجتماعي أداة أو ميكانيزم يضمن تكييف المعايير مع الظروف الجديدة^(٣).

ويؤكد ميردال على أن هناك صراعاً بين المقدمات القيمة (الأهداف والمطامح) في المجتمع، وإن نطاق هذا الصراع يتسع ليؤثر على بناء المجتمع ككل

(١) عدلي السمرلي وآخرون، علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية، د.ن. ٢٠٠١، ص ٤٤ - ٤٨.

(٢) أحمد أبو زيد، نظرية علم الاجتماع رؤية نقدية راديكالية، جامعة الإسكندرية: ٢٠٠٢، ص ١١٦.

(٣) جون ركس - مشكلات أساسية في النظرية الاجتماعية - ترجمه محمد الجوهري وآخرون، منشأة المعارف - الإسكندرية د. ت ص ١٧٧.

وإنَّ المجرى الطبيعي للأحداث يتحدّد غالباً عن طريق القوّة التي تمتلكها الجماعات المختلفة.

ويؤكّد أصحاب اتّجاه الصراع على أن أبرز وأهمّ أشكال الصراع هو الذي يدور حول وسائل العيش، غير أنّ الصراع يرتبط أيضاً حول السيطرة على القوّة الشرعية أو التحكّم في الأفكار (القيم)، ففي حالات الجماعات المتصارعة تعمل جماعة واحدة على السيطرة الكاملة على المجتمع، وإذا ما تمّ لها ذلك عن طريق القوة؛ فإنّها تفرض قيمها وأفكارها على الجماعات الأخرى (المهزومة)، وتعمل على شرعنه أفكارها وقيمها، داخل المجتمع ويصير النسق الاجتماعي ككلّ خادماً لأهداف الجماعة المسيطرة، ومعبراً عن قيمها ومصالحها، ومن ثمّ تبدأ الجماعة المعارضة في إنكار هذه الشرعية وتعمل على تبني أساليب ووسائل من شأنها أن تحدّ من قوّة وقيم الجماعة المسيطرة، في الوقت التي تقوم فيه الطبقة الحاكمة (المسيطرة) على الحيلولة دون انهيار أفكارها وقيمها، وتدعيم قوتها^(١).

رابعاً: الاتجاه الفينومينولوجي (الظاهراتي):

استمدّ هذا الاتّجاه أفكاره من فلسفة أدmond هوسرل، ومارتن هيدجر، وشوتز، ويعتمد هذا الاتّجاه على مفاهيم أساسية مثل الماهية والتجربة الظاهرية، والخيال الظاهري، والتأمل الظاهري، والرد الظاهري، وقصدية الوعي^(٢). والذي يعتبر المفهوم الأساسي في الاتّجاه الفينومينولوجي. والمسلمة

(١) جون ركس (مرجع سبق ذكره): ص ١٩٦ - ١٨٩.

(٢) السيّد علي شتا، المدخل إلى علم الاجتماع الظاهري، سلسلة علم الاجتماع الظاهري، المكتبة المصرية، الإسكندرية: ٢٠٠٤، ص ٩ - ١٠.

الأساسية التي ينطلق منها هذا الاتجاه هو: أن فهم العالم من حولنا يتم من خلال الوعي، وهذا الوعي لا يوجد فقط في رأس الفرد (الفاعل)، وإنما يوجد أيضاً في العلاقات بين الفاعل والأشياء في العالم، والوعي هنا ليس داخلياً أو باطنياً، وإنما هو عملية عملاقة على حدّ تعبير آدموند هوسرل^(١).

وحول تفسير القيم في الاتجاه الفينومينولوجي يؤكّد هذا الاتجاه على أن القيم عبارة: عن معاني أو مقاصد توجد في عقول الأفراد، ويتم إدراكها من خلال الوعي وعن طريق الخبرة بالعالم^(٢)؛ إذ إن الأفراد (الفاعلين) يحملون في عقولهم قواعد وطرق اجتماعية ومفاهيم عن السلوك الملائم تمكّنهم من التصرف في محيط عالمهم الاجتماعي (شوتز)^(٣).

ومن هنا يؤكّد الاتجاه الظاهراتي على اجتماعية القيم - بالرغم من إعلان شيللر أن (الله) هو مصدر كل قيمة - حيث التأكيد على أن الفرد يعيش دائماً في جماعة تعمل على تكييف قواعد سلوكياته وعقائده، وهذه الجماعات يعتبرها شيللر وحدات روحانية، وأشخاص من مستوى أعلى، وهذه الجماعات التي لها أفعالها الخاصة تغرس جذورها في مراكز الحياة المتعدّدة، وفي الحياة المشتركة في جملتها بدرجات مثل الجمهور، والجماعة، والمؤسسات الدينية والمجتمع ثم الأمة التي تمثل دائرة الثقافة والقيم الثقافية. كما أكّد كل من بيتر برجر، وتوماس لوكمان على أن الحياة الاجتماعية

(١) السيّد علي شتا (المرجع السابق): ص ٤٢٨ - ٤٢٩

(٢) سمير نعيم، النظرية في علم الاجتماع، مطابع الولاء الحديثة، شين الكوم، ١٩٨١، ص ٢١٨.

(٣) السيّد علي شتا (مرجع سبق ذكره): ص ٤٢٩ - ٤٣٠

تقوم على المعاني المستمدة من السليقة، فالبشر يمتلك عدد محدود من الغرائز، واستقرار الحياة الاجتماعية ليعود إلى تلك الغرائز، وإنما هو ناتج عن البيئة الاجتماعية التي يخلقها الأفراد بأنفسهم، وفي هذه البيئة تمثل القيم والمعاني العليا البؤرة الحقيقية للتنظيم الاجتماعي الذي تجرى تنشئة أعضاء المجتمع الجدد فيه^(١).

ويرى هذا الاتجاه أن الوجود الفعلي يتمثل في العلاقة بين الوقائع، وهي علاقة تتغير بتغيير الزمن، وعلى هذا الأساس تمّ التمييز بين نوعين من الوقائع، هما الوقائع الوجودية والوقائع المثالية، فالوقائع الوجودية: هي المحددة زمنياً أو مكانياً، والتي تشكل بناء من النوازع كالجنس أو السلطة أو القوة السياسية أو الإنتاج الاقتصادي، بينما الوقائع المثالية تمثل القيم والأفكار والمعاني، وهي صادقة دائماً دون اعتبار للزمان والمكان. والوقائع الوجودية قد تشجع أو لا تشجع على استكشاف الوقائع المثالية (القيم والمعاني المستلهمة والأفكار) ولا يفترض أن تحدّد الوقائع الوجودية (السلطة - الإنتاج الاقتصادي) بشكل مطلق؛ القيم أو المعاني أو المقاصد، وإنّ الأفكار والقيم لا يمكن أن تصبح شيئاً ملموساً له وجود واقعي ما لم تترابط بشكل ما في صورة ميول جمعية، ويتم تضمينها في أبنية نظمية (ماكس شيللر)^(٢).

ويبدو أن هذا الاتجاه قد استعار مقولته حول الوقائع الوجودية والوقائع المثالية من النظرية الماركسية؛ إذ يمثل الوقائع الوجودية البناء التحتي في الماركسية، والوقائع المثالية بالبناء الفوقي، ولكن قلبت المقولة الماركسية الخاصة

(١) أيان كريب، النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سلسلة عالم المعرفة: ١٩٩٩، ص ١٥٢.

(٢) سمير نعيم، مرجع سبق ذكره: ص ٢١٩ - ٢٢٠.

بتأثير البناء التحتي على البناء الفوقي.

والقيم في الاتجاه الفينومينولوجي تشكل نظاماً هرمياً، وهذا النظام يفرز على الأخص أربعة درجات صاعدة للقيم:

١- قيم المستطاب وغير المستطاب.

٢- القيم الحيوية (الصحة - المرض - الحياة - الموت).

٣- القيم الروحية (قيم جمالية - قيم حقوقية - قيم عرفانية).

٤- قيم المقدس وغير المقدس

فقيم الخير والشر قيمتان متميزتان، فالفعل القسدي الموجه إلى قيم أعلى يتصف بالخير بينما الفعل القسدي الموجه إلى قيم أدنى مقرون بالشر (شيللر)^(١).

وإن تجلّي القيم وبروزها في المجتمع لا يتم إلا إذا فرّقنا بين القيمة والأشياء التي توصف بالخير، تبعاً لقبولها والرغبة فيها من ناحية - ومن ناحية أخرى ينبغي التفريق بين الأشخاص الحاملين للقيمة، وبين غرائزهم وتطلّعاتهم، وإرادتهم تفريقاً يبرز استقلال وجودها، ويجعلها (أي القيمة) قابلة للوصف والتعريف^(٢).

والقيم في الاتجاه الفينومينولوجي ليست مثل عليا، ولكنها كصفات لها القدرة على التجسّد في الواقع، فهي لا توجد فوقنا، ولكن بيننا وبجاننا؛ إذ إنّ الأشياء التي تحيط بنا تقع في غمرة من القيم الايجابية والسلبية المتناظرة، وعلى هذا فالأشياء التي توصف بالخيريات الواقعية ليست مجرد واقعات نفترضها كما

(١) بكشتانوفسكى وآخرون، علم الأخلاق، دار التقدّم، موسكو: ١٩٤٠، ص ٤٥٦ - ٤٥٩.

(٢) الربيع ميمون، نظرية القيم في الفكر المعاصر: ص ٢٣٣

يرى المثاليون وعلماء النفس، بل واقعات تجسّد قيماً موجودة فيها من غير أن تكون ناتجة عنها.

مدخل نظري تصوري للدراسة:

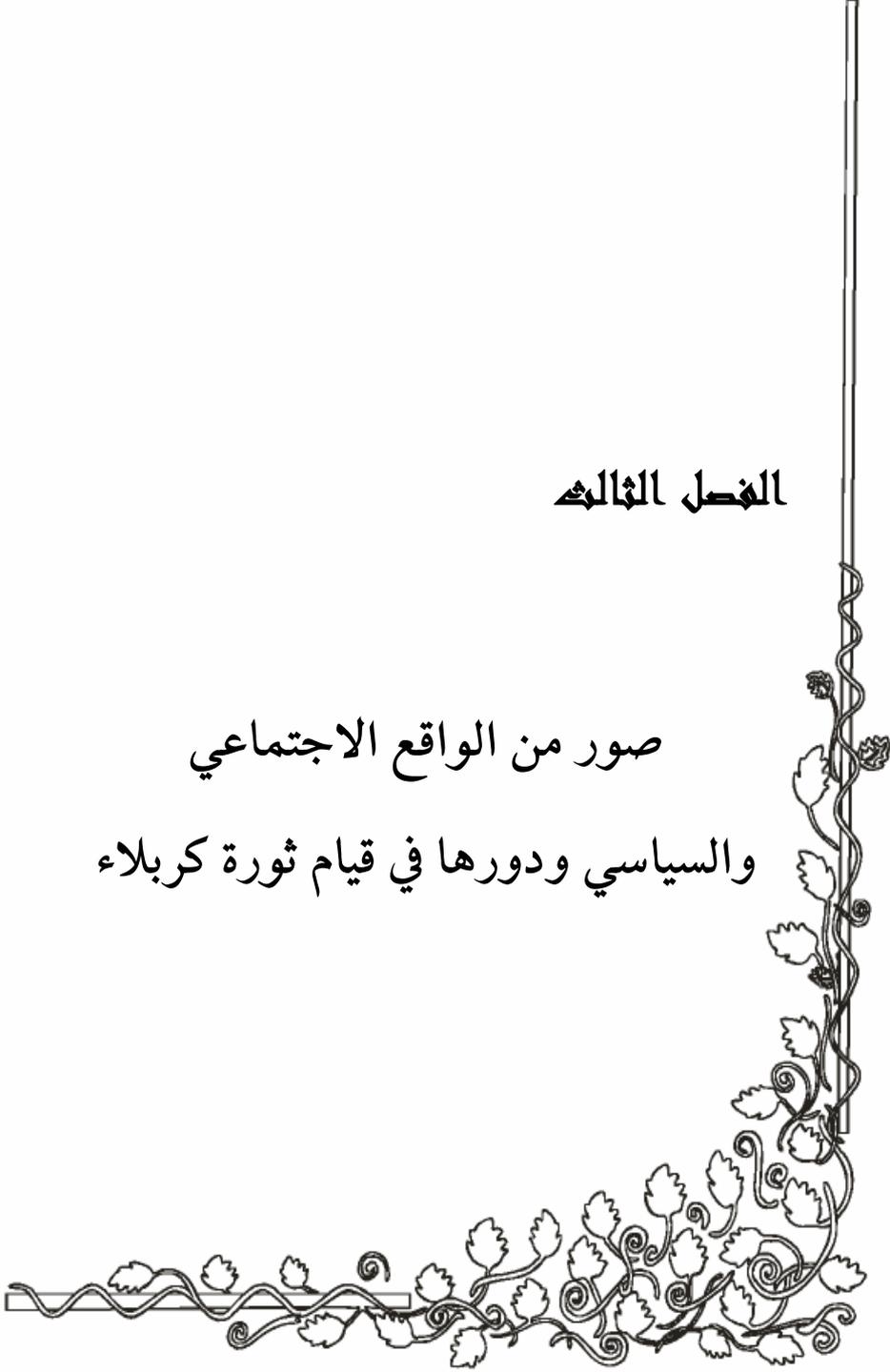
بعد أن تمّ عرض الاتجاهات النظرية المفسرة لظاهرة القيم في المجتمع، والتي حاول الباحث فيها عرض أهمّ الأسس والمسلمات التي يقوم عليها كلّ اتجاه، رأى الباحث أنّ كلّ اتجاه بذاته لا يمكنه منفرداً أن يقوم بتفسير ظاهرة القيم؛ لأنّ كلّ اتجاه له نقاط قوة، ونقاط ضعف، ويركّز على عامل معيّن متجاهلاً العوامل الأخرى في تفسير القيم، فمثلاً الاتجاه الماركسي يركّز على العامل الاقتصادي في تفسير ظاهرة القيم في المجتمع، بينما يركّز الاتجاه البنائي الوظيفي على مقولة الإجماع القيمي، بينما يركّز الاتجاه الصراعى على عملية الصراع بين الأفراد والجماعات لتفسير القيم، والاتجاه الفينومينولوجي يركّز على عامل التجربة الإنسانية، وهذا بالطبع يجعلنا نقول: إنّه لم تظهر إلى الآن نظرية شاملة لدراسة وتفسير ظاهرة القيم الاجتماعية، وذلك يرجع إلى أنّ موضوع القيم ذاته يتداخل ويتشابك مع العديد من العلوم كعلم النفس، والفلسفة، والتاريخ، والأنثروبولوجيا.

بالإضافة إلى إنّ أيّ اتجاه نظري محدّد لدراسة القيم غالباً ما يكون من منطلق إيديولوجي، حيث يتمّ التركيز كما أشرنا سابقاً على أحد الجوانب المفسرة للقيم كالعامل الاقتصادي أو النفسي مع تجاهل الجوانب الأخرى.

وهنا تبرز أهميّة دراسة ظاهرة القيم من خلال المداخل النظرية المتعدّدة؛ لذلك فإنّ الباحث سوف يتبنّى الاتجاه التكاملي كمرشد ودليل في تفسير القيم لأنّ تفسير الظواهر الاجتماعية (القيم) نتاج تفاعل عوامل متعدّدة، وليست نتاج عوامل أحادية، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية المجتمع محلّ الظاهرة.

الفصل الثالث

صور من الواقع الاجتماعي
والسياسي ودورها في قيام ثورة كربلاء



صور من الواقع الاجتماعي والسياسي ودورها في قيام ثورة كربلاء

أولاً: الموقف السياسي بعد وفاة الرسول ﷺ:

بعد وفاة الرسول الأكرم ﷺ وقبل أن يدفن تسارعت الأمور بشكل متواتر حتى يظن المرء أن الأمور مرتبة سلفاً، فالمشاهد والصور التي انتابت حياة المسلمين تكاد لا تصدق فقد تزامنت هذه الأحداث مع بعضها البعض بدون فواصل زمنية بعيدة، فهناك مشهد السقيفة، فلم يكن قد برد جسد النبي ﷺ المسجى إلا وتواترت الأنباء عن اجتماع الأنصار في سقيفة بني ساعدة؛ لاختيار خليفة للمسلمين، ويرشّحون سعد بن عباد، فقد رأوا أنهم أصحاب الفضل الأول في انتشار الإسلام ودعم نبيه محمد ﷺ^(١).

ورأوا أنهم أول من استقبلوا القرشيين عندما هاجروا إليهم فمنحوهم الحماية والأمان، والمعاش، وكان عليهم العبء الأكبر في قتال أعداء الإسلام، لذلك رأوا أن يحصلوا على حقهم في السيادة على المدينة، أو على أسوأ الظروف يحافظوا على استقلاليتهم^(٢). وتواترت الأنباء إلى عمر بن الخطاب الذي علم بالخبر فدخل على أبي بكر وأخذ يهمس لأبي بكر بكلمات لم يعرف معناها ولم يلحظ أحد أي شيء غير عادي، فقد كان الجميع حزينين لوفاة الرسول ﷺ.

(١) ابن قتيبية، الإمامة والسياسية، سلسلة كتب ثقافية، دن: ١٩٦٠، ص ٩.

(٢) يوليوس فلهاوزون، تاريخ الدولة العربية: ص ٣٦.

والإمام علي عليه السلام منشغل بتغسيل الرسول صلى الله عليه وآله، وانطلقا معاً إلى سقيفة بني ساعدة، ومعهم أبو عبيدة بن الجراح، وفي أحداث درامتيكية وتوزيع للأدوار بين الشدة واللين تكشف الأحداث عن وجود منطقيين أساسيين للحاضرين، كلٌّ منهما يحاول أن يقنع الآخر بأحقيته في خلافة الرسول صلى الله عليه وآله الأول يمثل الأنصار (سعد بن عباد)، والثاني تمثله قريش (أبو بكر، عمر أبو عبيدة بن الجراح) فالفريق الأول يرى أحقيته بالخلافة للاعتبارات المذكورة سابقاً، ثم يتنازل درجة بفعل اشتداد الخلافات بين الفريقين وبين الفريق الذي يمثل الأنصار ذاته، ويرضون بأن يكون من الأنصار أمير ومن قريش (المهاجرين) أمير، وحثّهم في ذلك إلا يتولى هذا الأمر ممن ليس من المهاجرين أو الأنصار فيضيع العدل بين المسلمين.

أمّا الفريق الثاني فقد كان منطقة أن قريش (المهاجرين) هم أحقّ الناس بخلافة النبي صلى الله عليه وآله؛ لأنهم أولياؤه وعشيرته، وطلب من الأنصار إلا ينازعوا قريش الأمر على أن يكون الأمراء من قريش، والوزراء من الأنصار، وانتهى المؤتمر بمبايعة أبي بكر حيث قدمه عمر بن الخطّاب على أساس أنه أولى الحاضرين بهذا الأمر، وأنه صاحب رسول الله، وثاني اثنين إذ هما في الغار فوافق على ذلك فريق من الأنصار، ورفض فريق آخر بزعامة سعد بن عباد، وحباب بن المنذر المبايعة لأبي بكر كخليفة للمسلمين.

وهكذا تمت مبايعة أبي بكر في غياب آل البيت عليهم السلام وأغلبية المسلمين من المهاجرين الذين لم تتاح لهم الفرصة في التعبير عن رأيهم في اختيار الخليفة، أو تمت مبايعة أبي بكر بيعة عامة في المساجد، بالإكراه ولكن أولئك الذين بايعوه لم يحضروا مؤتمر السقيفة ولم تكن هناك فرصة لاختيار أكثر من مرشّح حتى يمكن

أن يختار أولئك من بين المرشّحين، فلم يكن الأمر إلا شورى الأقلية، غابت عنها الأغلبية.

ويقوم أبو سفيان بانتهاز الفرصة لضرب الإسلام، فقد عرض على الإمام علي (عليه السلام) الذي رفض نتائج مؤتمر قريش - أن يجيش الجيوش ويملاءها خيلاً وركبناً على أبي بكر بن قحافة إلا أن الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) فوت عليه الفرصة، ورفض نصائحه، واضعاً في اعتباره الحفاظ على الدين ووحدة المسلمين من التشرذم، ولكن لا يمكن تفسير هذا الموقف بموافقة الإمام علي وآل البيت (عليهم السلام) على نتائج مؤتمر السقيفة، فقد رفضها وبعض الصحابة (كالزبير وسلمان الفارسي وأبي ذر الغفاري) وبعض الجماهير لم تكن راضية عن نتائج مؤتمر السقيفة ورأت أن الخلافة قد سرقت وذهبت بعيداً عمّن يستحقها، فقد احتج الإمام علي (عليه السلام) على أبي بكر وعمر بمثل احتجاجوا به على الأنصار، وقال: «إن كانت الإمامة في قريش فأنا أحق قريش بها، وإن لا تكن في قريش فالأنصار على دعواهم»^(١).

فقد كان الإمام ينظر إلى نفسه باعتباره أولى المسلمين بخلافة الرسول (صلى الله عليه وآله)، ويشاركه في ذلك آل البيت (عليهم السلام) والعديد من الصحابة والجماهير، خاصة وإن البعض يؤكد أن الرسول (صلى الله عليه وآله) قد اختاره إماماً وخليفة للمسلمين من بعده في غدير خم^(٢).

(قام الباحث باختبار مدى مصداقية الواقعة فتبين له أن خمسين مصدراً قد

(١) المسعودي، إثبات الوصية للإمام علي بن أبي طالب، دار الأضواء للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط ٢ ١٩٨٢، ص ١٥٤.

(٢) ابن كثير، البداية والنهاية، دار أبي حيان، القاهرة، الجزء السابع ١٩٩٦، ص ٤١٧.

ذكر واقعة الغدير).

وقد كان ردّ فعل دولة الخلافة الأولى اتّجاه المعارضة السياسية عنيفاً؛ حيث عملت على إسكات صوت المعارضة بأي شكل من الأشكال مستعينة بالعنف المادّي تارة، والذي ظهر في حصار منزل الإمام علي ومحاولة عمر بن الخطّاب وجنده أن يحرقوا البيت بمن في داخله لإرهاب الإمام علي (عليه السلام) وفاطمة الزهراء (عليها السلام) ثمّ تهديده بالقتل ان لم يبايع لإرغامه وإكراهه على الموافقة والرضا بنتائج السقيفة^(١).

أو في تجيش الجيوش لمالك بن نويرة الذي رفض أداء الزكاة إلى الخليفة الأوّل على اعتبار أنّه لا يعترف بشرعية أبي بكر، ولكن الخليفة الأوّل وسلطته صتّفته على أنّه من المرتدين الذين يجب محاربتهم - على أساس أنّ من ليس معنا فهو علينا - أرسل لمحربه خالد بن الوليد قائد على الجيش، لمحربه وحمله على توصيل الزكاة والاعتراف بشرعية الخليفة الأوّل إلا أنّ قائد الجيش المدعوم من الخليفة يقوم بقتل مالك بن نويرة بعد أسره، ويزني بامرأته ضارباً عرض الحائط بكلّ القيم والمعايير المتعارف عليها في المجتمع.

وعلى الرغم من ذلك لم تحاسبه دولة الخليفة الأوّل، ولم توجّه إليه أي عقاب مادي بل منحته وساماً ولقبته بسيف الله وهو لقب لا يمت إليه بأي صلة تماماً لأن هذا اللقب هو خاص بالرسول ﷺ فلقد مدح الشاعر كعب من زهير الرسول ﷺ في قصيدته المسماة بالبردة والتي قال فيها: «ان الرسول لنور يستضاء به...مهند من سيوف الله مسلول»^(٢).

(١) ابن قتيبة، الإمامة والسياسة (مرجع سبق ذكره): ص ٢١، ص ٢٢.

(٢) عبد الحلّيم العزمي الحسيني، الليالي المحمّدية - القاهرة: ج ٢٥ - ٢٠٠٧، ص ١٨٠٢.

لينتقل اللقب إلى خالد بن الوليد - اللهم إلا توبيخ عمر بن الخطاب له:
«قتلت أمراً مسلماً ثم نزوت على امرأته، والله لأرجمنك بأحجارك»^(١).

كما استخدمت دولة الخلافة الأولى العنف الاقتصادي، والذي ظهر في منع الخليفة الأول السيدة فاطمة عليها السلام بنت محمد صلى الله عليه وآله من حقها في فدك، مدعياً أن الرسول قد أسر له بحديث «نحن معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقة» وعلى الرغم من أن السيدة فاطمة الزهراء قد جادلته بالحجة، البالغة، وأفهمته أن ذلك ليس في شرع الله، وسألته كيف ورث الأنبياء أبناءهم وبنص القرآن إلا أن هذه الحجّة البالغة لم تجد آذاناً صاغية واستمرت الدولة في ممارسة الحصار الاقتصادي على آل البيت عليهم السلام لمنعهم من أي تحركات سياسية، وعملت سلطة الخلافة الأولى أيضاً على استمالة أبي سفيان لما رأت منه معارضة لتولية أبي بكر، فتقوم بتولية يزيد بن أبي سفيان قيادة جيش الشام ومعه أخوه معاوية كقائد من قوادة، ثم يموت يزيد بن أبي سفيان ويتولى معاوية ولاية الشام^(٢).

ثم يقوم الخليفة الأول بتقويض مبدأ الشورى المزعوم في سقيفة بني ساعدة بتفويض الخلافة إلى عمر بن الخطاب ضارباً عرض الحائط بحرية المجتمع أن يختار الخليفة القادم، فقد كان يمكنه أن يترك الأمر شورى للناس يختارون من هو الأحق بالخلافة، ولا يفرض عليهم شخصاً بعينه، ثم تأخذ قضية الخلافة منحى خطيراً في دولة الخلافة الثانية حيث يقوم عمر بن الخطاب بتعيين ستة أشخاص وهم: الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، وعثمان بن عفان، وطلحة بن

(١) عباس محمود العقاد عبقرية عمر - دار الهلال، القاهرة: د.ت.ص ١٩٥

(٢) ابن كثير، البداية والنهاية (مرجع سبق ذكره): ص ٧

عبيد الله، والزبير بن العوام، وسعد بن أبي وقاص، وعبد الرحمن بن عوف، واتفق على أن يختار الستة واحداً من بينهم ليصبح إماماً (خليفة) للمسلمين^(١).
فحقّ اختيار الخليفة منوط بأولئك نفر الستة فقط، وليس من حقّ جماعة المسلمين اختيار الخليفة المرشّح، والمبايعة له، وإثما كان عليهم فقط أن يبايعوا من يختاره مجلس الشورى المصعّر، وهو إجحاف في حقّ الإمام المنصوب وهو علي بن أبي طالب عليه السلام وفي حقّ الأغلبية المزعوم في المبايعة لمن تختاره، فلو أنّ الخليفة الثاني قام مثلاً بالتوصية بضرورة أن يختار المسلمون من بين هؤلاء الستة المعيّنين، وليأتي بمن تريده الأغلبية إلى الخلافة لكان ذلك أفضل من أن يتحكّم في النهاية أحد الستة في فرض مرشّح بعينه، كما أنّ الخليفة أوصى بضرب عنق المخالف، ترى من أعطاه هذا الحقّ؟!

الانقلاب على مبدأ المساواة:

وشهد الواقع الاقتصادي بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وآله تغييرات عديدة، فقد أبقت دولة الخلافة الأولى على نظام المساواة في العطاء بين المسلمين بلا تمييز وبغض النظر عن مدى سبق أو البعد في اعتناق الإسلام أو القرب والبعد من قرابة الرسول صلى الله عليه وآله وهي نفس السياسة التي اتبعتها الرسول صلى الله عليه وآله، ولكن سرعان ما بدلت دولة الخلافة الثانية هذا النظام حيث ألغت نظام المساواة في العطاء، وأرست نظاماً آخر يقوم على مبدأ التفضيل والتمايز والتفاوت في العطاء، حيث قام هذا النظام على تفضيل المهاجرين على الأنصار، وتفضيل المهاجرين من قريش على المهاجرين من غيرها، وتفضيل الأوس على الخزرج، وتفضيل

(١) ابن قتيبية، الإمامة ولسياسة (مرجع سبق ذكره) ص ٤٠.

العرب على العجم، والتمايز بين الأفراد والقبائل على أساس مدى سبقهم للإسلام، وقرابتهم للرسول ﷺ.

وكان لهذا النظام مساوئ عديدة أهمها بروز الفوارق الطبقية التي أصبحت مقدمة للصراع الطبقي في المجتمع فيما بعد، وإرساء مبدأ الصراع العنصري بين المسلمين العرب وبين المسلمين العجم.

الفتنة:

تولّى الخليفة الثالث عثمان بن عفّان الحكم بعد وفاة الخليفة الثاني ، وعلى الرغم من الطريقة التي جعلت الخلافة تتولّى إليه لم تكن أبدا بريئة وكانت موضع شك واستنكار من البعض حيث لعب صهره عبد الرحمن بن عوف دوراً بارزاً في تولّيه أمر المسلمين في هذه الحقبة، فضلاً عن أنّه لم يكن أفضل المرشّحين للخلافة . الأمر الذي أغضب الإمام عليّ (عليه السلام)، وقال لعبد الرحمن بن عوف: «حبوتة حبوة دهر» وذلك على إثر التمثيلية التي وقعت من عبد الرحمن ابن عوف الذي أصرّ على موافقة الإمام علي أن يكون حكمه على سنة الله ورسوله وسنة الشيخين (أبي بكر وعمر)^(١).

رفض الإمام عليّ (عليه السلام) لهذا المطلب - وهو محقّ فيه ولم ينافق - فرفض الإمام له ما يبرّره فهل أنزل الوحي على أبي بكر وعمر؟! حتّى يطالبه باتّباع سنتّهما. فالعاقل يعلم جيّداً أنّ الرجلين مختلفين في الطباع والسلوك وطريقة الحكم، فما كان من الرجل - إلاّ انتهاز الفرصة وعرض الطلب على عثمان بن عفّان الذي كان يجيبه تكراراً: نعم، أفعل... نعم، أفعل... وكأنته لم يصدّق أنّه سوف يصير

(١) محمّد رضا - الإمام علي بن أبي طالب رابع الخلفاء الراشدين: ص ٣٤.

خليفة للمسلمين! ولم يكن لعثمان بن عفان ما يؤهله لأن يصير خليفة للمسلمين، لأنَّ منصب الخلافة له شروط عديدة يجب توافرها فيمن يقدم على هذا المنصب. وله من التبعات والمسؤوليات التي يجب ان يتحمّلها الخليفة (الحاكم).

واستقراء الأحداث تؤكّد على هذا. فالرجل رسب في أول اختبار عملي عقب تولية الخلافة مباشرة - فقد فشل في إقامة الحدّ على عبيد الله بن عمر بن الخطّاب الذي قام بقتل الهرمزان وابنته جفينة ؛ اعتقاداً منه بأنّهما شاركا في قتل عمر بن الخطّاب، ولم يأتِ بيّنة فكان لزاماً أن يقام عليه الحدّ، وذلك بعد أن أبدى أغلبية المسلمين الموافقة على إقامة الحدّ عليه، ولاسيّما الإمام علي (عليه السلام)^(١). وطالبوه بإقامة الحدّ عليه، ولكن عثمان كان متراحياً ومتردّداً فلم يقيم عليه الحدّ. ولو فعل لتغيّرت صورته الضعيفة المتراحية الرقيقة إلى صورة رجل الدولة القوي الحازم الذي يطبّق القوانين والشرع حتّى على أقرب رعاياه في الدولة، ولكّنه للأسف لم يفعل ، بل مارس كثير من السلبيات أثناء حكمه، ورغم النداءات المتعدّدة داخل المجتمع الإسلامي بضرورة التخلّص من هذه السلبيات إلاّ أنّ ذلك لم يحدث، واستمرّت السلبيات تنمو وتتكاثر وتلاقي بأثرها السيئ على أفراد المجتمع داخل الدولة الإسلامية حتّى اغتيل على يد المعارضة ومن هذه السلبيات:

(١) عمل الخليفة الثالث على التهميش والإقصاء السياسي للمهاجرين

(١) محمّد زيتون، محمّد جبر أبو سعده، تاريخ الخلفاء الراشدين، جامعة الأزهر، القاهرة: د - ت ص ٩٥.

والأنصار، ومن لهم دراية وخبرة بأمر الدين والحكم، فلم يمنحهم حكم الولايات، ولم يستشرهم في أمور الدولة وإنما فرض نظريته السياسية على الأغلبية في المجتمع مستعيناً ومسترشداً بأهله وبني عمه من بني أمية، وأغلبهم غلظة وأحداث ليس لهم من الفضل مثلما كان للمهاجرين والأنصار^(١).

(٢) إسناد ولاية الكوفة إلى الوليد بن عقبة (من أقاربه)، وكان مشهوداً له بالخلاعة والمجون وشرب الخمر، ووصفة القرآن بالفاسق، ودافع عنه لما طلب منه عزله وإقامة الحدّ عليه بعد أن صلى الصبح أربعة ركعات، وهو سكران، وقال للمصلّين من خلفه إن شئتم أزيدكم! فماطل ولم يعزله، ولم يقيم الحدّ عليه إلا بعد إصرار الإمام علي عليه السلام وعصبة من المسلمين مطالبة عثمان بضرورة عزلة وجلده، وإلا كان متهماً بتعطيل حدود الله فنزل عثمان عن رأيه^(٢).

(٣) أرغم المسلمين على قراءة القرآن على قراءة زيد بن ثابت، وأحرق المصاحف الأخرى، ولاقى ذلك استهجان لقراء المسلمين كابن عباس وابن مسعود.. الخ.

(٤) قام عثمان بن عفان بضرب الصحابي عمّار بن ياسر على إثر مشادة بينهما بسب أخذ عثمان بعض الحلي والمجوهرات من بيت المال، وذلك اعتبره ابن ياسر سفه وتبذير لثروات المسلمين، فما كان من عثمان إلا أوسع ضرباً حتى غشي على عمّار وأصابه الفتق^(٣).

(٥) قام الخليفة الثالث بنفي أبي ذر الغفاري إلى الربذة بعد المعارضة التي

(١) ابن قتيبية، الإمامة والسياسة (مرجع سبق ذكره): ص ٥٣.

(٢) عبد الرحمن عميرة رجال ونساء أنزل الله فيهم قرآنا، سلسلة مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة المجلد الثاني: ص ١٨٩.

(٣) ابن قتيبية، الإمامة والسياسة (مرجع سبق ذكره): ص ٥٤.

أبداها أبو ذر لعثمان، فقد كان سلوك عثمان بن عفان المالي ونهب بيت مال المسلمين لصالح أقاربه منطلقاً أساسياً لانتفاضة أبي ذر الغفاري، خاصة بعد ما رأى من الولاة (معاوية مثلاً) يبنون القصور ويكتنزون الذهب والفضة في وقت كانت شرائح عديدة في المجتمع تعاني من الحرمان والفقـر. كان كفيلاً بتأجيج نار الثورة على عثمان وسياسته، ولذا كان يقول أبو ذر: «والله إني لأرى حقاً يظفأ، وباطلاً يحيا، وصادقاً مكذباً، وأثرة بغير تقى...».

٦) اتخذ الخليفة الثالث مروان بن الحكم مستشاراً سياسياً له، ومنحة صلاحيات واسعة جني من ورائها الأموال الطائلة والقصور، وجعلته يفسد العلاقة بين المعارضة وعثمان بعدما بدأت تتحسن باعتراف الخليفة بوجود قصور وسلبيات في الحكم، وتعهّد بالتخلّص منها وفتح أبوابه لمن يريد الدخول لحاجة أو مسألة أو سؤال، ولما كان مروان ينظر إلى مؤسسة الخلافة على إنها مملكة خاصّة له هو وأقرباؤه رفض إذعان الخليفة بأخطائه، وتوجّه إلى جموع الناس التي أحاطت بباب الخليفة قائلاً لهم: «جئتم تريدون أن تنزعوا عتاً ملكنا؟!... أرجعوا إلى منازلكم فوالله ما نحن بمغلوبين على ما بأيدينا»^(١). فساءت العلاقة مرّة أخرى بين المعارضة والخليفة الثالث، ورجعت إلى نقطة البداية مرّة أخرى.

٧) كان عثمان أوّل من ابتدع استخدام السياط (بعد ان كان ضرب الخليفتين قبله بالدرة) في ضرب ظهور الناس مخالفاً الأعراف والتقاليد المتّبعة^(٢).

٨) قام عثمان بن عفان بتولية عبد الله بن أبي سرح ولاية مصر الذي

(١) ابن كثير، البداية والنهاية (مرجع سبق ذكره): ص ٢٠٨.

(٢) ابن قتيبية، الإمامة والسياسة (مرجع سبق ذكره): ص ٥٣.

وصفة الرسول ﷺ بأنه عدو الله بعد ما ارتدّ مشركاً، فقد كان يقول سأنزل مثل ما انزل الله قرآناً^(١).

ثانياً: الأحزاب السياسية:

بعد مقتل الخليفة الثالث عثمان بن عفان قامت الجماهير الإسلامية من المهاجرين والأنصار بمبايعة الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) إماماً وخليفة للمسلمين، فإن كان للإمام علي (عليه السلام) من الخصال والسلوكيات ما يؤكد إجماع الأمة عليه لتولّي أمورهم دون منافس إلا أن الأوضاع الاجتماعية المتردية قد حتمت ضرورة مبايعة الإمام (عليه السلام)، فالفوارق الاجتماعية بين طبقات المجتمع تزداد عمقاً وحدة، والارستقراطية القرشية استحوذت على الثروات والإقطاعات في عهد الخليفة الثالث نتيجة للسياسات غير الرشيدة.

ومن هنا كان إصرار الجماهير على تولّي الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) الخلافة تجسيداً لمبادئ العدالة والمساواة المأمولة في المجتمع، والذي يعيش حالة من اللامساواة واللامساواة، وقد تردّد الإمام (عليه السلام) في قبول تكليف الأمة له، فقد كان على وعي بواقع المجتمع السياسي والاجتماعي، ومدركاً لطبيعة المرحلة المقبلة، حيث عدّها من أصعب المراحل التي يعيشها المجتمع نظراً لطبيعة التناقضات والاختلالات التي شهدتها المجتمع نتيجة لتطبيق سياسات اجتماعية متناقضة، فرفض في أوّل الأمر قبول المهمة وخاطب الجماهير: «دعوني والتمسوا غيري، فإننا مستقبلون أمراً له وجوه وألوان، ولا تقوم له القلوب، ولا

(١) عبد الرحمن عميرة، رجال ونساء أنزل الله فيهم قرآنا (مرجع سبق ذكره):

تثبت عليه العقول، وإن الآفاق قد أغامت، والمحجة قد تنكرت»^(١).

وأمام إصرار الجماهير وتهافتهم على موافقة الإمام علي تولى أمورهم نزل الإمام علي عليه السلام عن رأيه ووضع شروطاً لتولي المهمة: «واعلموا أنني أن أجبتم ركبتم بكم ما أعلم، ولم أصغ إلى قول القائل وعتب العاتب، وإن تركتموني فأنا كأحدكم، ولعلي أسمعكم وأطوعكم لمن وليتموه أمركم، وأنا لكم وزيراً خيراً لكم مني أميراً»^(٢).

وقد شهد الواقع الاجتماعي السياسي في تلك الفترة نشوء أحزاب سياسية عديدة أثرت في سير الأحداث السياسية والاجتماعية للمجتمع، منها حزب الناكثين، وحزب الفئة الباغية، وحزب الاعتزال السياسي، وحزب الخوارج:

أولاً: حزب الناكثين والحرب الأهلية الأولى:

بعد أن تولى الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام أمور المسلمين بدأ بتطبيق مجموعة من الإصلاحات السياسية والاجتماعية كان من أهمها:

(١) إلغاء مبدأ التمايز في العطاء والسياسات الاجتماعية الغير رشيدة التي تم تطبيقها، وإرساء مبدأ المساواة في العطاء

(٢) تفعيل مبدأ العدالة في الحقوق والواجبات وإعلان أن الناس سواسية، فلا فرق بين عربي وأعجمي، ولا أبيض وأسود، وأنه لا فضل لأحد على أحد.

(٣) عزل ولاية الخليفة السابق، وتولية بدل منهم من هم أهل للدين والعفة

(١) الشريف الرضي، نهج البلاغة، شرح محمد عبده، الهيئة العامة لقصور الثقافة،

سلسلة الذخائر، العدد: ١٢٨، ١٢٩، القاهرة: ٢٠٠٤، ص ١٨١.

(٢) الشريف الرضي، نهج البلاغة، (مرجع سبق ذكره): ص ١٨٢.

فولاهم الأمصار، وكانوا جميعاً ليسوا من قريش، فكانت ضربة قاصمة لقريش في نفوذها وكبريائها^(١).

(٤) مصادرة جميع الإقطاعيات التي أقطعها الخليفة السابق، والأموال التي منحها إلى الأرسطراطية القرشية.

فكانت هذه الإصلاحات الثورية مصدر لمخاوف الأرسطراطية القرشية على مكتسباتها حيث باتت تطلّعاتها وأحلامها في الثراء مهدّدة، بل تكاد أن تكون مستحيلة أمام هذه الإصلاحات الثورية في المجتمع، فأعلنوا التمرد ضدّ الإمام عليّ (عليه السلام)، فلم تكن رموز الأرسطراطية القرشية أمثال سعيد بن العاص، والوليد بن عقبة بن أبي معيط، ومروان بن الحكم وغيرهم، يوافقون على أن يتساوى أيّ منهم في العطاء مع أفقر رجل أو مستضعف من المسلمين؛ حيث كانوا ينظرون إلى أنفسهم على أنهم من الصفوة التي يجب أن تعامل معاملة السادة وليس كمعاملة العامة، فلجأت الأرسطراطية القرشية إلى مساومة الإمام عليّ (عليه السلام) بقبولهم طاعته ومبايعته في مقابل أن يترك لهم الإقطاعيات والثروات التي حصلوا عليها في خلافة عثمان بن عفّان، وإلا التحقوا بمعاوية في الشام الذي رفع أيضاً راية التمرد ضدّ الإمام (عليه السلام)، ورفض قرار عزله، وكان ردّ الإمام عليّ (عليه السلام) حازماً وقاطعاً، فقد رفض العرض الذي تقدّمت به الأرسطراطية القرشية حيث رأى في ذلك ضياع لحقوق الناس، ومخالفة صريحة لروح الإسلام الذي أكّد على المساواة والعدالة، فلما أيقنت الأرسطراطية القرشية أنّها فشلت

(١) محمّد مهدي شمس الدين ثورة الحسين ظروفها الاجتماعية وآثارها الإنسانية، دار التعارف للمطبوعات، بيروت: ١٩٨١ص٥٥.

في تحقيق أهدافها في الحفاظ على ثرواتها ومكتسباتها بالمساومة والتهديد لجأت إلى السعي لنقض البيعة، ودعوة الناس لرفض بيعة الإمام علي (عليه السلام) وتأييب الناس عليه.

وبدأت الأرسطراطية في الترويج للدعايات المغرضة ضد الإمام علي (عليه السلام) بأثمة شريك في مقتل الخليفة الثالث عثمان بن عفان، وطالبوا بالثأر من قتلة الخليفة المقتول، ومن هنا نشأ تمرّد واسع النطاق في البلاد^(١).

وقاد حركة التمرّد عائشة بنت أبي بكر، ومعها طلحة والزبير، ويؤازرها العديد من رموز الأرسطراطية القرشية وبني أمية مثل مروان بن الحكم، ابن عامر، الوليد بن عقبة، سعيد بن العاص.... وغيرهم. فعائشة كانت أوّل المعارضين لخلافة الإمام علي (عليه السلام) فعندما علمت بمقتل الخليفة الثالث ومبايعة الناس للإمام علي (عليه السلام) من أحد أخواها (عبيد بن أبي سلمة) صاحت: «ليت هذه انطبقت على هذه إن تمّ الأمر لصاحبك (تعني ليت السماء انطبقت على الأرض)... قتل والله عثمان مظلوماً... والله لأطلبنّ بدمه. فردّ عليها عبيد الله بن أبي سلمة: والله إن أوّل من أمال حرفه لأنت، وقد كنت تقولين «أقتلوا نعتلاً فقد كفر»^(٢).

وكان طلحة والزبير بن العوام ممن بايعوا الإمام علي (عليه السلام) ولكنهما نكثا

(١) محمّد مهدي، ثورة الحسين، (مرجع سبق ذكره): ص ٦٠ - ٦١

(٢) محمّد رضا، الإمام علي بن أبي طالب رابع الخلفاء الراشدين، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة والرياض: ٢٠٠٥ ط١ ص ٥٨ وانظر أيضاً: سيف بن عمر الضبي، الفتنة وواقعة الجمل، جمع وتصنيف أحمد راتب عرموش، دار النفائس، بيروت: ١٩٨٦ ص ١١٥.

بيعتهما، وأظهرها الخلاف لأسباب سياسية، واتبعهم قطاع عريض من الناس، وتحالف حزب الناكثين مع البيت الأموي الذي أمدّهم بالأموال والرجال لمحاربة الإمام علي عليه السلام والقضاء على الإصلاحات الثورية التي بدأت تطبق في المجتمع، فراحوا يعدّون العدة لحرب أهلية شاملة لإقالة الإمام علي عليه السلام من منصب الخلافة. وقد كانت هناك أسباب معلنة برّر بها حزب الناكثين حربهم للإمام علي، ونكتهم البيعة ألا وهو الثأر لمقتل الخليفة الثالث، وتحميل الإمام علي عليه السلام المسؤولية كاملة عن مقتل عثمان بن عفان، واتهامه صراحة وضمناً بأنه شريك في مقتل الخليفة عثمان تارة، وأنه يأوي قاتليه تارة أخرى^(١).

ولم تكن هذه الأسباب هي الباعث على التمرد الذي أظهره حزب الناكثين وأعوانهم، إنّما كان هناك أسباب أخرى سياسية واجتماعية كامنة منها: أن طلحة والزبير كانا يريدان مشاركة الإمام علي عليه السلام في السلطة؛ حيث طلب الزبير بن العوام ولاية العراق، وطلب طلحة ولاية اليمن، فرفض الإمام علي عليه السلام طلبهما على أساس أن ذلك سوف يكون باعثاً لتضعيف مراكز القوى؛ حيث ظهر منهما حرصاً على الولاية يعكس رغبتهما في الاستفادة منها، فتمردا عليه أملاً في إقصائه والوثوب إلى السلطة، بالإضافة إلى أنّهما كانا ينقمان على سياسات الإمام علي عليه السلام الاجتماعية، وخاصة تطبيق مبدأ المساواة في العطاء الذي كان يمثّل تهديداً مباشراً لثرواتهم؛ حيث كان الزبير بن العوام يمتلك من ٣٥ - ٥٢ مليون درهم، وكان له أملاك ودور وإقطاعات في المدينة والبصرة، والكوفة والفسطاط والإسكندرية.

(١) ابن قتيبية، الإمامة والسياسة (مرجع سبق ذكره): ص ٨٨.

وكان طلحة بن عبد الله يمتلك (١٢٠ ألف) دينار، و(٢ مليون ومائتي ألف) درهم وبضائع بقيمة (٣٠ مليون) درهم^(١).

وكانت حركة التمرد تهدف في الأساس إلى الاستيلاء على السلطة وإقصاء الإمام علي من الخلافة حتى تعود الخلافة تيمية كما كانت من قبل، عندما اغتصبوها فقد كان لعائشة بنت أبي بكر رغبة في ان يتولّى الخلافة طلحة أو الزبير، فكانت حركة التمرد فرصة لكي تعود الخلافة إلى غاصبها الأول، وطبقاً للأسباب المعلنة والكامنة، قاد حزب الناكثين بقيادة عائشة بنت أبي بكر حركة التمرد الأولى في البصرة يسانده الأرسطراطية القرشبية والبيت الأموي، مثل مروان بن الحكم، سعيد بن العاص، والوليد بن عقبة لإسقاط خلافة الإمام علي عليه السلام الشرعية تحت ستار الثأر من قتله عثمان بن عفان، فتحرّك جيش الناكثين إلى البصرة وأغار على منزل والي البصرة (عثمان بن حنيف) من قبل الإمام علي عليه السلام بواسطة جماعة كان منهم مروان بن الحكم، فقتل ٤٠ رجلاً من الحرس، وقاموا بنتف لحية الوالي.

وبالرغم من أنّ ذلك يمثّل اعتداء على هبة الدولة والخلافة إلا أنّ الإمام علي عليه السلام حاول إقناع حزب الناكثين بالسلام، والرجوع من حيث جاءوا، وأرسل رسائل السلام إلى طلحة والزبير، يطلب منهما عدم النكث ببيعته، وقدّ المزاعم والدعايات التي أطلقوها، فهو لم يغتصب الخلافة كما يشيعون، وهو لم يشارك في قتل عثمان، ولم يأوي قاتليه، وعرض عليهم الدخول في الطاعة هم وبني أمية، ثمّ يخاصموا إليه قتلة عثمان، وعندئذ يتمّ القصاص من القتلة.

(١) أ.أشتور، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للشرق الأوسط في العصور الوسطى، ترجمه عبد الهادي عبلة، دار قتيبية، دمشق: ١٩٨٥ ص ٣٤.

وأرسل خطاباً إلى عائشة بنت أبي بكر يذكرها بأن هذا الأمر إنما للرجال، وليس للنساء، وإنَّ الموقف الذي تقفه أعظم ذنباً من قتلة عثمان بن عفَّان، فماذا كان جواب حزب الناكثين على رسائل السلام؟

لقد رفض حزب الناكثين وأعاونهم من البيت الأموي والأرستقراطية القرشية نداء السلام، وكلَّ المساعي السلمية التي أرادت لمَّ الشمل وعدم الاقتتال، فقد أجاب طلحة والزبير بأتهما لن يدخلوا في طاعة الإمام أبداً «فاقض ما أنت قاض»، وكتبت عائشة أنه: «قد جلَّ الأمر عن العقاب، والسلام»^(١).

وأمام إصرار جيش الناكثين على محاربة الإمام علي (عليه السلام) وفشل المساعي السلمية، وازدياد حدة الغارات التي كان يشنّها حزب الناكثين على المواليين للإمام علي في البصرة لم يجد الإمام علي (عليه السلام) مفرّاً من ضرورة دخول جيشه البصرة، ولم يكن دخوله بنية الحرب، وإثما كان وفقاً لسياسة حدّدها الإمام منها:

الاستمرار في دعوة السلام لحزب الناكثين، ولمَّ شمل المسلمين، وتفنيدهم
الدعايات الباطلة، وعدم التعرّض لجيش الناكثين المتمركز في البصرة في حالة
رفضهم السلام طالما أنّهم لم يبدءوا الحرب.

إنَّ الحرب ليس خياراً استراتيجياً وإثما هي من أجل الدفاع عن النفس،
والدفاع عن الإصلاحات الاجتماعية التي تمّ تطبيقها، فإذا ما بدأ جيش
الناكثين الحرب فلا مفرّ إذن من الحرب دفاعاً عن السلام^(٢).

ولمَّا تأكّد للإمام ان جيش الناكثين قد أصرّ على الحرب قرّر الاستعداد

(١) ابن قتيبية، الإمامة والسياسة، (مرجع سبق ذكره): ص ١١٣.

(٢) سيف بن عمر الضبي السدي، الفتنة وواقعه الجمل (مرجع سبق ذكره) ص ١٣٦

للحرب، ولديه من الأسباب والمبررات ما يؤكد صواب القرار ومنها:

(١) قيام طلحة والزبير بنقض البيعة وقيامهما بتحريض العامة على نكث بيعتهم للإمام علي عليه السلام، وعدم انصياعهم لطلب الإمام بالدخول فيما خرجا منه.

(٢) إنه لم يكن حريصاً على الخلافة، بالرغم من أحقيته بها، فهي خلافة شرعية، ولم تكن فلتة^(١). فقد بايعه العامة والخاصة، ولذا فهي بيعة ملزمة للذين بايعوه، وخاصة طلحة والزبير اللذان نقضا بيعتهما، ولذا فإن الناكثين يعتبرون خارجين عن الشرعية.

(٣) رفض حزب الناكثين نداء السلام والوسطاء الذين أرسلهم الإمام لهم لمطالبتهم بضرورة حقن الدماء، والرجوع عن مخططاتهم الحربية التي كانت تهدف لإسقاط الخلافة، خاصة بعد دخول جيشهم إلى البصرة، والإغارة على منزل والي البصرة، وقتل أربعين رجلاً من الحرس^(٢).

(٤) رفض حزب الناكثين والأرستقراطية القرشية طلب الإمام علي عليه السلام بالدخول في الطاعة، ثم يتم القصاص من قاتلي عثمان، وأصرّوا على موقفهم وإطلاق الدعايات المغرضة التي تزعم بتورط الإمام علي عليه السلام في مقتل الخليفة الثالث، وذلك يمثل إعلان حرب على الخليفة الشرعي.

وطبقاً لهذه الأسباب والمبررات لم يجد الإمام علي عليه السلام مفرّاً من الحرب، خاصة وإنّ حزب الناكثين هو الذي بدأ بالقتال والاعتداء على جيش الإمام فالتحم الجيشان في معركة كبيرة سمّيت بمعركة الجمل سنة ٣٦ هـ (٦٥٦م) حيث

(١) الشريف الرضي، نهج البلاغة، ج٢ (مرجع سبق ذكره) ص ١٩

(٢) ابن قتيبية، الإمامة والسياسة (مرجع سبق ذكره): ص ١١١.

كانت عائشة تقود الحرب، وهي راكبة على جمل وانتهت المعركة بهزيمة جيش الناكثين، حيث قتل منهم حوالي (٥٠٠٠) رجلاً، ومثلهم من جيش الإمام علي (عليه السلام) وفي هذه المعركة قتل طلحة والزبير، وتم أسر عائشة بعد عقر الجمل، ومروان بن الحكم^(١).

ثانياً: حزب الفئة الباغية والحرب الأهلية الثانية:

كانت الإستراتيجية التي بدأ الإمام علي (عليه السلام) في تطبيقها بعد أن بايعته جماهير المسلمين، والتي تمثلت في عزل ولاية الخليفة السابق، وردّ القطائع التي منحها عثمان بن عفان لأقاربه، وتطبيق المساواة في العطاء؛ سبباً رئيسياً في تمرد وسخط الأرسقراطية القرشية، وتمرد والي الشام معاوية بن أبي سفيان، حيث رفض الوالي المتمرد الاعتراف بشرعية خلافة الإمام علي (عليه السلام)، ورفض قرار عزله من ولاية الشام، بذريعة القصاص من قتلة الخليفة عثمان، وهي نفس الذريعة التي تمسك بها حزب الناكثين، واستطاع بدهائه واستعانتة بعمر بن العاص أن يؤلب أهل الشام ويكتلهم جميعاً ضد الإمام علي (عليه السلام)^(٢).

فلم يكن معاوية بالحريص على الأخذ بثأر الخليفة المقتول، وإنما كان هدفه الأساسي هو حماية منصبه السياسي ومصالحه التي باتت تتهددها الإصلاحات الجديدة التي يقوم بها الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام)، تمهيداً للوثوب على منصب الخلافة ذاته، ولم يكن الإمام علي (عليه السلام) بالذي يتساهل في

(١) محمد رضا، الإمام علي رابع الخلفاء الراشدين (مرجع سبق ذكره): ص ٨٨.

(٢) محمد أمين صالح، العرب والإسلام - من البعثة النبوية حتى نهاية الدولة الأموية، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة: ١٩٨٢، ص ٢٤٤.

تطبيق إستراتيجيته ومبادئه، والتي رأى أنّ في ذلك عودة لروح الإسلام التي غابت عن المسلمين، فلم يداهن أو يصانع أحداً على حساب روح الإسلام ولو أراد أن يستقيم له الأمر سريعاً وأن يحيا حياة الملوك لداهن معاوية وأبقاه والياً على الشام، استجابة لاقتراح المغيرة بن شعبة، أو أنّه قام بتطبيق سياسة اجتماعية منحازة إلى الأرسطراطيين وكبار القوم. ولكنّه رفع شعاره الثوري «لا أدهن في ديني، ولا أعطي الدنيا في أمري»^(١).

وذلك أدّى إلى تحالف الأرسطراطية القرشية والولاة المعزلين، لتشجيع وتدعيم موقف معاوية بن أبي سفيان في الشام، المناهض لخلافة الإمام عليّ (عليه السلام)، وكانوا قبل ذلك قد قاموا بتمويل حركة عائشة وطلحة والزبير، فلمّا فشلت هذه الحركة عملوا على تقوية وتدعيم موقف معاوية، كان التحالف بينهما على بثّ الدعايات المغرضة ضدّ الإمام، للنيل من شرعية حكم الإمام عليّ (عليه السلام)، فقام معاوية بإبرام تحالف مع عمرو بن العاص الذي كان يحلم بملك مصر، والعودة إليها مرّة أخرى بعد أن عزله الخليفة الثالث عثمان بن عفّان، فكان من أهم بنود هذا الاتفاق هو أن يقوم معاوية بمنح عمرو بن العاص ولاية مصر، مقابل انحيازه إلى معسكر معاوية والظعن في خلافة الإمام عليّ (عليه السلام)، فقاما بيثّ أبواق الدعاية الكاذبة ضدّ الإمام عليّ (عليه السلام) والتي استندت إلى أنّه :

- حرّض على قتل الخليفة الثالث عثمان بن عفّان.

- أنّه يأوي قتله الخليفة الثالث.

- قتل عثمان بن عفّان.

(١) محمّد أمين صالح (المرجع السابق): ص ٢٤٥.

- فرّق الجماعة ونشر الفتنة.

- لا يؤدّي الصلاة هو وأصحابه^(١).

خلافة الإمام علي عليه السلام غير شرعية، ويتحتم إقالته، وجعلها شورى بين المسلمين على ما جعلها عمر بن الخطاب.

وبالرغم من تناقض الدعايات المغرضة، وقيام الإمام علي عليه السلام بالرد على هذه الدعايات المغرضة وتأكيده بأثمه لم يقتل عثمان، أو حرّض على قتله، وأنه أيراً الناس من دم عثمان^(٢)، وأن معاوية يرفع قميص عثمان كذباً وخدعة، وإلا فليثبت عكس ذلك، ويقوم بالدخول في الجماعة، وطاعة إمام زمانه، ثم يحاكم القوم، وبالرغم من تنفيذ هذه الدعايات المسمومة إلا أنها نجحت في تحريض أهل الشام ضدّ الإمام علي عليه السلام وسياسته.

وقد كان الهدف الأساسي لهذه الدعايات المغرضة هو النيل من شرعية خلافة الإمام علي عليه السلام، وتثبيت إمارة معاوية، تمهيدا للاستيلاء على الخلافة، وسرقتها من مستحقيها بعد ذلك، وبالرغم من وعي الإمام علي عليه السلام بهدف معاوية الخفي الذي دفعه للتمرد عليه، حاول أن يتجنّب حرباً أهلية ثانية يكون طرفها معاوية وجيش الشام، فعمل على إرسال الوسطاء والوفود إلى معاوية لحثّه على السلام، والدخول في الطاعة، وارتكزت إستراتيجيته لتحقيق السلام على مبادئ معينة من أهمّها:

١- ضرورة أن يوافق معاوية على قرار عزله.

(١) محمد رضا المظفر، الإمام علي رابع الخلفاء الراشدين (مرجع سبق ذكره): ص ١٤١

(٢) الشريف الرضي، نهج البلاغة (مرجع سبق ذكره): ج ٣ ص ٧

٢- اعتراف معاوية بشرعية الخلافة، لأنها لم تكن فلتة، فقد بايع المهاجرون والأنصار، وعامة الجماهير، بحض إرادتهم، ولذلك فهي لازمة للشاهد والغائب، وينطبق ذلك على معاوية، فهذه البيعة تلزمه وهو في الشام.

٣- ضرورة تخلي معاوية عن أطماع الخلافة لأنه ؛ من الطلقاء الذين لا تحل لهم الخلافة ولا تعقد لهم الإمامة.

٤- يتم محاكمة المتهمين بقتل الخليفة الثالث، والذي يتهمهم معاوية محاكمة عادلة بعد أن يدخل معاوية في الطاعة.

وردّ معاوية سريعاً على هذه الطلبات ؛ حيث عرض على الإمام علي (عليه السلام) أن يوليّه الشام ومصر في مقابل الاعتراف بشرعية الخلافة، واشترط عليه قائلاً: إلا يجعل لأحد من بعده في عنقي بيعة (في حالة وفاة الإمام).

ولنا أن نتساءل هل العرض الذي تقدّم به معاوية يمثّل رغبة حقيقية في الصلح، وتجنب الحرب؟ أم أنّه يمثّل مناورة سياسية مكشوفة؟ فهذا العرض ينسف أساساً كل شروط الصلح الذي وضعها الإمام علي (عليه السلام) بل يضع معاوية في موقف سياسي أفضل من وضعة الحالي في حالة موافقة الإمام علي (عليه السلام) ؛ إذ سيضم معاوية مصر بجانب الشام، وهنا تكمن خطورة الموقف حيث يمكن أن يستغل معاوية الشام ومصر لتكونا نقطة ارتكاز وانطلاق للاستيلاء على بقية الولايات الأخرى، وبذلك يتحقّق حلمه التوسّعي في الاستيلاء على الخلافة من أصحابها المستحقين، بل إنّ تشدّده وإصراره على حقّه في إلّا يبايع لأحد بعد وفاة الإمام علي (عليه السلام) يكشف استعدادة وتخطيطاته الكامنة في الوثوب على الخلافة في أيّ وقت تسمح فيه الظروف، والتمرد مجدداً على أيّ خليفة يأتي فيما بعد، كما تكشف عن نزعة ديكتاتورية تسلطية.

فطبقاً لهذا الشرط في حالة تحقّقه سوف يتيح لمعاوية إلغاء إرادة الأمة في اختيار خليفتها حسب منطق الشورى المزعومة، لتحقيق هدفه المنشود وهو الاستيلاء على الخلافة بأيّ ثمن أو وسيلة، وكان الإمام علي (عليه السلام) عالماً بهدفه، لذا رفض العرض الأموي مؤكداً أنّها خدعة، وأنّه لن يتخذ المضلّين عضداً^(١). قال تعالى: ﴿وَمَا كُنْتُ مُتَّخِذَ الْمُضِلِّينَ عَضُدًا﴾^(٢).

وأصبح الموقف نذير حرب أهلية ثانية في ظلّ إصرار والي الشام على تمرّده، وثبات الإمام علي (عليه السلام) على موقفه، ففي صيف عام ٣٦هـ (٦٥٧م) وبعد أن استكمل جيش الخلافة عدّته توجّه إلى جيش الشام لردع الوالي المتمرد، وكان جيش الشام بقيادة معاوية بن أبي سفيان متمركزاً على حدود الشام في (صفين)، وإثناء عبور جيش الخلافة الفرات عند الرمة، كان في انتظاره طلائع جيش الشام، الذي انسحب في الحال، ولم تحدث أيّ مناوشات بينهما، ولكن حدث أن بعض وحدات جيش الشام حالت بين جيش الإمام ومياه الفرات، حيث استبد بهم العطش، ورفض معاوية وجنوده السماح لجنود الإمام علي (عليه السلام) بالشرب من مياه الفرات أسوة بما حدث مع الخليفة الثالث الذي قتل عطشاناً^(٣). ولم يستمع معاوية لنصائح مستشاره العسكري (عمرو بن العاص) الذي أكّد له أنّ مثل هذا الفعل غير مأمون العواقب حيث يمكن لجيش الخلافة أن يجلوه عن مكان الماء بالقوة ويمنعهم منه. كما أنّ هذا الفعل سوف يعمل على

(١) ابن قتيبية، الإمامة والسياسة (مرجع سبق ذكره): ص ١٥٦

(٢) الكهف: ٥١.

(٣) يوليوس فلهاوزن (مرجع سبق ذكره): ص ٧٣ نقلاً عن تاريخ الطبري: ج ١، ص ٢٥٩ -

تأجيج نار العداوة في نفوس الجند الذين حرموا من الماء فيحاربون بشراسة ضدّ معاوية، ولم يكن لجيش الخلافة أن يقف مكتوف الأيدي والعطش يقتلهم، فأرسل بعض وحداته التي قاتلت بشراسة واستطاعت في النهاية إجلاء جنود معاوية عن موضع الماء، ولم تستطع بعد ذلك استخدام سلاح العطش في حربها ضدّ جيش الإمام. ولكن سماحة الإمام جعلته إلاّ يعامل جنود الشام بالمثل، فسمح لهم بالشرب من مياه الفرات، وهو موقف يكشف مدى سماحة الإمام ﷺ واحترامه لحقوق الإنسان مع مخالفه.

وباستثناء هذه الحملة التي هدفت إلى منع جنود الشام من التحكّم في الماء ظلّ الوضع العسكري بين جنود الإمام وجنود الوالي المتمرد متجمّداً طيلة أربعين يوماً اللهم إلاّ بعض المناوشات هنا وهناك.

وبدأ القتال على نطاق أوسع يوم الأربعاء ٨ صفر عام ٣٧هـ (٢٦ يوليو ٦٥٧م) واستمرّ بضراوة حتى صباح الخميس، وكاد جيش الشام أن يحرز نصراً على جيش الإمام علي ﷺ، حيث ظهر أكثر تنظيمياً، وبدأ جيش الخلافة ينهزم، وينسحب تاركاً ميدان المعركة لجيش الشام لدرجة أنّه لم يثبت مع الإمام إلاّ قبائل أهل مكّة وربيعة، ومع ارتداد أهل العراق باتت نبال جيش الشام قريبة جداً من الإمام علي ﷺ. وتقدّم أحدهم للنيل من الإمام علي ﷺ فكان سيف الإمام الحسين ﷺ وأخيه محمّد بن الحنفية له بالمرصاد^(١).

وسرعان ما استعاد جيش الخلافة توازنه وبدأت الجنود المنسحبة تتجمّع من جديد، وقاد الأشتر ميمنة الجيش، وأخذ يكرّ على جيش الشام المرّة تلو

(١) ابن كثير البداية والنهاية (مرجع سبق ذكره): ص ٣١٦ - ٣١٧.

المرّة حتّى كشفهم، وانتهى بهم إلى معسكرهم، ولاح النصر لجيش الإمام وأصبحت جنوده قاب قوسين أو أدنى من الوالي المتمرد، فتشاور معاوية مع عمرو بن العاص لتقييم الموقف العسكري في ميدان المعركة، وأدركا أنّهما قادمين على هزيمة مروعة، لا مفرّ منها، فقال عمرو لمعاوية: «إنّني قد رأيت أمراً لا يزيدنا هذه الساعة إلا اجتماعاً، ولا يزيدهم إلا فرقة ما أرى إلا أن نرفع المصاحف وندعوهم إليها، فإن أجابوا كلّهم بذلك إلى ردّ القتال، وإن اختلفوا فيما بينهم فمن قائل نجيبهم، وقائل لا نجيبهم، فشلوا وذهب ربحهم».^(١)

وقد حدث بالفعل ما خطّط له عمرو فبعد أن رفعت جنود معاوية المصاحف مطالبة بالتحكيم خدعة لكسب الوقت والإفلات من الهزيمة، انقسم جيش الإمام عليّ (عليه السلام) على نفسه، فريق انخدع بعملية رفع المصاحف طلبوا عدم استمرار القتال واللجوء إلى التحكيم، وكان أغلبهم من القرّاء، وكان حجّة هؤلاء أنّهم حاربوا الله ويوقفونه الله أيضاً، وإن لم يجب الإمام عليّ (عليه السلام) معاوية إلى طلبه في التحكيم فإنّه سوف يكون مخالفاً لشريعة الله وسنة نبيه.

وفريق آخر رفض خدعة رفع المصاحف والتحكيم، وطلب الاستمرار في القتال، وحجّتهم أنّ الحقّ معهم، وجيش الشام من البغاة الذين يجب ردّهم لإظهار الحقّ، ولم يكن الإمام عليّ (عليه السلام) بالذي ينخدع برفع المصاحف والمطالبة بالتحكيم، فقد رفض هذه الخدعة، وأكّد للراغبين في الاستسلام والركون إلى عملية التحكيم أنّ: «هذا أمر ظاهره إيمان، وباطنه عدوان، وأوّل رحمة وأخره ندامة، فأقيموا على شأنكم، وألزموا طريقتكم، وعضّوا على الجهاد بنواجذكم،

(١) ابن كثير، البداية والنهاية (المرجع السابق): ص ٣٢٦.

ولا تلتفوا إلى ناعق نعق»^(١).

ونصح جنوده: «عباد الله امضوا إلى حَقِّكم وصدقكم، وقتال عدوكم، فإنَّ معاوية وعمرو بن العاص، وابن أبي معيط، وحبيب بن مسلمة، وابن أبي سرح، والضحَّاك بن قيس ليسوا بأصحاب دين ولا قرآن، أنا أعرف بهم منكم، صحبتهم أطفالاً، وصحبتهم رجالاً، فكانوا شرّاً أطفال، وشرّاً رجال، ويحكم أئهم ما رفعوها إلا خديعة ودهاء ومكيدة، إئهم يقرأونها ولا يعملون بما فيها»^(٢).

وبالرغم من استجلاء الإمام علي (عليه السلام) للموقف إلا أنَّ طائفة كبيرة من أنصاره وعلى رأسهم طائفة القراء رفضوا طلبه باستمرار القتال، وطلبوا منه وقف القتال، واللجوء إلى عملية التحكيم، وهددوه بأن يرسل للأشتر يطلب منه العودة من ميدان المعركة واللجوء إلى التحكيم، وإلا اعتزلوه وأسلموه لمعاوية، في الوقت الذي أشاعوا فيه أنَّ الإمام علي (عليه السلام) قد قبل التحكيم، وأخذ الأشعث ابن قيس يردّد هذه الإشاعة بين الناس حتّى بدأ الأمر بأنَّ الإمام علي (عليه السلام) قد قبل فعلاً وقف القتال وقبول عملية التحكيم، وأمام إصرار جبهة التحكيم على ضرورة وقف القتال في ميدان المعركة أرسل الإمام علي (عليه السلام) رسولاً إلى الأشتر يعلنه فيه بضرورة العودة ووقف القتال، مما أدّى إلى استغراب الأشتر من هذا الأمر ومن توقيتته، فقد كان جنود الإمام تتقدّم وتتفوّق في ميدان المعركة على جند الشام، وإنَّ النصر كان قاب قوسين أو أدنى فما هي إلا ساعات قليلة، ويرغم المتمرّدين على التسليم، فأكدّ له الرسول أنَّ الفتنة وقعت، وأنَّ أمير

(١) الشريف الرضي، نهج البلاغة (مرجع سبق ذكره): ص ٢٣٦

(٢) ابن كثير البداية والنهاية (مرجع سبق ذكره): ص ٣٢٧

المؤمنين بات رهينة حتى يعود معه، وخيره بين الاستمرار في القتال، أو بين أن يقتل أمير المؤمنين، ووقتئذ لا فائدة من الانتصار، فانصاع الأشر، وقبل الرجوع تاركاً القتال.

وقد صور الأشر بعد رجوعه موقف جبهة التحكيم، وكشف عن بوادر الهزيمة النفسية التي بدأت تظهر لانخداعهم بعملية رفع المصاحف، فقد خاطبهم قائلاً: «يا أهل الذلّ والوهن أحين علوتم القوم، وظنّوا أنّكم لهم قاهرون، رفعوا المصاحف بدعوتكم إلى ما فيها، وقد والله تركوا ما فيها، وقد والله تركوا ما أمر الله به فيها، وسنة من أنزلت عليه، فلا تحببهم». وطلب منهم أن يمهله قليلاً فالفتح بات قريباً.

فرفضت جبهة التحكيم مطلب الأشر بالرجوع إلى ميدان القتال مرة أخرى: «دعنا منك فإننا لا نطيعك ولا صاحبك أبداً، ونحن قاتلنا هؤلاء في الله، وتركنا قتالهم لله» فأكد لهم الأشر: «خدعتم والله فانخدعتم، ودعيتم إلى وضع الحرب فأجبتم، يا أصحاب السوء كئنا نظنّ صلاتكم زهادة في الدنيا، وشوقاً إلى لقاء الله، فلا أرى فراركم إلا إلى الدنيا من الموت، يا أشباه النبيب (النوق) الجلالة، ما أنتم بربانيين بعدها، فابعدوا كما بعد القوم الظالمون»^(١).

ومع إصرار جبهة التحكيم على ضرورة وقف القتال والجنوح إلى الصلح والمسألة ومحاولتها فرض رؤيتها لم يجد الإمام علي عليه السلام مفرأ من قبول عملية التحكيم نزولاً على إرادتهم ورغبتهم بالرغم من رفضه لهذا الموقف، مبرراً أسباب قبوله التحكيم: «قد كنت بالأمس أميراً فأصبحت اليوم مأموراً، وكنت

(١) ابن كثير (المرجع السابق): ص ٣٢٨ - ٣٢٩

ناهياً فأصبحت اليوم منهيماً، فليس لي أن أحملكم على ما تكرهون». وهذا يؤكد على تعرّض الإمام علي (عليه السلام) إلى مؤامرة أو انقلاب داخلي جاء في اتجاه مصلحة معاوية أولاً وأخيراً، فالأشعث بن قيس كان له دور مشبوه يوم صفين حيث خذّل الناس عن القتال، ونادى بضرورة الاستجابة لطلبات معاوية وجند الشام بشأن وقف القتال، واللجوء إلى التحكيم، وعمل على الحيلولة لاستمرار القتال الذي لو قدر له أن يستمرّ لكان كافياً للقضاء على تمرّد معاوية وحزبه الباغي، وتهديده للإمام علي (عليه السلام) : «والله لئن لم تقبل هذا منهم لا وفاء معك، ولا نرمى معك بسهم ولا حجر، ولا نقف معك موقفاً»^(١).

فهل عقد الأشعث بن قيس صفقة سياسية مع معاوية؟ وهل كان موقفه هذا بإيعاز من معاوية؟ هل دارت بينه وبين معاوية بعض المحادثات السريّة؟ هل كان عميلاً أو جاسوساً لمعاوية وانتظر اللحظة المناسبة للتحرك؟ لا يوجد دليل على صدق هذه التساؤلات، وفي نفس الوقت لا يمكن استبعادها أو تجاهلها؛ لأنّ كلّ الشواهد تؤكّد على الدور المشبوه للأشعث بن قيس، فقد كان من المفترض أن يحترم رأي الإمام علي (عليه السلام) بشأن استمرار القتال، ويؤيّد كما فعل الأشر والآخرين المؤيدين لرأي الإمام علي (عليه السلام).

ولكنّه خالفه وهدّده، كما أنّه قد حدث تقارب بين البيت الأموي وآل بيت الأشعث، وارتبطت مصالحهما ببعض بعد ذلك، ولا نعرف سرّ هذا التقارب إلا إذا كان الرجل قد أسدى خدمة جليّة لمعاوية. فابنة الأشعث جعده يستميلها معاوية وتقوم بدسّ السمّ للإمام الحسن بن علي (عليه السلام)، وعبد الرحمن بن الأشعث

(١) ابن قتيبة، الإمامة والسياسة (مرجع سبق ذكره): ص ٢٠٥

انطلق لدار الإمارة في الكوفة ليرشد السلطة الأموية عن مكان اختباء مسلم بن عقيل سفير الإمام الحسين عليه السلام في الكوفة، بل ويطلب من الإمام الحسين أن يعترف بشرعية يزيد بن معاوية، كما سنعرف لاحقاً.

ثم تأتي خيانة الخوارج فبعد أن وافق الإمام علي عليه السلام على عملية الصلح والتحكيم نزولاً على رغبتهم الأساسية ؛ إذ بهم يكفرونه ويدعون أنه يحكم الرجال في دين الله ^(١)، واعتزله أكثر من ١٢٠٠٠ من جنوده .

ثم تأتي مؤامرة إرغام الإمام علي عليه السلام على قبول أبي موسى الأشعري للتحكيم، ورفضهم ترشيح الإمام علي عليه السلام لعبد الله بن عباس أو الأشتر النخعي لهذه المهمة، ورفضهم لكافة التحذيرات بشأن اختيار أبي موسى الأشعري ؛ لأنه لم يكن بالمؤهل لعملية التحكيم، فهو عثماني، ولعب دوراً سلبياً وغريباً لتبسيط همّة الناس في قتال حزب الناكثين، وطلب من الناس عدم نصرة الإمام والابتعاد عن الفتنة بالرغم من أنه بايع الإمام علي عليه السلام ^(٢).

كما أنه ليس نداءً لعمر بن العاص في دهائه ومكره، وقد وقع ما حذر منه الإمام علي عليه السلام فقد وقع في شرك خديعة عمرو بن العاص، فقد اتفقا معاً على أن يقوموا بخلع كلاً من معاوية والإمام علي عليه السلام وأن تكون الخلافة لعبد الله بن عمر بن الخطاب، ولكن يوم التحكيم خدع عمرو بن العاص أبا موسى الأشعري، فقد طلب منه أن يتقدم أولاً لإعلان الاتفاق وما أن تلا أبو موسى خلعة للإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، ومعاوية بن أبي سفيان، وتنصيب عبد الله

(١) ابن كثير، البداية والنهاية (مرجع سبق ذكره): جزء: ٧ ص ٣٣٣

(٢) محمد أمين صالح، العرب والإسلام من البعثة النبوية إلى نهاية الخلافة الأموية، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، القاهرة: ١٩٨٤، ص ٢٣٦.

ابن عمر بن الخطاب للخلافة إذا بعمر بن العاص يعلن أنه يثبت معاوية، ويحدث الهرج والمرج، ويتشاققان ويتسابان وينفض مؤتمر الصلح بلا نتائج محدّدة ويرجع الموقف السياسي إلى نقطة البداية مع مكاسب سياسية كثيرة لمعاوية وحزبه من الفئة الباغية، ولكن كيف وقع أبو موسى الأشعري في شرك الخداع الذي نصبه له عمرو بن العاص، بالرغم من التحذيرات العديدة؟

لماذا لم يتجنّب احتمال أن يخدعه عمرو بن العاص؟ ولماذا لم يكن حذراً في تعامله مع عمرو بن العاص بالرغم من تنبيهه بعدم الحديث أولاً في مؤتمر الصلح؟ هل يحقّ له أن يعزل خليفة وإماماً انتخبته الجماهير على رضا منها ولم تطلب عزله؟ هل يحقّ له تنصيب أياً كان للخلافة بدون طلب منه أو بدون مبايعة مجلس الشورى المزعومة من المهاجرين والأنصار.

كان من الطبيعي بعد مهزلة التحكيم التي حدثت، أن يبدأ الإمام علي (عليه السلام) في استكمال زحفه إلى الشام بعد ما تبين خداع عمرو بن العاص وغدره، وأوضحت الأمور أن الأمر كله بات لعبة مكشوفة كان غرضها كسب الوقت للإفلات من الهزيمة التي كانت على وشك أن تحدث لمعاوية وجنوده، وهو موقف على كل حال لا يمكن اعتباره نكوثاً ورفضاً لحكم الحكّمين كما صورّه البعض وخاصّة المستشرقون أمثال يوليوس فلهاوزن^(١)؛ لأنّ التحكيم في الأصل لم يتوصّل إلى اتفاق معيّن وملزم، ولكن موقف عمرو بن العاص بخداعه وتشبيته معاوية هو دليل شرعية موقف الإمام علي (عليه السلام) في الاستعداد لجولة

(١) يوليوس فلهاوزن تاريخ الدولة العربية منذ ظهور الإسلام إلى نهاية الدولة الأموية، ترجمه محمّد عبد الهادي أبو ريّة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة: ٢٠٠٥ ص ٨٧.

أخرى من الحرب ضدّ معاوية، ويكشف في الوقت نفسه طمع معاوية في الخلافة، فلو حدث ما اتفقا عليه الحكمان لكان ذلك مليئاً لكافة المطالب التي نادى بها معاوية ؛ لأنه سيتحقق ما أراده من إقالة الإمام علي (عليه السلام)، وتعيين عبد الله بن عمر في الخلافة كتحقيق لمبدأ الشورى المزعومة، وتحقيقاً لرغبته هو شخصياً التي أكد عليها في مراسلاته لعبد الله من عمر، ولكنّه الطمع في الخلافة. وبعد مهزلة التحكيم ندم الفريق الذي طالب بعملية التحكيم أشدّ الندم، وأدركوا أنّهم أفسدوا على الإمام سياسته، ولكن بعد فوات الأوان، وبالرغم من ذلك لم يريدوا إصلاح ما أفسدوه، فاستسلموا لحياة الدعة والسكون، ولم ينهضوا إلى الحرب مرّة أخرى مع الإمام علي (عليه السلام)^(١).

فجال معاوية وحزبه وصال حيث انتزعت مصر من أيدي جيش الإمام، وبدأ يشنّ غارات عديدة على الكوفة والمدينة، حتّى إذا استجمع أهل العراق همّتهم وقوتهم أخيراً، وكانوا على أهبة الاستعداد لملاقاة جيش الشام ؛ إذ حدث الأمر الجلل فقد قتل الإمام علي (عليه السلام) على يد ابن ملجم المرادي أثناء خروجه إلى صلاة الفجر في ١٩ من شهر رمضان من عام ٤٠ هـ (٦٦١م) واستشهد بعد ذلك في ٢١ من شهر رمضان، ليبيع الناس بعد ذلك للإمام الحسن بن علي خليفة للمسلمين.

ثالثاً: حزب المحايدين:

ظهر فريق من المسلمين (منهم محمد بن مسلمة الأنصاري، سعد بن مالك، سعد بن أبي وقاص، أسامة بن زيد بن حارثة، عبد الله بن عمر بن الخطّاب... وغيرهم) نأى بنفسه عن الصراع الدائر بين الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) وبين

(١) يوليوس فلهاوزن، تاريخ الدولة العربية، (المرجع السابق): ص ٥٧.

خصومه من حزب الناكتين (طلحة والزبير) أو من الفئة الباغية (معاوية بن أبي سفيان وجنوده)، فهم لم يقاتلوا مع أي من الفريقين، وأثروا السلامة، وكان شعارهم هو «اعتزلوا الفتنة أصلح لكم».

وقام هذا الحزب باختراع الأحاديث المنسوبة إلى الرسول ﷺ لتبرير مواقفهم، من هذه الأحاديث ما ذكره القاضي عبد الجبار في أول كتاب المنية والأمل ونصّه: ستفترق أمتي على بضع وسبعين فرقة، أتقاهها وأبرّها، الفئة المعتزلة)، وحجة هذه الفرقة في رفض القتال مع الإمام علي (عليه السلام) أو ضده هو أنّ الحقّ غير واضح مع أيّ من الفريقين المتصارعين، فكان سعد بن أبي وقاص يقول: لا أقاتل حتّى تأتوني بسيف يعقل، ويبصر، وينطق فيقول أصاب هذا وأخطأ هذا!^(١).

والواقع إنّ أفكار هذا الحزب السلبية قد ألقت بظلالها على واقع المجتمع الإسلامي فأوهنته، وأدّت إلى نشوء بعض الظواهر السلبية في المجتمع أهمّها السلبية والانسحاب الاجتماعي من مواجهة المشكلات المجتمعية ولاسيّما المشكلة السياسية كالتّي اعترضت المسلمين بعد وفاة الخليفة الثالث.

وكان دعاة هذا الحزب السياسي يؤكّدون على أنّهم يقفون على الحياد في الصراع الدائر، وهو بلا شكّ ادّعاء يكذّبه الواقع، ذلك أنّ الحياد عن الحقّ هو انتصار وقتي للباطل، ذلك أنّ إقصاء قطاع عريض من الناس عن القتال في صفّ الإمام علي (عليه السلام) الإمام الشرعي للأمة بحجّة الوقوف على الحياد في الصراع من شأنه أن يزيد الباطل قوّة، ويزيد الحقّ ضعفا سواء بعلم أو عن

(١) طه حسين، الفتنة الكبرى، دار المعارف، القاهرة: ط٤ ج١ ٢٠٠٦ ص٥.

جهل، كما أن فكرة الوقوف على الحياد في الصراع الدائر فكرة غير منطقية طبقاً للمبررات التي ساقها أصحاب هذا الاتجاه، فأبيّ صراع يحدث بين طرفين مختلفين يكون المحصلة النهائية هو أن يكون أحد الطرفين معه الحقّ أو يقترب منه من الطرف الآخر، والعكس صحيح.

ولذا كان يحتم على أولئك أن يسترشدوا بعقولهم لاكتشاف أيّ الفريقين أقربهم للحقّ الواضح، فالواقع المعاش لم يكن عبارة عن الغاز أو لوغاريتيمات يصعب حلها واكتشافها، وإّما كان هناك إمام شرعي انتخبته الأمة برضاها، ودون أن يفرضه أحد على الأمة، ثمّ جاء حزب الناكثين والفئة الباغية يطلقون الدعايات المغرضة ضدّ الإمام وينقلبون ضدّه، رافعين قميص عثمان لتحقيق هدف معلن وهو القصاص من قتله عثمان إلاّ أنّه في الحقيقة كانوا يريدون تقويض الإصلاحات الاجتماعية والسياسية التي بدأ الإمام عليّ (عليه السلام) في انتهاجها، وهي سياسات تقوم على المساواة والعدالة، كان أولئك يخشون على مناصبهم ونفوذهم وثوراتهم فرفعوا راية عثمان للنيل من الإمام عليّ (عليه السلام) وسياسته، فالحقّ هنا واضح كعين الشمس لا ينكر رؤيته إلاّ مكابر أو معاند، كما أن بعض الذين ألزموا أنفسهم بالحياد قد تخلّوا عنه في ظروف مماثلة، ولم يصمد أمام هذا المبدأ، وأنضمّ إلى الطرف الأقوى، فبعضهم وقف بجانب السلطة الأموية أثناء ثورة المدينة على يزيد بعد أن هالها مقتل الإمام الحسين (عليه السلام) كما سنرى بعد.

فها هو عبد الله بن عمر يقف مؤيداً للخلافة يزيد محذراً من الانقلاب ضدّه، فهل علم ابن عمر أن الحقّ مع يزيد؟ أم أنّ قتل الإمام الحسين أعطت بني أمية الشرعية السياسية فدافع عنها عبد الله بن عمر؟ لماذا لم ينصف الإمام

الحسين عليه السلام ضدّ السلطة الأموية حتّى ولو بلسانه، وهو أضعف الأيمان؟ لماذا لم يطلب من معاوية عندما خرج على إمام زمانه ما طلبه من أهل المدينة؟ فلا شكّ إنّ هذا الاتجاه السلبي كان عاملاً مؤثراً في ظهور الباطل على الحقّ، وخذلان الإمام الحسين في كربلاء.

رابعاً: حزب الخوارج:

وهناك حزب سياسي لم يكن أقلّ خطورة من حزب الاعتزال السياسي - ظهرت أيضاً على سطح الأحداث السياسية عام ٣٩هـ حيث اعترض هذا الحزب على عملية التحكيم بين الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام ومعاوية بن أبي سفيان، ورفعوا شعار «لا حكم إلا لله» ورفضوا أن يقوم الإمام علي عليه السلام بتحكيم رجل أو رجلين في الحقّ وتساءلوا متشككين، إذا كان الإمام علي عليه السلام هو صاحب الحقّ، فلماذا تراجع وقبل التحكيم؟ ولما جادلهم وحاورهم مبيّناً لهم أنّه كان يريد القتال ورفض التحكيم في بداية الأمر؛ لأنّه خدعة سياسية ولكنّهم وافقوا على وقف الحرب وقبول التحكيم؛ لأنّهم تراخوا وملّوا القتال، فقبلت تحت إصرارهم على التحكيم، ولذا يستلزم احترام الاتفاق والمضي قدماً في عملية التحكيم، كما فنّد لهم دعواهم بأن لا حكم إلا لله بأنّها دعوة حقّ يراد بها باطل؛ لأنّ الحكم للرجال أيضاً، وأورد لهم الأدلّة العقلية والدينية على فساد مذهبهم لأنّه طبقاً لهذه المقولة لا يستلزم أن يكون هناك حاجة إلى زعيم سياسي في المجتمع الإسلامي^(١). وهو قول مردود يخالف الشواهد الموضوعية والدينية، فالناس بحاجة إلى زعيم برّ، يقودهم ويسوسهم (ظهر

(١) نظمي الجعبة، النظم والحركات الإسلامية في التاريخ الإسلامي، جامعة بيرزيت، فلسطين المحتلة: دت ص ١٦.

تناقض الخوارج في هذه المقولة عندما خالفوها، وقاموا باختيار عبد الله بن وهب الراسي زعيماً لهم في حرب النهروان، وأسموه إمام الجهاد (وأمام تنفيذ الإمام علي عليه السلام لمحججهم الواهية تراجع البعض عن أفكاره وعاد إلى معسكر الإمام علي عليه السلام، ورفضت الأغلبية الانصياع لصوت العقل والمنطق، وأصروا على مقاتلة الإمام عليه السلام، فقاتلهم في النهروان وهزمهم شرّ هزيمة.

والتساؤل الذي يطرح نفسه، هل كان موقف الخوارج المفاجئ في إصرارهم على التحكيم ثم رفضه بعد ذلك في الوقت التي كانت جيوش الإمام علي عليه السلام وقائد جيشه الأشتر النخعي تتقدم وتحرز انتصاراً تلو الآخر في صفين حتى أصبح معاوية وجنوده على قاب قوسين أو أدنى من التسليم، كان موقفاً مقصوداً من أجل تقوية موقف معاوية بن أبي سفيان على ساحة الحرب؟ أم أنهم كانوا ينفذون خطة مرسومة تم تطبيقها في الوقت المناسب؟ هل كان منهم من كان مدسوساً على الإمام علي عليه السلام ومؤيداً لمعاوية في الخفاء؟ الباحث لا يملك دليلاً على إثبات أو نفي هذه التساؤلات.

وإنما لا يشك لحظة إن موقفهم هذا قد أدّى إلى تقوية موقف معاوية بن أبي سفيان في الوقت الذي تم فيه تعطيل القدرات العسكرية لجيش الإمام علي عليه السلام، واستنزاف قوة الجيش في هذه الحرب بدلاً من أن توجه هذه القوة إلى المتمرّد معاوية بن أبي سفيان.

لقد عمدت هذه الفئة الضالّة على تكفير الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام وتكفير المجتمع دون استناد إلى أدلة منطقية يمكن قبولها، وهذا الفكر التكفيري الذي تبناه الخوارج يعتمد على أسس فكرية منحرفة منها:
الاستناد إلى الحقيقة المطلقة طبقاً لرؤاهم الدينية.

تسويغ مبدأ العنف والإرهاب في تحقيق أهدافهم، فهم قد سفكوا الدماء وعاثوا في الأرض فساداً فقد قتلوا عبد الله بن خباب صاحب رسول الله ﷺ وأسروا امرأته وكانت حبلى فذبحوها وبقروا بطنها^(١).

تحليل سوسيولوجي لثورة الإمام الحسين عليه السلام:

يعتبر تحقيق العدالة في المجتمع واحترام حقوق الإنسان، والانتصار للمظلوم، وإرساء القواعد والقيم الأخلاقية (النظام الاجتماعي)، وضبط أفعال الأشخاص داخل المجتمع بدون قمع أو إرهاب من أهم وظائف الإمام في المجتمع (الدولة - السلطة) وإن أي سلطة أو دولة لا تطبق هذه المعايير فهي سلطة ديكتاتورية، مستبدة تخدع شعوبها، وتعتدي على حقوقهم، وتعاملهم كخدم أو عبيد... لا ينبغي لها البقاء، وعليها إن ترحل وتترك المسؤولية إلى من يقدرها ويستطيع القيام بواجباتها وأعبائها، إن كانت صورة الدولة الأموية في عهد معاوية قائمة حيث شوّهت الإسلام من خلال سياسات الإرهاب والتجويع التي اتبعتها ضد شيعة الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، وقتلها للعديد من صحابة رسول الله ﷺ أمثال عمرو بن الحمق الخزاعي، وحجر بن عدي، وتعطيل الحدود، وظهور الباطل على الحق، وتحريم الحلال، وتحليل الحرام.

كما ظهرت الأمراض الاجتماعية الخطيرة كانتشار الفساد والرشوة وشراء الذمم والنفوس بالأموال والمناصب، كما أنها شوّهت التركيب الاجتماعي للمجتمع، فقد عمد الأمويون إلى إشاعة روح الفرقة بين المسلمين، والتمييز بين العرب والموالي (المسلمين الأجانب)، وبث روح التناحر القبلي بتطبيقها سياسة

(١) ابن كثير، البداية والنهاية (مرجع سبق ذكره): ج ٨ ص ٢٣٣ - ٢٣٤

«فرّق تسد» فقد عملت على التقرب إلى قبائل بعينها تشملها بالرعاية والهبات والاقطاعات دون الأخرى، وذلك وفقاً لمصالحها وأهدافها السياسية.

وإن كانت السلطة الأموية قد هدمت مبدأ العدالة والمساواة الذي يقوم عليها الإسلام، فقد تكوّنت طبقة اجتماعية يمتلكون الضياع الفاخرة، ويكثرون الذهب والفضة وهم من الثروات ما لا يعدّ ولا يحصى، وهذه الطبقة بدأت تنمو في عهد الخليفة الثاني الذي لم يطبق مبدأ المساواة في العطاء؛ حيث كانت سياسته المالية تقوم على «مبدأ التفضيل»، ثم اتّسعت هذه الطبقة في عهد الخليفة الثالث عثمان بن عفّان وازدادت اتّساعاً في زمن الدولة الأموية حيث أطلقت لأمرائها وأتباعها الهيمنة والعريضة داخل المجتمع الإسلامي في الوقت الذي عانت فيه أغلبية المجتمع من الفقر والحرمان، ولذا كانت ثورة الإمام الحسين عليه السلام من أجل الدفاع عن القيم والأخلاق التي دعمها الإسلام (المساواة - العدالة - الحرية) ومحاربة الاتجاه الهرقلي الكسروي الذي أرادته معاوية بتحويل الإمامة (الخلافة) إلى نظام ملكي وراثي تأسياً بالدول الأجنبية التي فتحتها الإسلام.

وتأتي الأزمة السياسية الشرعية في السلطة الحاكمة التي تمثلت في نظر أغلبية المسلمين بعدم شرعية خلافة معاوية بن سفيان؛ لأنه اغتصب الخلافة بحدّ السيف والقهر، فهو لم يصل إلى الخلافة بالانتخاب أو بالشورى المزعومة، بل جاء عن طريق القوة وفي أعقاب حرب أهلية دامية^(١). ولا يطبق أحكام الشرع، ثم استحداث معاوية النظام السياسي القائم على «توريث الحكم»، فعمل معاوية على توريث ابنه يزيد الحكم ضارباً بالشورى عرض الحائط.

١ إبراهيم بيضون، تكوين الاتجاهات السياسية في الإسلام الأوّل، من دولة عمر إلى دولة عبد الملك، دار إقرأ، بيروت: ١٩٨٦ ص ١٤٧

وبدأ في شراء الذمم والنفوس واتباع سياسة الترهيب، والترغيب، لتمير مشروع، فعملت الدولة الأموية من خلال إيديولوجيتها ورجالها التي تم شرائهم بالأموال والمناصب على الدعاية والترويج ليزيد بن معاوية، وتحسين صورته أمام الرأي العام في الوقت الذي توعدت فيه السلطة المعارضين السياسيين لخلافة يزيد، وعلى رأسهم الإمام الحسين عليه السلام وعبد الله بن الزبير؛ لأن مثل هذا الوضع يرفضه أغلبية المجتمع، ذلك جعل الإمام يرفض هذا المشروع، ويثور عليه وبالتالي لم يكن بوسع الإمام الحسين عليه السلام أن يقف موقفاً سلبياً من الأحداث، ويدع بدعة توريث الحكم أن تمرّ بلا وقفة من عقلاء الأمة وعلمائها، فصورة المجتمع يغلب عليها الطابع الفسيفسائي المتناقض مع ذاته، وإن كانت السمة العامة للأمة باستثناء بعض عقلائها قد أصبحت في سبات عميق، بعضهم لا يستطيع التفريق بين الناقة والجمل، والبعض الآخر استكان لحياة الدعة والترف، وحليت الدنيا في أعينهم، ولسان حالهم يقول: مالي والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والبعض الآخر يعلم الحقّ وأهله، ولكنّه يتخاذل عنه في أقرب مواجهة مع الباطل، وإن كان بعض فقهاء وعلماء الأمة لا يريدون المواجهة الصريحة مع الباطل وأهله.

وبعضهم يزعم أنّه يقف على الحياد، وهو لا يدري أو يدري أنّه يخدم الباطل، ويزيده قوة على الحقّ، وإن كانت ارتفعت وتيرة المعارضة الراضة لبيعة يزيد الصورية سواء المعارضة الخافتة أو الصريحة المعلنة، والتي قيل إنّها بلغت (١٨٠٠٠) معارض أرسلوا بخطابات احتجاج إلى الإمام الحسين عليه السلام يرفضون بيعة يزيد بن معاوية، ويطلبون منه المجيء إلى العراق، وحملوه المسؤولية التاريخية لقيادة الأمة والنهوض، والمسؤولية الدينية إذا رفض

الاستجابة إلى دعوتهم.

ومن هنا يرى الباحث أن الإمام الحسين عليه السلام قد وضع في موقف لا يمكنه أبداً النكوص منه أو حتى الوقوف عنه، وإثما يحتم عليه التقدم دوماً إلى الأمام، فقد كانت دعوة أهل الكوفة وخطابتهم إلى الإمام الحسين عليه السلام - بصرف النظر عن مدى صدقها أو كذبها - هي أحد العوامل في خروج الإمام الحسين عليه السلام وبمثابة الغطاء السياسي الذي يعطي الشرعية لثورته، والتي لم تكن أبداً بوازع ذاتي أو مطمع شخصي، وإثما بوازع ديني، أخلاقي، اجتماعي. فهو سليل بيت النبوة والورث الشرعي للخلافة وأحقّ الناس وأولاهم بالمواجهة والتغيير.

كانت ثورة الإمام الحسين نتيجة منطقية لعدم قناعته بأهلية يزيد بن معاوية بالخلافة، ورفض الإمام الحسين عليه السلام مبايعة يزيد حيث كانت ليزيد من السمات الاجتماعية ما يجعله أبعد الناس عن تولّي منصب الخلافة، والتي لها شروط معينة يجب توافرها فيمن يتولّاها، فيزيد ليس من أهل الرأي، ولا من أهل الصلاح، ولا هو ممن تتفق عليه الآراء، فهو فتى عرييد يقضي ليلة ونهاره بين الخمر والطناير، ولا يفرغ من مجالسة النساء، والندمان إلا ليهرع إلى الصيد فيقضي فيه الأسبوع بعد الأسبوع بين الأديرة والبوادي، لا يبالي خلال ذلك تمهيداً للملك، ولا تدريباً على حكم، ولا استطلاعاً لأحوال الرعية الذي سيتولاهم بعد أبيه^(١).

وتأكّده من أن السلطة الأموية سوف تفرض عليه المبايعة بالإكراه، ولن يتركوه إلا بالقتل فضلّ الخروج إلى العراق على أن يقتل بالأرض الحرام.

(١) عباس محمود العقّاد، الحسين أبو الشهداء - دار الهلال، القاهرة: دت - ص ١٤١.

كانت ثورة الإمام الحسين عليه السلام دعوة لتنفيذ مبدأ «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» في كل جوانب المجتمع الإسلامي، وهي دعوة وقفت ضدها السلطة الأموية وحالت بينها أن تسود في المجتمع، والأمر بالمعروف يقتضى مواجهة الحاكم الظالم، ومواجهة عملية التوريث وإجبار الحاكم على ترك الظلم والمنكر من خلال الثورة عليه.

إن الإمام الحسين عليه السلام استهدفت ثورته الحفاظ على الإمامة الدينية، والتي حولتها الدولة الأموية إلى وراثة ملكية على النمط الكسروي والمهرقلي، وهو لم يكن بأي حال من الأحوال يريد الملك وأبته وإثما يريد الإمامة التي راحت لغير مستحقيها، فالصراع بين الإمام الحسين عليه السلام ويزيد بن معاوية لم يكن صراعاً شخصياً بين رجلين، أو عقليين وإثما هو صراع بين الإمامة والملك الدنيوي^(١).

كانت ثورة الإمام الحسين عليه السلام ثورة على السلوكيات السلبية في المجتمع والتي ساهم سياسة الدولة الأموية على انتشارها بين جوانب المجتمع (النفاق - الرشوة... العنصرية.. العنف) ولاسيما سلوكيات يزيد بن معاوية حيث كان دائم اللهو، شراب للخمر، يلعب مع القروود...، وكلها أمور لا تليق بخليفة المسلمين، ولا مثل هذه السلوكيات ترقى بصاحبها أن يكون أماماً أو خليفة؛ حيث لا تنطبق شروط الإمامة (الرئاسة) على صاحب تلك السلوكيات، فأراد الإمام الحسين عليه السلام أن يقضي على هذه السلوكيات السلبية من خلال الثورة التي تضمن مبادئها انتشار السلوكيات الإيجابية والفاضلة في المجتمع.

(١) عباس محمود العقاد، الحسين أبو الشهداء (المرجع السابق): ص ١٣.

أيقن الإمام الحسين عليه السلام بما يمتلكه من خبرات سياسية وعلم لدئي أن السلطة الأموية سوف تغدر به عاجلاً أم آجلاً وأنها لن تتركه حياً، فهو القائل: «والله لا يدعوني حتى يستخرجوا هذه العلقه من جوفي».

فتحرك هو وآل بيته وأنصاره من مكة قاصداً العراق لقيادة الثورة قبل أن يتمكن جهاز السلطة من الفتك به وقتله مبكراً.

تمثل ثورة الإمام الحسين عليه السلام فعل قصدي إرادي جاء بمحض إرادته، وقد اختار الإمام عليه السلام طريق الثورة بديلاً عن كل الحلول والمقترحات الجزئية التي فرضتها السلطة الأموية وأتباعها، مضحياً بنفسه وآل بيته الذين قدمهم ونفسه قرباناً إلى الله من أجل مبادئ الثورة المقدسة التي ارتكزت على مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهي إحدى مرتكزات الإسلام ومن أجل المبادئ الاجتماعية التي تمثلت في تحقيق العدالة والمساواة والحرية.

والتخلص من الحكام الظالمين، وهذه المبادئ الاجتماعية لا تنفصل أبداً عن المبادئ الدينية التي نادى بها الثورة، وإنما تعتبر انعكاساً لها نادى بها الإسلام وتجاهلته الأمة. في تلك المرحلة التاريخية.

قام الحكم الأموي على أساس انتشار الظلم والقهر والعدوان والإكراه، فقد بغى معاوية على الإمام الشرعي (على بن أبي طالب) وأسرف في ممارسته الظالمة والعدوانية على الأمة، حيث سفك دماء كثيرة، واستعمل شرار الخلق لإدارة أمور الحكم، فتحكموا في الناس، وأخذوا يشيعون الإرهاب والخوف بين الناس، فكانوا في زمن زياد بن أبيه (زياد بن أبي سفيان) كان الناس يقولون أنج سعد فقد هلك سعيد^(١)؛ للدلالة على فقدان الأمن وانتشار الظلم، فقد كان

(١) ابن كثير، البداية والنهاية (المرجع السابق): ص ٣١٩.

هذا الوالي يأخذ المظلوم بالظالم، وكما يقول المثل المعاصر «اضرب المربوط يخاف السايب» وبالتالي كانت ثورة الإمام الحسين عليه السلام ثورة ضدّ ظلم الحاكم. كانت ثورة الإمام الحسين عليه السلام ثورة من أجل النداء الإلهي وتضحية من أجل إيقاظ الأمة من سباتها ومن التباس الأمور عليها، وحجّة على من ينعت الحكم الأموي ومن قبله بالإسلامي، فهو أولاً خرج رغم أصوات الناصحين له بعدم الخروج بسبب الرؤية التي رأى فيها رسول الله صلى الله عليه وآله وأكد أن «أمرني رسول الله بأمر، وأنا ماض له»^(١).

فهو خرج استجابة لله ولرسوله، وإنّ خروجه فيه من الرمز والدلالة على التضحية، فهو امتثل كما امتثل إسماعيل لأبيه إبراهيم عندما قال له: يا بني إني رأيت في المنام إني أذبحك؟ قال: يا أبت أفعل ما تؤمر ستتجدني إن شاء الله من الصابرين. والإمام الحسين عليه السلام أيضاً استجاب لأمر الله ورسوله، وجاهد وصبر حتى شاهد آل بيته عليهم السلام يقتلون الواحد تلو الآخر فصبر حتى قتل عليه السلام وهو أسوة بالنبي إبراهيم عليه السلام الذي أراد أن يذبح ابنه لرؤية إلهية، والإمام الحسين خرج للشورة، واستشهد وهو يعلم أن الأمور ليست في صالحه، وإنما أيضاً استجابة وتلبية لرؤية إلهية أبلغه إياه جده صلى الله عليه وآله، ولم يغيب عن الإمام الحسين عليه السلام طبيعة البناء الاجتماعي الذي تميّز بالتمفصل والتناقض بين وحداته الاجتماعية المختلفة وعلى كافة المستويات الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية، وهو لم ينشأ فجأة وبدون مقدمات، وإنما كان نتيجة لتطورات الأحداث بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وآله.

حيث شهد الواقع الاجتماعي السياسي في بعض جوانبه تمفصلاً وتناقضاً

(١) ابن كثير، البداية والنهاية (المرجع السابق): ص ١٧٦.

واضحاً بين المبادئ والقيم الاجتماعية التي أرساها الرسول ﷺ والمستمدّة من الإسلام، وبين القيم الاجتماعية المستحدثة التي تم فرضها على الواقع الاجتماعي - مثل إحياء النزعة القبلية والعصبية، وارتداد بعض القبائل عن الدين، وظهور الفسق والخلاعة، والتهاون في تطبيق الحدود من بعض رموز المجتمع الإسلامي على أساس إن ذلك اجتهاد شخصي، وتأويلات مناقضة للنصّ الإلهي، وكذلك استيراد نظم حكم من الإمبراطوريات السياسية التي هزمها الإسلام.

وبدلاً من أن تسود ثقافة الغالب وحضارته ارتضت بنو أمية وأشياعهم بسيادة ثقافة المغلوب باستعارتها نظم الحكم الملكية الوراثية عند الفرس والروم، وهي بالطبع نظم لها خصوصيتها الاجتماعية والسياسية، والتي تتعارض مع خصوصيات المجتمع الإسلامي فإن كانت هذه النظم صالحة لمجتمعاتها إلا أنّها قد لا تكون كذلك بالنسبة للمجتمع العربي، كل ذلك بفعل التغيرات الاجتماعية الديموغرافية الناشئة عن انتقالات الأفراد في المجتمع الإسلامي إلى أقطار البلاد المفتوحة وخاصة بلاد فارس والروم.

وأيضاً دخول أجناس وأعراق غير عربية في تركيبة المجتمع الإسلامي بفعل هذه الفتوحات، وهي عوامل خارجية في الأساس إلا أنّ الأهم هو تلك العوامل الداخلية، والتي يمكن إجمالها في محاولة كثيرين إقصاء آل البيت ﷺ عن الخلافة (الإمامة) بزعم أنّ الله قد كره لهم أن يجمعوا بين النبوة والخلافة، وهو زعم مردود. وعليه يمكن أن نقول إنّ نموذج الحكم الكسروي الهرقلي الذي فرضه معاوية وتبنته بعد ذلك الأسرة الأموية على المجتمع الإسلامي هو النتيجة الحتمية لمتغيرات أساسية سادت البنية السياسية، ولم يكن الإمام الحسين ﷺ غائباً عن

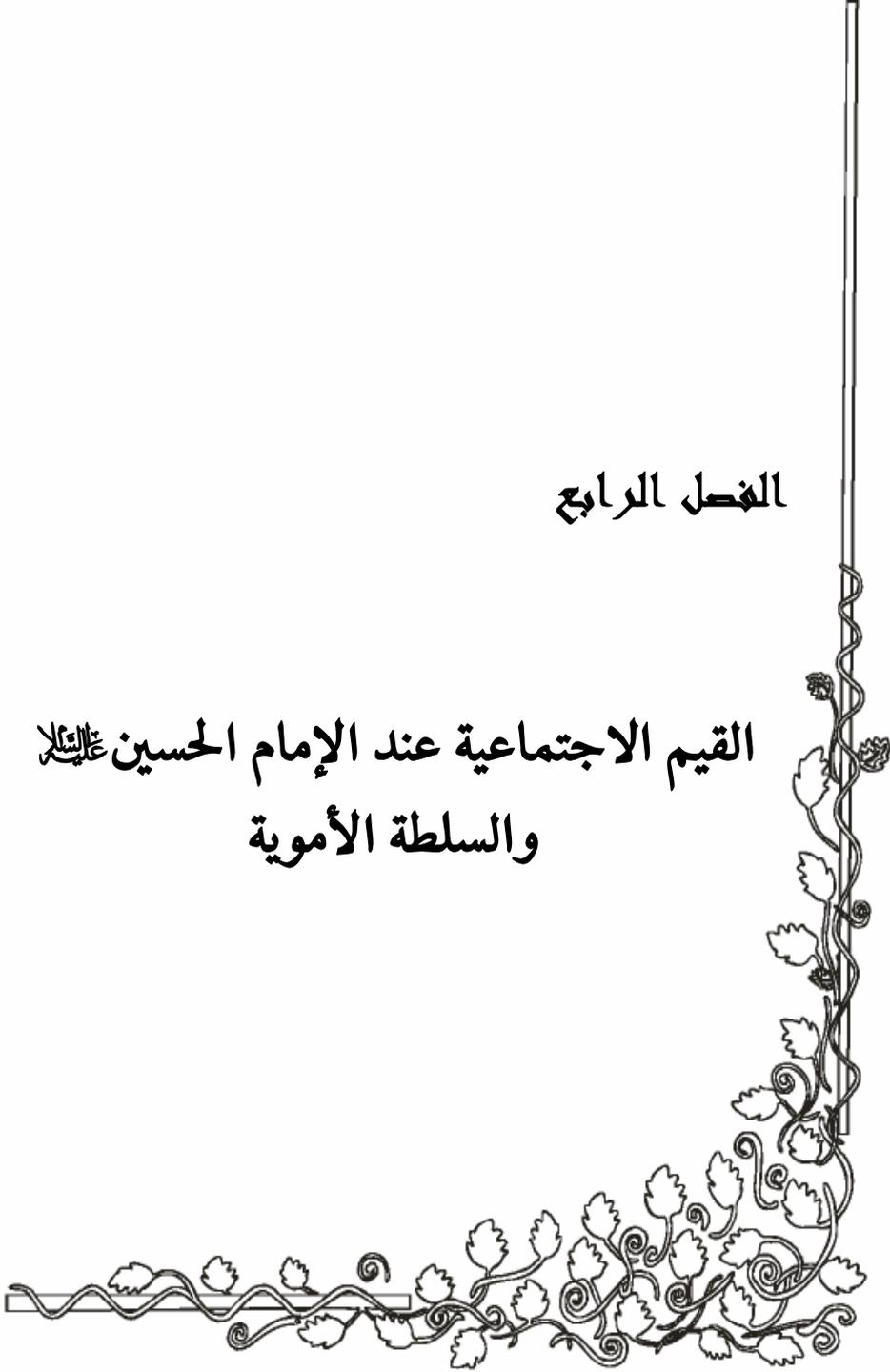
تلك التغيرات والتمفصلات السياسية والاجتماعية، فقد عاش تناقضات هذه المرحلة، وخبر أحداثها ومأساتها، فهو كان واعياً بمعنى ومدلول كلماته للخليفة الثاني عندما قال له: «أنزل عن منبر أبي وأذهب إلى منبر أبيك»^(١).

ولم يكن غائباً عن أحداث الفتنة، ولعب دوراً بارزاً في مواجهة حزب الناكثين، فقد شرح للناس طبيعة الموقف السياسي، وواجه الذين كانوا يخذلون الناس عن الانضمام لجيش أبيه، وصوّب رأي أبيه في التصدي للناكثين، وأقنع العديد منهم من الانضمام إلى جبهة الإمام علي عليه السلام، وشارك في حروب الإمام علي عليه السلام في الجمل وصفين، وتوسط لأبيه في الإفراج عن مروان بن الحكم بعد أسره في وقعة الجمل، فحارب ضدّ الخوارج في النهروان، وشارك قبل ذلك في الجيش الإسلامي الذي فتح إفريقية، فهو سياسي وقائد عسكري لا يمكنه أن يترك أمور المسلمين دولة بين يدي بني أمية يتلقفونها كالكرة، فكان لابدّ من القيام بمواجهة السلطة الأموية، لإصلاح التمفصل والتناقضات داخل المجتمع.

(١) جلال الدين السيوطي، تاريخ الخلفاء، مكتبة مصر، القاهرة: ٢٠٠١ ص ١٤٦.

الفصل الرابع

القيم الاجتماعية عند الإمام الحسين عليه السلام
والسلطة الأموية



أولاً: القيم عند الإمام الحسين عليه السلام

قيم الثورة والتغيير الاجتماعي:

يؤكد الإمام الحسين عليه السلام على قيم الثورة والتغيير الاجتماعي، كضرورة قصوى وملحة في المجتمعات التقليدية التي تعاني من الاستغلال والاستبداد؛ لأنه بدون التأكيد على قيم التغيير الاجتماعي لن يكون هناك أي أمل في تطور هذه المجتمعات سواء على المستوى الروحي أو المادي، وي طرح الإمام الحسين عليه السلام الأسباب الملحة التي جعلته يقوم بالثورة من أجل التغيير الاجتماعي، والتي من أجلها ضحى بروحه وروح آل بيته، وضحى معه أتباعه الشرفاء، فهو يقوم بتحليل الواقع الاجتماعي والسياسي في عصره، ويؤكد على أن هذا الواقع كان متدنياً، وزائفاً ولم يعد بحالة النقاء والصفاء التي كان عليها في زمن النبي صلى الله عليه وآله، فالقيم والأفكار الإيجابية التي دعمها الإسلام ولازالت محفورة في صفحات الكتاب الرباني، قد نبذتها السلطة الأموية وجعلتها وراء ظهورها.

فقد أماتوا السنة وأحيوا البدع، والقيم والأفكار الجاهلية التي طالما حاربها الإسلام، فالمتحكّمين في أمور المسلمين ومصائرهم من بني أمية قد دأبوا على نشر هذه البدع والقيم الجاهلية. والنتيجة أن عم الفساد والرشوة في المجتمع، وتعطلت القوانين، (الحدود)، وأصبح الحق غريباً في بيته، لا يعمل به، والباطل لا يتناهى عنه، بل أصبح سمة مميزة في المجتمع، وأصبحت ثروة المجتمع دولة بين الأقلية من السلطة الأموية وعائلات المحظوظة التي عاشت حياة الغنى والترف،

بينما الأغلبية في المجتمع يعانون الفقر والحرمان والتهميش والقمع. ورغم ذلك تطالبهم السلطة الأموية بضرورة مجازاة الواقع والتسليم له، خصوصاً بعد أن فرضت السلطة الأموية - تساندها الصفوة الأرستقراطية بما لها من نفوذ ديني وسياسي - على المجتمع يزيد بن معاوية خليفة لهم، وانتزعت من البعض المبايعة بحدّ السيف والقهر تارة، وبالرشوة والنفاق تارة أخرى، مستندة إلى أدواتها القمعية، ضاربة عرض الحائط بمبادئ الشورى التي هي باطلة أيضاً وحرية الناس في اختيار خليفتهم، وغير مكترثة بالمعارضة الواسعة لتولي يزيد الخلافة، فقد كانت الغالبية العظمى ترفض بيعه يزيد، وترى فيه أنه شخص غير مؤهل للخلافة، ولا تنطبق عليه شروط تولي الخلافة، فضلاً على أنهم قد رأوا في وفاة معاوية أملاً في التخلص من حكم البيت الأموي الذي استندت سياسته على القهر والديكتاتورية، والتجويع، وملاحقة المعارضين السياسيين، وتصفيتهم جسدياً، وقطع الأرزاق عنهم، ومصادرة أموالهم ولكنهم صدموا مرة أخرى بفرض يزيد بن معاوية عليهم.

تلك هي حالة البناء الاجتماعي المتدهور على كافة المستويات، فعلى المستوى السياسي (إرهاب - ديكتاتورية وتغيير في نظام الحكم السائد إلى نظام ملكي وراثي)، وعلى المستوى الاجتماعي (تفاوت طبقي شديد أقلية تمتلك الثروات والقصور والضياع، وأغلبية مغلوبة على أمرها تعيش حالة الفقر والكفاف والتهميش، ولا يأخذ برأيها في أمور الدولة) - وعلى المستوى القيمي الثقافي (قيم اجتماعية مستحدثة ظهرت في المجتمع كانت قد اختفت أو قاربت على الاختفاء تم إحياءها من جديد كالعصبية، والأثرة، الترف، وحب السلطة وظهور أمراض اجتماعية خطيرة انتشرت كالرشوة والفساد وانتشار القيم

السلبية والنفاق...) وانتشار البدع في الدين، ووضع الأحاديث الكاذبة المنسوبة إلى الرسول صلى الله عليه وآله استخدمها البعض في صراعه على السلطة، وظهور اتجاهات دينية فسرت الدين بما يتناسب مع هوى الحاكم (القدرية والجبرية).

ومن هنا كان من أهم أولويات الإمام الحسين عليه السلام إصلاح هذا البناء الاجتماعي المنهار، من خلال إحداث عملية تغيير شاملة في المجتمع، وذلك من خلال منهج تطبيقي، وهو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وقد استخدمه من خلال أسلوبيين مختلفين الأول سلمى أقتصر على محاوراته مع السلطة الأموية، ورفضه لبيعة يزيد، ومحاولاته لإثراء هذه السلطة على فرض يزيد على المجتمع الإسلامي، والثاني ثوري عندما علم جدية السلطة في فرض يزيد على المجتمع، انتزاع اعتراف الناس بشرعية يزيد بطرق غير شرعية، وعلمه بأن السلطة الأموية لن تتركه حياً إلا إذا اعترف بشرعية يزيد قهراً وقسراً، فكان من الضروري الثورة على يزيد بن معاوية باعتباره رئيس السلطة والحكم الأموي المسؤول عن انهيار المجتمع، ومخالفاً لسنة الرسول صلى الله عليه وآله وباعتباره هو أولى المسلمين بقيادة هذا التغيير فواجهه الديني والاجتماعي يَحْتَمَان عليه القيام بالثورة، والتي سوف تأتي بالتغيير الإيجابي في المجتمع، وانتشال الأمة من حالة الانهيار الحضاري بعد أن تركت المنكر يعمل به وتراخت عن الأمر بالمعروف، وتخلت عن عقلها، وضميرها. فعملية التغيير الاجتماعي الشاملة التي حاول الإمام الحسين عليه السلام أن يحققها، والتي تركز على منهج (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) إنما كان يهدف من ورائها إلى مجتمع يعيش فيه الإنسان بحرية وبدون قهر ومجتمع يسوده العدل في كل مكان، يحقق العدالة الاجتماعية، وتضمن فيه حقوق الإنسان، ويسمح لأفراده في اتخاذ القرارات المصيرية، مجتمع لا مكان فيه للطغاة، ولا للجبارين، ولا للظالمين، ولا للجلادين.

وعلى الرغم من أن الإمام الحسين عليه السلام كان على علم بأنه يواجه سلطة غاشمة تمتلك من الإمكانيات المادية والنفوذ ما يمكنها من وأد عملية التغيير الاجتماعي إلا أنه أصرّ على القيام بها بصرف النظر عن نتائجها، وعواقبها الآتية والتي كان يعلم الإمام عليه السلام أنها لن تجني ثمارها في الوقت الأدنى، فقد تحول الأوضاع الاجتماعية المختلفة دون تحقيق الأهداف والقيم المرغوبة، ولكن ذلك لا قيمة له أمام الباعث الحقيقي لهذه الأهداف والقيم، ولهذا كانت كلمات الإمام الحسين عليه السلام المخالدة تجسيدا لقيمه على أرض الواقع المجتمعي:

«إنّ الدنيا قد تغيّرت، وأدبر معروفها، ولم يبق منها إلا صباية كصباية الإناء، وخسيس عيش كالمرعى الوبيل، ألا ترون أنّ الحقّ لا يعمل به، والباطل لا يتناهى عنه، ليرغب المؤمن في لقاء الله حقاً، فإنني لا أرى الموت إلا سعادة، والحياة مع الظالمين إلا برماً»^(١).

«إني لم أخرج أشراً، ولا بطراً ولا مفسداً، ولا ظالماً، وإنما خرجت لطلب الإصلاح في أمة جدي صلى الله عليه وآله، أريد أن آمر بالمعروف وأنهي عن المنكر». «من رأى سلطاناً جائراً مستحلاً لحرام الله، ناكثاً لعهد الله، مخالفاً لسنة رسول الله، يعمل في عباد الله بالإثم والعدوان، فلم يغيّر عليه بفعل ولا قول، كان حقاً على الله أن يدخله مدخله، ألا وإنّ هؤلاء قد لزموا طاعة الشيطان، وتركوا طاعة الرحمن، وأظهروا الفساد، وعطلوا الحدود، واستأثروا بالفيء، وأحلّوا حرام الله وحرّموا حلاله، وأنا أحق من غيري.

(١) أحمد راسم النفيس، على خطى الحسين، الإيمان للنشر والتوزيع، المنصورة، د.ت، ص ١٠٤ نقلاً عن ابن عبد ربه - العقد الفريد ٢ / ٣١٢.

قيم السلام والتسامح:

تعتبر قيم السلام والتسامح من أبرز القيم التي أكد عليها الإمام الحسين عليه السلام في ثورة كربلاء، فقد دافع عن الخير في مواجهة الشرّ، ومناصرة المظلوم ضدّ الظالم، وكانت ثورته من أجل الفقراء والمساكين، في حين كانت السلطة الأموية يقتلون الناس ويشيعون الخوف، ويزيدون من آلام الناس، ويفضلوا المنفعة الخاصّة على مصالح الأمتّة. فلم يكن الإمام الحسين عليه السلام يبتغي الفتنة، ويريد أن يضرب الناس بعضها ببعض، أو أن يقطع أواصر الأمتّة كما صورته الدعاية الأموية، ولم يكن داعية حرب على الرغم من أنّه من أفضل المحاربين وأشجعهم، فهو لم يخرج إلى الكوفة بجيش لاحتلالها، ولكنّه خرج تحقيقاً لرغبة ومطالب أهل الكوفة الذين تعاهدوا على مبايعته، ونصره، وإيوائه، وبلغت رسائلهم حوالي ثمانية عشر ألف رسالة يطلبون فيها من الإمام الحسين عليه السلام سرعة المجيء إلى الكوفة.

إنّ صوت السلام نسمعه في صدى أفعاله النبيلة، فهو لم يبدأ بقتال جيش السلطة الأموية ورفض اقتراح زهير بن القين بمحاربة طلائع جيش يزيد الذي قابله وهو في طريقه إلى العراق، ولو كان حاربهم لأبادهم جميعاً، وكان جوابه: ما كنت لأبداهم بقتال^(١).

كما رفض محاولة مسلم بن عوسجة الذي أراد أن يرمي أحد قوّاد الجيش الأموي (شمر بن ذي الجوشن) بسهم عندما وقف أمام معسكر الإمام الحسين عليه السلام وأخذ يشتم ويسبّ الإمام الحسين عليه السلام، فلم يأذن له الإمام بذلك

١ ابن العديم، الحسين بن علي سيّد شباب أهل الجنة، (مرجع سبق) ذكره ص ٨٤.

قائلاً له: «لا ترمه فأني أكره أن أبدأهم» وهو لم يستخدم آليات السلطة الأموية في الوصول إلى أهدافها من إشاعة الإرهاب والخوف والخديعة والمكر وقتل الناس، ولو أراد أن ينتصر من السلطة الأموية بالجور لفعل ذلك، ولكن قيمه ومبادئه كانت سداً منيعاً يحول بين ذلك، فهو في طريقه إلى العراق لم يهاجم القبائل ولا القوافل ولم يروع الأطفال والنساء. ولم يقتل إنساناً واحداً، ولم يقطع شجرة أو أحرق زرعاً، ولم يأمر باستخدام العنف والإكراه ضدّ الناس، كما فعل جيش السلطة، إنّما كانت أوامره ووصيته إلى سفيره (مسلم بن عقيل) لما بعثه إلى الكوفة أن أمره «بتقوى الله واللفظ بين الناس» وقد نفذ مسلم بن عقيل وصية الإمام كما هي ولو أنّ الإمام الحسين أوصاه بغير ذلك لكان في إمكانه أن يقتل عبيد الله بن زياد غيلة عندما سنحت له الفرصة، ولو فعل ذلك لاستولى على قصر الإمارة في الكوفة ولتغيّرت الأحداث برمتها، ولكنّه الإيمان والقيم التي حالت دون ذلك على اعتبار أنّ الفتك ضدّ الدين.

وكان متسامحاً مع أعدائه حيث قام بتقديم الماء لأحد قادة الجيش الأموي (الحمرّ بن يزيد الرياحي) وجنوده (١٠٠٠ مقاتل) الذي جاءوا لمجابهة الإمام الحسين عليه السلام وإغلاق الطرق المؤدية للكوفة عليه، ومنعه من الولوج إليها، بعد أن لاحظ عليهم الإعياء من شدة العطش، ولم يقتصر بتقديم الماء لهم فقط، وإنّما أمر أيضاً أن تسقى خيولهم من الماء، وهو بذلك قد أرسى مبدأ هام هو أنّ السلام والتسامح ليس حقّاً للبشر فقط، وإنّما يجب أن يكوناً أيضاً حقّاً للحيوان، وقد أكّد ذلك الإمام الحسين عليه السلام عندما أصدر تعليماته أن: «أسقوا القوم وأروهم من الماء، ورشّقوا الخيل ترشيفاً»^(١).

(١) ابن كثير، البداية والنهاية (مرجع سبق ذكره): ص ٢١٣.

فإنسانية الإمام الحسين عليه السلام منحت أعدائه الحقّ في إلّا يمنعوا من شرب الماء، ولم يستخدمه كسلاح ضدّ جيش السلطة، على الرغم من أنّ هذا السلاح قد استخدم ضده هو وآل بيته عليهم السلام وأتباعه بعد ذلك، ومنعوه من شرب ماء الفرات في الوقت الذي كانوا يسمحون فيه للخنازير والكلاب وسائر الممل الأخرى بالشرب منة. لقد كان بإمكانه عدم تقديم الماء وتخزينه لاستخدامه إذا اقتضت الحاجة، ولكنّه لم يفعل رحمة منه وتسامحاً مع أعدائه.

وكان متسامحاً أيضاً مع الحرّ الرياحي بعد أن قرّر انضمامه للحقّ، والانتقال على جيش عمر بن سعد، تاركاً لوم اللاتمين من جيش السلطة، ومؤكّداً لهم: «والله إيّي أخير نفسي بين الجنة والنار، والله لا اختار على الجنة غيرها، ولو قطّعت وحرقت»^(١).

فقد وقف الحرّ أمام الحسين عليه السلام معلناً توبته واعتذاره واستعداده بالتضحية بنفسه، ومتسائلاً هل لي من توبة؟ فأجابه الإمام الحسين عليه السلام: نعم، وبشره بأنّه الحرّ في الدنيا والآخرة.

فتح له باب التوبة، ولم يغلقها في وجهه وقبل اعتذاره. فهو تعامل مع أعدائه بكلّ حبّ وإنسانية ولم يحمل لأيّ من السلطة الأموية أو جيشها أي ضغينة أو حقد أو كره أعمى، ولم تكن قضيته بأيّ حال من الأحوال ذات أبعاد شخصية أو تصفية لحسابات قديمة، فقضيته هو أن يتبع أولئك الحقّ، فإن أبوا فإنّما هو متّبع الحقّ، يقاتل من أجل العدالة والخير ونصرة الحقّ، وليس انتقاماً لذاته.

(١) ابن كثير (المرجع السابق): ص ٢٢٢.

قيم الشجاعة والحرية:

نحج الإمام الحسين عليه السلام في اختبارات الشجاعة المتعددة التي صادفته منذ خروجه من المدينة حتى وصوله إلى كربلاء، حيث قدم أكبر التضحيات الإنسانية في الوجود، حيث ضحى بروحه، وأرواح آل بيته عليهم السلام في سبيل إعلاء قيمه ومبادئه وأفكاره، وفي سبيل تحقيق التغيير الاجتماعي المنشود حتى ينتقل بالمجتمع من حالة الخوف والظلم والفساد السياسي الذي فرضته الدولة الأموية على المجتمع جبراً وقهراً إلى حالة المساواة والعدالة والحرية.

وتتجلى شجاعة الإمام الحسين عليه السلام في الصمود والتصدي والتصميم على رفض التوريث السياسي، وعدم الاعتراف بشرعية يزيد بن معاوية في الخلافة، وفي التصميم على الزحف بآل بيته إلى الكوفة استجابة لطلب أهلها، وفي التصدي بكل شجاعة للقدر الأبدى التي حاولت السلطة الأموية أن تفرضه على المجتمع لتبرير شرعيتها السياسية وطغيانها، واستبدادها، من خلال الترويج للقيم الجبرية، والقدرية وإيهام العامة بأنها مفوضة من قبل الله، وأن الله قد اختارها على العالمين لتقود الأمة، ولذلك يجب على الناس أن يطيعوا وأن يرضوا بما كتبه الله عليهم.

وهذا ما رفضه الإمام الحسين عليه السلام وتصدى له فكشف زيف دعواهم. وأظهر حقيقة ممثلي السلطة الأموية، في أنهم لا يحكمون بالشرع، وأنهم طغاة يسومون الناس العذاب، ولن يتورعوا على أن يقتلوه ويستحلوا دمه بدون رادع لهم من دين أو عرف بالرغم من الرمز الديني والاجتماعي الذي كان يمثله في المجتمع آنذاك.

ويمكن أن نرى قيم الشجاعة في الاتزان النفسي الذي ظل ملازماً

الإمام عليه السلام بعد أن جاءته الأخبار بالأوضاع الجديدة بالكوفة على إثر مقتل طلّاح الثورة في الكوفة (مسلم بن عقيل، وهاني بن عروة) وخذلان الذين طلبوا قدومه له، فلم تنهار معنوياته النفسية، أو يجبن، أو يتراجع عن موقفه، بل زاده ذلك إصراراً وصموداً وأكد على استمرار زحفه بآل بيته إلى الكوفة مؤكداً للجميع على أنه: «لا خير في العيش بعدهما»^(١).

ولو كان أحد غيرة لتراجع عن موقفه، وتصدّى الإمام الحسين عليه السلام بشجاعة وإباء لتهديدات السلطة بقتله، وإجباره على المبايعة ليزيد بن معاوية وانتزاع شرعيته قسراً. فتحدّى الموت في أن يكون عاتقاً يحول دون تحقيق مبادئه الثورية في رفض توريث السلطة، ورفض الاعتراف بشرعية يزيد بن معاوية، والتصدي للطغاة من ولّاء الدولة الأموية، ومحاربة النزعة الاستبدادية المطلقة للسلطة الأموية التي أجبرت الأغلبية من الجماهير على الانحناء والطاعة لمطالب السلطة المستبدّة. ومؤكّداً في ذات الوقت على الحرّيّة والمساواة والعدالة في المجتمع، والحقّ في مقاومة الاستبداد السياسي لدى ولاة السلطة الأموية المستبدّين.

فنجده قد رفض تهديدات الحر بن يزيد الرياحي له عند حصاره ومنعه من الدخول إلى الكوفة، وتخويفه بالموت، فأكد له، على أنه يفضل الموت على أن يعيش مرغماً ولم يهابه أن أصبح بين رحي المطرقة والسندان، فهو من ناحية قد اكتشف خيانة أهل الكوفة وخذلانهم له، ومن جهة أخرى فإنّه سيواجه جيش السلطة الأموية بكلّ جبروته وتفوقه في العدة والعتاد، ورغم هذه الحقائق الواقعية لم يخش جيش السلطة، ولا الحصار الذي فرضوه عليه، ولا

(١) ابن كثير، البداية والنهاية (المرجع السابق): ص ٢٠٩.

سلاح العطش الذي استخدمته السلطة الأموية للنيل من معنوياته، وانتزاع اعترافه بشرعية يزيد بن معاوية، فتصدى لهم بكل شجاعة وإباء، فحين حاصرت جنود السلطة في كربلاء، طلبت منه الاعتراف بشرعية السلطة الأموية فرفض مؤكداً أنه: « لا أجيب ابن زياد إلى ذلك أبداً، فهل هو إلا الموت، فمرحباً به»^(١).

وقد كان بإمكانه إجابتهم إلى ما أرادوه منه لينجو بنفسه وآل بيته إن أراد ذلك، ولكن شجاعته وإبائه أبت إلا أن يختار الموت، ولا يعترف بشرعية سلطة باطلة، فالذين يقدمون على مثل هذا الاعتراف إنما هم العبيد الأذلاء، الذين ليس لهم من الإرادة من شيء، حيث وقعت نفوسهم الضعيفة تحت سلطان القهر والإجبار، وأدوات القمع التي تجبرهم على انحناء الرؤوس والاستسلام لأمر هو رافضها في الأساس، وهو ما يرفضه الأحرار والثوار، وذلك ما رفضه الإمام الحسين عليه السلام بالفعل، حيث فضّل أن تصرع روحه وروح أعزّ الناس لدية في سبيل إعلاء الحقّ والعدالة على أن يرضخ لتعليمات وأوامر الطغاة، حيث أقسم: «لا والله، لا أعطيهم بيدي إعطاء الذليل، ولا أقرّ إقرار العبيد»، ومؤكداً لطغاة السلطة وعملائها أن لا تغترّ بجبروتها وقوتها وأدوات قهرها، ولا تعتقد أنّها ممكن أن تحول بين مبادئه وقيمه وأفعاله التي يؤمن بها رغم خذلان الذين طلبوا قدومه، وقلة أتباعه. و«إنّ الدعي بن الدعي قد ركز بين اثنتين، بين السلّة والذلة، وهيهات منا الذلة... ألا وإني زاحف بهذه الأسرة على قلة العدد، وكثرة العدو، وخذلان الناصر»^(٢).

فشجاعة الإمام الحسين عليه السلام ضدّ السلطة الأموية تجلّت في عدم انكساره

(١) ابن العديم، الحسين بن علي سيّد شباب أهل الجنة (مرجع سبق ذكره): ص ٨٥.

(٢) ابن العديم (المرجع السابق): ص ٤٧.

واستسلامه لشروط السلطة، وهو يرى أولاده وأعز ما لديه يتحرقون الماءً، وقد قتلهم العطش، بعد أن منعت جنود السلطة الماء عنهم، ولم ينهار عندما رأهم وهم يقتلون، ويذبحون بين يديه الواحد تلو الآخر، ولا هابه مشهد طفله الرضيع الذي قتل بين يديه عطشاناً، بل كان رابط الجأش، ملك زمام نفسه جريئاً مقداماً، لم يستسلم أو يتنازل عن المبادئ والقيم التي آمن بها طلباً للسلامة والنجاة، وإنما تصدّى لهم وقاتلهم بعد أن رأى منهم حرصاً على اغتياله فبارزهم بشجاعة أذهلت أعدائه، حيث كان سيفه سباقاً بتاراً لكل من يبارزه، وكان يهجم على جنود السلطة فيفرون منه مذعورين كأئهم حمر مستنفرة فرّت من قسورة.

وظلّ يقاتل جنود السلطة بمفرده حتى آخر قطرة من دمه، وصبر بكلّ شجاعة على ضرب السيوف، ورمي السهام، وطعن الرماح^(١).

وهو الذي زرع الرعب والخوف في نفوس قاتليه فعندما حاول أحد جنود السلطة الأموية (خولي بن يزيد) أن يحرّ رأسه، أصابه الهلع والفرع وارتعدت يده ولم يستطع أن يحرّ الرأس^(٢). فهل كان مبعث الهلع والفرع أن يكون ذلك الجندي قد عاين الحقيقة بعد أن تجسّدت له في هذه اللحظة وأيقن بعد فوات الأوان ببطان أفعاله، وأثّه قد تمّ خداعه من قبل السلطة الأموية وأعاونها؟! أم أنّه شاهد شيئاً آخر لم يبح لنا به ولم نتوصّل إليه؟

لقد كانت مواقف الإمام الحسين عليه السلام الشجاعة في كربلاء رمزاً إنسانياً في مواجهة الموت والقدر الأبدي التي حاولت السلطة الأموية أن تفرضه عليه، فتحدّاه

(١) ابن كثير، البداية والنهاية (مرجع سبق ذكره): ص ٢٣٢.

(٢) ابن العديم، الحسين بن علي سيّد شباب أهل الجنة (مرجع سبق ذكره): ص ٨٨.

وانتصر على الموت والقدر الأموي في سبيل إحياء العدالة والمساواة والحريّة. فدعوته وأفكاره لم تمت، ولم تتمكن السلطة الأموية بكلّ جبروتها وعنفها أن تنتزع منه اعتراف بشرعيّتها، وذلك جعلها حيّة في نفوس الأحرار، وأحدثت تغييراً جذرياً في المجتمع بعد استشهادها حيث أصبحت مبادئ ثورته وشعاراته علماً لكلّ انتفاضة أو حركة تغيير ضدّ استبداد السلطة الأموية، بل وأصبحت أفكاره ومبادئه نبراساً للثوّار والأحرار في كلّ مكان وزمان يقتدي بها الأوّلون والآخرون.

قيم الحوار والإقناع:

أكّد الإمام الحسين عليه السلام على قيم الحوار والإقناع في العديد من المواقف الاجتماعية التي صادفها، فقد تحاور مع بعض رجال السلطة الأموية وجنودها، وتحاور مع أصحابه وآل بيته عليهم السلام، ومع الذين عارضوا خروجه إلى العراق، ومع الذين أعطوه المواثيق والعهود ثمّ نكثوا وانقلبوا ضدّه. فقد تحاور الإمام مع العديد من الشخصيات الذين نصحوه بعدم التسرّع في الخروج إلى العراق، مشفقين عليه من المصير المجهول الذي ينتظره هناك، فلم يتجاهلهم أو نبذ نصائحهم وراء ظهره، وإثما شكر لهم نصائحهم وأكّد لهم أنّ كافة الاعتبارات والحجج التي استندوا إليها في معارضتهم لخروجه، ليس بخافية عليه، وعمل على إقناعهم على أنّ هناك من الأسباب المنطقية التي تحتمّ عليه أن يتعجّل للخروج إلى العراق، بصرف النظر عن النتائج الملازمة لخروجه، فهناك العديد من الأسباب الاجتماعية والسياسية والدينية تملّي عليه الخروج اليوم قبل الغد، فخيرته السياسية، وعلمه اللدني وحسن درايته بأسلوب السلطة الأموية في تعاملها مع المعارضين لها، وموقفها من آل بيت الرسول صلى الله عليه وآله، تجعله على يقين

من أن السلطة سوف تقوم باغتياله عاجلاً أم آجلاً، ومؤكداً لهم: «والله لا يدعوني حتى يستخرجوا هذه العلقه من جوفي، فإذا فعلوا ذلك سلط الله عليهم من يذلهم، حتى يكونوا أدلّ من قرم الأمة»^(١).

وطالما أن القتل هو المصير المحتوم، فإنه يفضّل إلا يقتل في الحرم^(٢). وعلى ذلك فإنه من المنطق أن يعجل بالخروج إلى العراق ولا يتأني في الرحيل؛ لأنه لو لم يعجل لقتل في التو واللحظة. وشرح لهم أن من أهم الأسباب التي جعلته يعجل بالخروج بجانب الأسباب السابقة هو أنه قابل رسول الله صلى الله عليه وآله في منامه وأنه أبلغه رسالة إلهية وبعض الأوامر التي يتسنى له تنفيذها، فرؤية الرسول صلى الله عليه وآله حق، ولذا يجدر به أن ينفذ رسالة الله التي أبلغها له جدّه في المنام: «إني رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله في المنام، وقد أمرني فيها بأمر، وأنا ماضٍ له». ولما طلبوا منه أن يحدثهم بأمر الرسالة الإلهية أعتذر إليهم بلطف قائلاً لهم: «لا أحدث بها أحداً، حتى ألقى ربي عز وجل»^(٣).

وتحاور الإمام الحسين عليه السلام مع نائب السلطة الأموية في مكة (عمرو بن سعيد) من خلال المراسلات التي تمت بينهما، فحينما أرسل إليه نائب مكة برسالة يقول فيها:

«إني أسأل الله أن يلهمك رشداً، وأن يصرفك عما يريدك، بلغني أنك قد عزمت على الشخصوخ إلى العراق، وإني أعيدك من الشقاق؛ فإن كنت خائفاً

(١) ابن كثير، البداية والنهاية (مرجع سبق ذكره): ص ٢٠٩.

(٢) ابن كثير، البداية والنهاية (المرجع السابق): ص ٢٠٤.

(٣) ابن كثير، البداية والنهاية (المرجع السابق): ص ٢٠٧ - ٢٠٨.

فأقبل إليّ، فلك عندي الأمان والبرّ والصلة».

فأرسل له الإمام الحسين (عليه السلام) برسالة لتوضيح الحقائق، وإقناعه بسلامة موقفه الذي لا ريب فيه، فأبلغه شكره وامتنانه لرسالته، إن كان الهدف منها النصح والإرشاد والتوجيه، وتقوية أواصر القربى وتحقيق الخير للمسلمين، وإن كانت الرسالة على سبيل التخويف والتشكيك، التخويف من عاقبة الأمر بالخروج إلى العراق، والتشكيك بأنه سوف يفرّق الكلمة والجمع، فإنّ الأمر ليس كذلك؛ لأنّ من يدعوا إلى الله ويعمل صالحاً، ويريد أن يأمر بالمعروف، وينهى عن المنكر، لا يمكن أن يكون هدفه تقطيع أواصر الأُمّة أو الشذوذ عن الجماعة.

بل على العكس من ذلك، إنّما يريد وحدة الأُمّة، وتحقيق مصالح الجماعة. وإن كان نائب مكّة قد عرض عليه أن يمنحه أمان الخائف، فإنّ الإمام الحسين (عليه السلام) يردّ عليه بثقة مقنعة، بأنه لا أمان لسلطان، وخاصّة إن كان لا يحكم بشرع الله، فهل يعقل أن يمنح السلطان الجائر الأمان لمن يعارضون حكمه الغير الشرعي؟! إنّما الأمان الحقّ هو أمان الله، الذي يبعث على الطمأنينة والثقة، وأنه لا إيمان لمن يخشى السلطان، وإنّما الإيمان لمن يخشى الله في السرّ والعلن.

«إن كنت أردت بكتابك برّي وصلتي، فجزيت خيراً في الدنيا والآخرة، وأنه لم يشاقق من دعا إلى الله وعمل صالحاً وقال إني من المسلمين، وخير الأمان أمان الله، ولم يؤمن بالله من لم يخفه في الدنيا، فنسأل الله مخافة في الدنيا

توجب لنا أماناً يوم القيامة عنده»^(١).

وتحاور مع أحد عملاء السلطة الأموية (عبد الرحمن بن الأشعث) عندما طلب منه أن يعترف بشرعية يزيد في مقابل ضمان سلامته الشخصية، والحصول على ترضية مناسبة، فأوضح له أنه ليس الرجل الذي يمكن خداعه، وأفهمه إن كان أخوه قد نجح في خداع مسلم بن عقيل وجعله يقوم بتسليم نفسه للسلطة الأموية في الكوفة، فلا يعني ذلك أنك ستنجح مثله، وإن كنت أخو أخيك، ولذا فمن الأفضل لك إلا تقوم بمثل هذا الدور، وعمل على إقناعه وتوضيح الأسباب التي جعلته يرفض الاعتراف بشرعية يزيد هو أن فرعون بني أمية المتكبر له من السلوكيات والصفات التي لا يقرها الشرع والعرف، وهي بالطبع لا تؤهل صاحبها لخلافة الأمة، وعلى هذا الأساس لا يمكن الاعتراف بشرعية يزيد بأي حال من الأحوال: ﴿إني عدت بربي وربكم من كل متكبر لا يؤمن بيوم الحساب﴾^{(٢)(٣)}.

وحاور أمير الجيش الأموي (عمر بن سعد بن أبي وقاص) محاولاً إقناعه بترك تحالفه مع السلطة الأموية، والانضمام إليه وعدم قتاله، وكان الحوار مع عمر بن سعد ذات أبعاد متعددة فهو أولاً أوضح له نسبه الشريف الذي لا يجهله أحد، وعدالة قضيته التي يدافع عنها، والتي لا يجهلها ابن سعد ذاته ثانياً، عندما رفض ابن سعد عرض الإمام الحسين عليه السلام مبرراً موقفه من أنه يخاف من

(١) ابن كثير، البداية والنهاية (المرجع السابق): ص ٢٠٣.

(٢) سورة غافر: ٢٧.

(٣) ابن كثير، البداية والنهاية (المرجع السابق): ص ٢٢١.

بطش السلطة الأموية به حيث يمكنها أن تصادر أمواله وضياعه، وتهدم داره، لم يمه الإمام الحسين عليه السلام الحوار معه، ولكنه وضع حلولاً بديلة ليختبر بها مدى صدق عمر بن سعد في أفعاله، فقد عرض عليه، أنه سوف يقوم بإمداده بالأموال اللازمة إن كان ذلك هو السبب الحقيقي، وسيبني له دياره إذا ما قدمت السلطة الأموية على هدمها. ولكن عندما أفهمه الإمام الحسين عليه السلام فآتمّ الحجة عليه أنه (عمر بن سعد) قد غلبته شهوة السلطة، وأنه حريص على إمارة الري وجرجان، وأنه آثر الانحياز ضدّ الحقّ، وبدأ يطرح أسباباً واهية لتبرير انحيازه للسلطة الأموية كخوفه من أن يقتل أطفاله، توقف الحوار بين الإمام الحسين عليه السلام. وبين عمر بن سعد، إذ لم يعد للحوار أيّ معنى، ووصل لطريق مسدود في ضوء اختلاق عمر بن سعد للحجج والذرائع الغير المنطقية، والتي تبرّر نكوصه عن الحقّ، وانحيازه للسلطة الأموية من أجل إشباع شهوته في الجلوس على كرسي الحكم لولاية الريّ وجرجان التي وعدتهما به السلطة الأموية.

وبعد أن اشتدّ حصار الجيش الأموي على الإمام الحسين عليه السلام، وأيقن أن جيش السلطة سوف يغتاله، حاول إقناع أصحابه وبنو عمومته (بني عقيل)، أن يتركوه وينصرفوا إلى بلادهم إن أرادوا ذلك، مؤكّداً لهم إن الفرصة الآن أصبحت سانحة لهم، لأنّ الجيش الأموي إنّما يريد رأسه فقط، وإن تمكّنت منه فإنّها ستكتفي بذلك، ولن تطاردهم، ولذا يجب عليهم أن يتسلّلوا تحت جنح الظلام والتفرّق في الأرض إذا أرادوا أن ينجوا بأنفسهم، فهو أكّد على أن: «من

أحب أن ينصرف إلى أهله في ليلته هذه فقد أذنت له، فإنما القوم يريدوني، فلوا أصابوني لهما عن طلب غيري»^(١).

ولما أيقنت أخته السيدة زينب بنت علي أن الإمام عليه السلام قد أصرّ على مواجهه جيش السلطة الأموي، وهي تعلم أنها مواجهة غير متكافئة، لطمت وجهها وشقت جيبها من هول نتيجة المواجهة، فعمد الإمام الحسين عليه السلام على إقناعها بضرورة الصبر في حالة استشهادها^(٢).

وتحاور الإمام الحسين مع الناكثين له مؤكداً لهم بأنه لم يقصر في حقهم، ولم يتواني عن تلبية رغباتهم وتوسلاتهم بالحضور لكي ينقذهم من ظلم واستبداد السلطة الأموية إلا أنهم بدلاً من أن يكونوا عوناً له ويداياً وسيفاً له على أعدائه وأعدائهم، نكثوا العهود والمواثيق التي قطعوها على أنفسهم، فخذلوه ونصروا السلطة الأموية، وأصبحوا سيفاً عليه لا على أعدائه، وحذّره من نتائج هذه الأفعال التي ستجعلهم أدلة لطواغيت الأمة من أمويين وغيرهم من الحكام المستبدين، وحاول تجريب الصدمات النفسية لعلهم يفيقون من مغبة فعلهم، فكشف عن حقيقتهم وعرى نفوسهم أمام أعينهم عندما كشف لهم أن أصولهم وفروعهم مشهورين بالخذل والنكث، ولذلك أصبحوا من أخبت الناس، وهم بذلك يستحقون اللعنات. وكان من المفترض أن يراجع هؤلاء الناكثين أنفسهم ويرغموها على الانحياز لصوت الحق بصرف النظر عن النتائج، ولكنهم لم يستجيبوا له.

(١) ابن كثير، البداية والنهاية (المرجع السابق): ص ٢١٨.

(٢) ابن كثير، البداية والنهاية (المرجع السابق): ص ٢١٩.

«تَبَّأَ لَكُمْ أَيُّهَا الْجَمَاعَةُ وَبِرْحاً أَحِينِ اسْتَصْرَخْتُمُونَا وَهَيْنِ، فَأَصْرَخْنَاكُمْ
مَوْجِفِينَ، شَحَذْتُمْ عَلَيْنَا سَيْفًا كَانَ فِي أَيْمَانِنَا، وَحَشَشْتُمْ عَلَيْنَا نَارًا أَقْتَدَحْنَاهَا عَلَى
عَدُوِّكُمْ وَعَدُونَا، فَأَصْبَحْتُمْ أَلْبَاءَ عَلَى أَوْلِيَاءِكُمْ، وَبَدَأَ عَلَيْهِمْ لِأَعْدَائِكُمْ بَغِيرَ عَدَلٍ
رَأَيْتُمُوهُ وَتَرَهُ، وَلَا أَصْلَ أَصْبَحَ لَكُمْ فِيهِمْ، وَمَنْ غَيْرَ حَدَثَ كَانَ مَثًّا... وَتَدَاعَيْتُمْ
إِلَيْنَا كَتْدَاعِي الْفَرَّاشِ قَيْحًا، وَحَكَّةَ وَهْلُوعًا وَذَلَّةَ لَطَوَاغِيَتِ الْأُمَّةِ، وَشَذَاذِ
الْأَحْزَابِ... أَجَلٌ، وَاللَّهُ الْخَنْذَلُ فِيكُمْ مَعْرُوفٌ... أَلَا فَلَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى النَّاكِثِينَ»^(١).

(١) ابن العديم، الحسين بن علي سيّد شباب أهل الجنة (مرجع سبق ذكره): ص ٤٦

ثانياً: قيم السلطة الأموية

قيم السلطة:

عملت السلطة الأموية على ترسيخ سياسة الأمر الواقع و استلاب السلطة و فرض حكمه على المجتمع الإسلامي في ظلّ معارضة أغلبية المجتمع للحكم الأموي. ورفضوا الإذعان للأصوات العاقلة التي طالبتهم بنبذ فكرة (توريث الحكم) التي لم يألّفها المجتمع وقتها فلم يكن الإمام الحسين عليه السلام وحده الذي رفض فكرة توريث السلطة، وإثما الأغلبية. فلم يكن يزيد أهلاً لها، ولم تنطبق عليه شروط الإمامة (الخلافة) بإجماع الغالبية العظمى من المسلمين، هذا فضلاً عن أنّ هناك تياراً كبيراً مقتنع تماماً بعدم شرعية خلافة معاوية بن أبي سفيان ومن قبله خلافة أبي بكر وعمر وعثمان.

ولكي يتمّ تمرير مبدأ (توريث السلطة) وفرضه على المجتمع، اتخذت السلطة الأموية كافة الوسائل الغير المشروعة كالاغتيالات، والمساومات والرشاوي السياسية لرؤساء القبائل، وإستمالة أبناء الصحابة، وإنفاق الأموال ببذخ، وإتباع سياسة الترهيب والترغيب، والوعد والوعيد، وذلك من أجل تحقيق هدفين أساسيين:

الأول: يتمثل في التمسك بالسلطة والحكم وتحديد مبدأ التوريث ونزع اعتراف الناس بشرعية حكم يزيد بن معاوية بكافة الأساليب الغير مشروعة.

الثاني: يتمثل في التخلّص من الإمام الحسين عليه السلام وإقصاء الجماهير عن تأييده أو الانضمام إليه. والذي أصبح يمثّل خطراً أو تهديداً لا يستهان به على

وجود السلطة الأموية ذاتها، وعلى مكاسبها و مكانتها الاجتماعية، خاصة وأن الإمام الحسين عليه السلام رفع شعار: «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» وأراد أن يطبق النموذج (المحمدي العلوي) في المجتمع، والذي يقوم على العدالة، المساواة، التسامح، والحوار.

وهناك نماذج عديدة في السلطة الأموية ترسّخت في وجدانها وأفعالها الأنانية وحبّ السلطة ومن هذه النماذج:

١- نموذج معاوية بن أبي سفيان:

فقد لعب معاوية دوراً بارزاً في تثبيت حكم يزيد، فهو أول من أسس نظاماً جديداً في الحكم جعله وراثياً - ملكياً تأسياً بنظم الحكم السائدة عند أكبر دولتين كانا يسودان العالم قبل انتشار الإسلام (الفرس والروم) في سابقة فريدة من نوعها. لم يعتاد عليها المجتمع العربي في الجاهلية أو في الإسلام، وقد عمل معاوية على تأكيد عملية التوريث من خلال إصراره على رفض كل النداءات والنصائح التي طالبت بالعدول عن موقفه، و ترك الأمر شورى بين المسلمين حسب زعمهم وإن كانت الشورى عندنا باطلة أيضاً، خاصة وإن يزيد يفتقد الشرعية فسيرته الشخصية لا تؤهله أن يكون حاكماً، وهي النداءات التي أطلقتها الأصوات العاقلة سواء أكانوا من المؤيدين أو المعارضين لحكم معاوية أو من بعض حلفائه. لقد كانت فكرة جعل الحكم وراثياً داخل البيت الأموي، تتماشى مع طبيعة نفسية معاوية، فهو نفسه قد حاز الخلافة بالقهر وقوة السيف وبدون سند شرعي كما اغتصبها الآخرون من قبله.

كما أن معاوية قدّم رشوة سياسية إلى المغيرة بن شعبة حيث أبقاه في منصبه والياً على الكوفة ولم يعزله لما رأى المغيرة هوى و موافقة على عملية

(توريت الحكم).

ومارس معاوية العنف ضدّ المعارضين لحكم يزيد، و خاصّة الإمام الحسين، عبد الله بن الزبير، وطلب من جنوده أن يبقى كل واحد منهم ملازماً لهم وأن يبقى السيف على رؤوسهم، ودخلوا معهم المسجد، وهناك أوهم معاوية العامة من الناس أن الإمام الحسين عليه السلام، وعبد الله بن الزبير قد بايعوا ليزيد ليضمن مبايعة العامة ليزيد ^(١).

٢- نموذج يزيد بن معاوية:

الذي لم يكن يختلف عن سياسة أبيه في شيء حيث عمل على إضفاء الشرعية على حكمه، والتمسك بالسلطة بأي ثمن حتّى لو كان الثمن هو اغتيال الإمام الحسين وآل بيته عليهم السلام، فقد قُتل الإمام الحسين عليه السلام بموافقة يزيد بن معاوية ورغبته؛ حيث أعطى الضوء الأخضر لوالي الكوفة السفّاح عبيد الله بن زياد للقيام بهذه العملية القذرة، فهو مسؤول مسؤولية تامّة عن قتل الإمام الحسين وآل بيته عليهم السلام، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن يكون بريئاً من دم الإمام الحسين عليه السلام بدليل أنّه لم يعاقب قتلة الإمام الحسين أو عاقب من أعطى الأمر مباشرة بقتله سواء بالعزل أو الاقتصاص منه.

بل كان رده العملي بعد مقتل الإمام هو استباحه جيشه للمدينة (واقعة الحرّة) ثلاثة أيّام يقتلون، و يذبحون الرجال و الشيوخ، و يغتصبون النساء بكلّ قسوة وعنف، وذلك لكي يتمكّن من تثبيت أركان عرشه التي اهتزّت بفاجعة مقتل الإمام الحسين عليه السلام فلم يكن يزيد بن معاوية وبطانته بالذي تردعهم أيّ

(١) محمّد بن طولون، قيد الشريد من أخبار يزيد، تحقيق محمّد زينهم، دار الصحوة للنشر، القاهرة: ١٩٨٦ ص٧.

مبادئ دينية أو إنسانية.

وأرسل يزيد جيش آخر إلى مكة لقمع ثورة عبد الله بن الزبير المجتمعة بالبيت الحرام، فهاجمت جيوشه مكة، فضربت الكعبة بالمنجنيق، وأحرق البيت الحرام في مشهد مأساوي بأن تنتهك الحرمات المقدسة، وتضرب الكعبة رمز الإسلام^(١) بأيدي جيش يزيد بن معاوية، وعلى مسمع و مرأى منه، فهي مفارقة غريبة الشكل فكيف يقوم من كان يفترض فيه أن يكون حامياً الدين والمدافع عنه بانتهاك حرمانه و قدسيته بإصدار مثل هذا الأمر؟! فهل كان في نية يزيد هدم الكعبة الشريفة بعد أن فشل أبرهة في ذلك؟!

١- نموذج أمير الجيش الأموي عمر بن سعد بن أبي وقاص:

كان دائم الولع بالسلطة، ذلك الولع الذي منعه من أن يقف مع الثورة الحسينية ومبادئها أو على الحياد، وعدم محاربتها والانسحاب بجيشه، فهو لم يكن بالجاهل بمكانة الإمام الحسين عليه السلام وفضله، ولا جاهلاً بطبيعة الدولة الأموية، واستبدادها. فالرجل في البداية أراد أن يفوز بالمنصب الذي وعدته إياه السلطة الأموية، وهو ولاية الري كئمن لتثبيت شرعية يزيد، وفي الوقت نفسه أراد عدم الصدام مع الإمام الحسين و آل بيته عليهم السلام حتى لا يبوء بإثمه، ظن أنه سوف ينجح في إرضاء السلطة الأموية وفي نفس الوقت يتجنب الصدام مع الإمام الحسين عليه السلام، ولكن السلطة الأموية - مثلها كأي سلطة أخرى استبدادية لا تدع أي فرصة لعملائها بأن يكونوا في موقف محايد أو مستقل، أيقنت أن عمر بن سعد يماطل في مواجهة الإمام الحسين عليه السلام وأنه يريد حلاً سلمياً

(١) ابن كثير، البداية والنهاية (مرجع سبق ذكره): ص ٢٧٦

للمشكلة، فهددته بضرورة تنفيذ ما طلب منه بشأن الإمام الحسين عليه السلام وهو المواجهة العسكرية والقضاء عليه وإلا فقد ولاية الري. وكان يمكن لعمر بن سعد رفض الوصاية الأموية والانضمام إلى الإمام الحسين عليه السلام أو عدم محاربتة وأن يعمل بوازع من ضميره، ولكن تمثيل السلطة الأموية يكشف عن مكنونه الداخلي، ومدى تمسكه بمصالحه الشخصية، ومنصبه السياسي، ويختار المواجهة العسكرية ضد الإمام الحسين عليه السلام على أن يفقد ولاية الري. ولما حاوره الإمام الحسين عليه السلام وطلب منه الرجوع إلى الحق، وعدم مواجهته أجابه خائفاً ومتعللاً بأنه يخشى انتقام السلطة الأموية وإرهابها بهدم داره، أو قتل عياله وأخذ ممتلكاته^(١). وعلى الرغم من عرض الإمام الحسين عليه السلام بتعويض ذلك إلا أن شهوته للسلطة والقوة جعلته يختار أن يحارب الإمام الحسين عليه السلام ويفتخر في ميدان القتال بأنه أول من رمى الإمام الحسين عليه السلام وأنصاره بأسهم^(٢).

قيم التقليد ورفض التغيير:

عملت السلطة الأموية على محاربة قيم التغيير و المبادئ الثورية التي كان من أهم شعاراتها في المجتمع الإسلامي عدم شرعية خلافة معاوية بن أبي سفيان:

١- رفض التوريث

٢- الإصلاح

٣- الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر

(١) ابن كثير، البداية والنهاية (المرجع السابق): ص ٢١٦

(٢) ابن كثير، البداية والنهاية (المرجع السابق): ص ٢٢٣

وكانت هذه المبادئ الثورية من شأنها أن تحدث تغييرات في البناء الاجتماعي للمجتمع الإسلامي، وبالتالي إمكانية أن تفقد السلطة الأموية و حلفائها مواقعها الاجتماعية و السياسية، فهي المترتبة على قمة الهرم الاجتماعي والسياسي وأي تغييرات قد تقلب هذا الهرم رأساً على عقب، ولذا رفضت السلطة الأموية هذه المبادئ، وعملت على محاربتها، من أجل إبقاء الوضع القائم على ما هو عليه، و أكدّت السلطة الأموية و بعض فقهاء المسلمين، وهم بطبيعة الحال من حلفاء و أنصار السلطة الأموية، والتي كانت من مصلحتهم بقاء الأمويين في السلطة، وعدم إحداث أيّ تغييرات اجتماعية، سياسية - أكدوا على أنّ ما أحدثه معاوية من توريث للسلطة إنّما هو تقليد للسلف السابق و اقتداء به.

فمن حقّ معاوية تولية ابنه الخليفة، كما فعل أبو بكر حيث أدلى بها إلى عمر الخطّاب، و حينها أوصى عمر بن يخلفه في ستة من المسلمين الأوائل، فهو يسير على سنّة ونهج هؤلاء الخلفاء من أجل مصلحة الأمة و وحدتها، وادّعى فقهاء السلطة الأموية أنّ في (الجماعة خير) (إن الله مع الجماعة) و إنّ رفض خلافة يزيد بن معاوية من شأنه شقّ عصا الجماعة و وحدة الأمة، وهي كلمة حقّ، أريد بها باطل حيث حملوا الإمام الحسين (عليه السلام) حالة الانقسام الناشئة عن عدم الاعتراف بشرعية يزيد بن معاوية كخليفة للمسلمين، و طالبه بأن يدخل في الجماعة و الإقرار بشرعية يزيد؛ لأنّ الخروج عليه هو خروج على نهج السلف.

فالسلطة الأموية و عملائها أعادت إنتاج الماضي مرة أخرى بصورة ممسوخة (مشوّهة)، ورفضوا مبادئ التغيير الذي نادي بها الإمام الحسين (عليه السلام)، وركنوا إلى تقليد مزيف ممسوخ بمحاكاة السلف متجاهلين بقصد أو بدون قصد

بعض القصور و النقد في أفعال السلف فالسلف ليسوا آلهة حتى يكونوا بمنأى عن النقد أو الأخطاء إذا ثبت ذلك عليهم، متجاهلة شخصية الحاكم و الشروط التي يجب أن تنطبق عليه، فالركون إلى الماضي والتقليد الأعمى ترفضه الشريعة^(١) و العقل إذا لم يتوافق ذلك مع أوضاع المجتمع.

الرشوة السياسية:

مارست السلطة الأموية الرشوة السياسية، وأكدت على هذه القيمة من خلال تقديمها للوعود، المناصب السياسية والأموال من أجل تدعيم الحكم الأموي، والحصول على صك شرعية يزيد للخلافة، فقدّم معاوية بن أبي سفيان رشوة عاجلة إلى المغيرة بن شعبة، الذي كان ينوي أن يعزله من منصبه من ولاية الكوفة فأبقاه في منصبه مقابل حصول معاوية على تأييد و مساندة المغيرة بن شعبة لتولية يزيد الخلافة، بل إن معاوية حاول رشوة الإمام الحسين عليه السلام، وعبد الله بن الزبير حيث طلب منهما الموافقة على مبايعة يزيد خليفة للمسلمين على أن يكونا هما المتصرفان الحقيقيان في إدارة شؤون الدولة والحكم من جباية الأموال، وتوزيعها، وتعيين وعزل الولاة والأمراء فالحكم الفعلي سوف يكون للإمام الحسين عليه السلام وعبد الله بن الزبير، أمّا يزيد فسوف يصبح مجرد صورة أو واجهة! لا تملك من الأمر شيئاً فمعاوية من أجل أن يضمن توريث السلطة في البيت الأموي أراد أن تصبح هناك دولة داخل دولة طبقاً للعرض المقدم، فلا يهم شرعية الحاكم (الخليفة) أو إرادة المجتمع الراضة

(١) أنظر:سورة الزخرف (الآية ٢٢- ٢٤)، سورة يونس (الآية ٧٨)، سورة الشورى (الآية ٧٤)، سورة لقمان (الآية ٢١)، سورة الأنبياء (الآية ٥٢ - ٥٤).

لعملية التوريث، أو المصالح العامة، أو تعارض ذلك مع مبادئ الشرع و العرف. المهم أن يصبح يزيد و مَنْ بعده على قمّة هرم السلطة: فـ [يزيد أخوكم، و ابن عمكم، وأردت أن تقدّموا يزيد باسم الخلافة، وتكونوا انتم تعزلون، وتجبون المال، وتقسمونه]^(١).

وقد قوبل هذا العرض بالرفض التام من قبل الإمام الحسين عليه السلام، وذلك بسبب أن موافقة الإمام الحسين عليه السلام على العرض سوف تدعم شرعية التوريث، وهو ما يتعارض مع قيم و مبادئ الإمام الحسين عليه السلام.

وعملت السلطة على رشوة زعماء القبائل، فاغدقت عليهم الأموال الطائلة، ووعدهم بالمزيد من العطايا والإقطاعات، والنفوذ، لمحاصرة الثورة الحسينية والحدّ من زيادة أنصارها، وقد نجحت السلطة الأموية في ذلك حيث استقطبت العديد من زعماء القبائل والعشائر من خلال سلاح الرشوة حيث أخذت تغريهم بالإقطاعات والأموال، وفي الوقت نفسه تهدّدهم بقطع العطايا إن لم يضعوا حداً لنفوذ مسلم بن عقيل، وأنصاره الذي بدأ يعلو ويتسع في العراق، وطلبوا منهم ضرورة القبض على مسلم بن عقيل، فكان لزعماء العشائر والقبائل دوراً سياسياً بارزاً في تخذيل الناس عن مسلم بن عقيل وتفريقهم عنه ؛ حيث أشاعوا بين الناس الخوف و الرهبة من الجيش الأموي القادم من الشام، وكانوا يرسلون الزوجة وراء زوجها، والأخ وراء أخيه، ليطلب منه ترك مسلم بن عقيل، والانضمام إلى جيش عبيد الله بن زياد، فكانت الأم تأتي ابنها قائلة: «ارجع إلى البيت» الناس يكفونك. فأشاع ذلك

(١) عباس محمود العقاد، الحسين أبو الشهداء (مرجع سبق ذكره): ص ٢٠.

السلبية، وثبّط من حماس أنصار الثورة، وبدأ الناس يتخاذلون عن مسلم بن عقيل، ويتسلّلون من الصفوف حتّى أصبح مسلم وحيداً في سكك الكوفة ليس معه من يدلّه على الطريق^(١).

فأسلوب الرشوة السياسية، وشراء الضمائر بالمناصب والأموال التي مارسته السلطة الأموية قد تكون إنعكاساً لحالة الأنومي « فقدان المعايير واضطراب نسق القيم» داخل السلطة الأموية، فلجأت إلى استخدام أساليب غير مشروعة تمثّلت في سلوك الرشوة، وغيرها من الأساليب الغير مشروعة لتحقيق أهدافها السياسية التي تمثّلت في إقصاء آل البيت عليهم السلام عن الخلافة، وحصرتها داخل البيت الأموي.

قيم العنف والإنسانية:

يعتبر ممارسة العنف وأدوات القمع الأخرى المادية منها والمعنوية مبدأ عاماً للطغاة، والدول الاستبدادية. والتي تستعين بآليات، وسياسات، وإستراتيجيات ربّما قد تكون متماثلة، وكذلك الأهداف، وإن تباينت الأماكن والأزمنة، فالطغاة دائماً يسعون إلى إجبار وإكراه الشعوب على الركوع والانحناء، والاستسلام لأطماعهم، والرضا بالأوضاع القائمة، من خلال فرض نظام اجتماعي ظالم، يجبر أفراد على الخضوع له وطاعته، حتّى ولو كان غير عادل، أو متعارضاً مع مصالح أو قيم أغلبية أفراد المجتمع، وبذلك يتحقّق نوع من الضبط الاجتماعي خاضع لسياسات وأولويات الطغاة، والذي يضمن عدم خروج الأفراد أو الجماعات عليه، وإلاّ تعرضت للعقاب، من خلال آليات العنف وأدوات القوة

(١) ابن كثير، البداية والنهاية (مرجع سبق ذكره): ص ١٩٢-١٩٣

التي يمتلكها الطغاة أو الدول الاستبدادية.

وقد مارست السلطة الأموية العنف ضدّ الإمام الحسين عليه السلام وأتباعه، بكل أنماطه الماديّة والمعنوية، من إرهاب، قتل وجرح، وتعذيب وحرق وحصار، وإكراه. وسخرت كل أشكال القوة، من أجل تحقيق مصالحها وأهدافها المتمثلة في انتزاع الاعتراف بشرعية خلافة يزيد بن معاوية، لضمان توريث الحكم في البيت الأموي، من خلال إجبار الإمام الحسين عليه السلام ورموز الثورة الحسينية على الاعتراف ووأد شعار الثورة الحسينية، المتمثل في «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» والذي بات يمثّل تهديداً حقيقياً على مستقبل البيت الأموي.

فعملت السلطة الأموية على تسويغ مبدأ العنف، وتطرفت فيه بأتباع سياسة نبد الآخر، وسياسة التصفية الجسدية! لتحقيق أهدافها، فقد عملت السلطة الأموية على إجبار الإمام الحسين عليه السلام على المبايعة ليزيد بن معاوية بالإكراه وهددته بالقتل، فها هو أحد البيت الأموي والمحسوب على السلطة الأموية (مروان بن الحكم) يطلب جهرًا وبدون موارد أن يقتل الإمام الحسين عليه السلام إذا رفض البيعة ليزيد بن معاوية في اللحظة التي تمّ استدعائه فيها للحصول منه على البيعة^(١).

وأرسل يزيد بن معاوية المتربّع على قمة السلطة في البيت الأموي إلى عبيد الله بن زياد (والي الكوفة والبصرة) يطلب منه قتل سفير الإمام الحسين عليه السلام في العراق - مسلم ابن عقيل - في حالة القبض عليه أو نفيه^(٢).

وتطبيقاً لتعليمات يزيد بن معاوية وقف عبيد الله بن زياد متفاخراً بقوّته

(١) ابن العديم، الحسين بن علي سيّد شباب أهل الجنة (مرجع سبق ذكره): ص ٦٧.

(٢) ابن كثير، البداية والنهاية (مرجع سبق ذكره): ص ١٩٠.

وجبروته ، ومؤكداً لمسلم بن عقيل بعد القبض عليه ، بأنه سوف يقتله قتلة لم يقتلها أحد من الناس، وبالفعل نفذ والي العراق تهديده، فضربت عنق مسلم بن عقيل، وألقيت رأسه وجسده من أعلى القصر في مشهد مأساوي وعلى مرأى ومسمع من الناس وبدون أن يعلن أحد منهم أي معارضة أو استنكار خشية من انتقام الجيش الأموي، لقد كان يمكن لابن زياد أن يرسل مسلم بن عقيل إلى يزيد أو يسجنه لو لم يكن هناك اتفاق مسبق بينهما على ضرورة تصفية رموز الثورة الحسينية، بما فيهم الإمام الحسين عليه السلام نفسه، على الرغم من أن مسلم قد أتنه الفرصة لاغتيااله ولكنّه رفض أن يقتله غيلة ؛ لأنه كان مؤمناً إن الإيمان وقيم الدين ضدّ الفتك^(١).

وتعمد جنود السلطة الأموية ذبح ممثل الإمام الحسين عليه السلام بالكوفة (قيس ابن مسهر الصيداوي)^(٢).

وذلك بعد رفضه طلب السلطة له بسبب الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام والإمام الحسين عليه السلام ووصفهما بالكذابين، فألقوه من أعلى القصر، فلم يمت وتكسرت عظامه ، فتقدم إليه أحد جنود السلطة الأموية فقام بذبحه، مبرراً فعله الإرهابي بكلّ فخر، بأنه أراد أن يريجه من الألم!^(٣).

وقامت السلطة الأموية على إرهاب الناس في العراق وإكراههم على الخروج لمحاربة الإمام الحسين عليه السلام وأنصاره. لما رأوا منهم أنهم يراوغون، ويتخلفون

(١) ابن كثير، البداية والنهاية (المرجع السابق): ص ١٩١.

(٢) في بعض النسخ عبد الله بن بقطر.

(٣) ابن كثير، البداية والنهاية (مرجع سبق ذكره): ص ٢٠٨.

كراهية قتال الإمام الحسين عليه السلام، حيث قبضت على أحد المواطنين الأبرياء من أهل الشام الذي حضر إلى الكوفة لقضاء بعض الأعمال، وقامت بخداع الناس وأوهمتهم أنه ممن يرفض قتال الإمام الحسين عليه السلام، وقررت ضرب عنقه بلا ذنب، على مسمع ومرأى من الناس لإرهابهم وحثهم على ضرورة طاعة السلطان، والخروج لمحاربة الإمام الحسين عليه السلام، وإلا فسيكون مصيرهم القتل، فانخدع الناس وانطليت اللعبة عليهم، فخرجوا لمقاتلة الإمام الحسين عليه السلام ^(١).

وأثناء حصار الإمام الحسين عليه السلام في كربلاء، أشاع الجيش الأموي الإرهاب والفرع بين المدنيين (الصغار والنساء والشيوخ) وعاملتهم بقسوة ووحشية وبدون أي تفرقة بينهم وبين المحاربين من أنصار الإمام الحسين عليه السلام.

حينما حاول أحد الخبثاء الاقتراب من الإمام الحسين عليه السلام وقتله فصاح فيه غلام (عبد الله بن الحسن) من آل الحسين عليه السلام منتهراً، ببراءة الأطفال ومحاولاً الدفاع عن عمه: «أقتل عمي يا ابن الخبيثة». فتعمد جيش السلطة قتله، فأرسل أحد جنوده (أبجر بن كعب) فكرر على الغلام، وضربه بالسيف، فصد الغلام الضربة بيده فانقطعت، وتعلقت بجلدها، فاستشهد الغلام متأثراً بجراحه ^(٢).

وارتكبت السلطة الأموية جرماً كبيراً حينما استخدمت سلاح العطش ضد الإمام الحسين عليه السلام وأتباعه، ومنعتهم من شرب الماء، بل امتد هذا السلاح ليشمل حرمان الصغار أيضاً، متجردة من الإنسانية والمرؤة كاشفة عن العنف والشراسة في تعاملها مع الإمام الحسين عليه السلام وأتباعه المحاصرين، للتأثير في معنوياتهم، وإجبارهم على الرضوخ لمطالب السلطة، والاعتراف بشرعية خلافة

(١) ابن العديم، الحسين بن علي سيد شباب أهل الجنة (مرجع سبق ذكره): ص ٨٦.

(٢) أبي الفرج الأصفهاني، مقاتل الطالبين (مرجع سبق ذكره): ص ١١٦ - ١١٧.

يزيد بن معاوية، والنزول على حكم عبيد الله بن زياد في العراق، وذلك يستلزم تسليم أنفسهم كأسرى حرب، وإن فشلت السلطة في نزع هذا الاعتراف بكون الرهان على إمكانية تسليم الإمام الحسين عليه السلام إلى السلطة منفرداً حيث يقوم أتباعه بتسليمه تحت وطأة العطش، وحرمانهم من شرب الماء.

هكذا كان الرهان، واستصدار القرار في المطبخ السياسي الأموي حيث أصدر عبيد الله بن زياد (والي الكوفة والبصرة) قراراً إلى عمر بن سعد بن أبي وقاص يقضى بضرورة: «أن حلّ بينهم وبين الماء كما فعل بعثمان بن عفان»^(١).

فالنية كانت مبيتة لحرمان الإمام الحسين عليه السلام وأنصاره من الماء أولاً ثم قتل الإمام الحسين عليه السلام مع سبق الإصرار والترصد كخطوة ثانية بعد أن يكون قد قتله العطش فعلاً. فلم تألوا السلطة الأموية جهداً (الجيش) من أجل تحقيق ما خطّطت له، فبعد أن فشلت في نزع الاعتراف بشرعية يزيد من الإمام الحسين عليه السلام تحت وطأة العطش، حاولت استمالة بعض أتباع الإمام الحسين عليه السلام إلى جانبها، واشترطت عليهم فكّ الحصار، والسماح لهم بالشرب من ماء الفرات، في مقابل التخلي عن نصرة الإمام الحسين عليه السلام ودعوته، ولكنها فشلت فشلاً ذريعاً فأحكمت الحصار حول الإمام الحسين عليه السلام وأتباعه، ومنعوا الأطفال، والنساء، والشيوخ من شرب المياه، ولم يهتموا بصرخاتهم وتوسلاتهم، فقد كانت بطونهم تتلوى الماء من شدة العطش، وكان جيش السلطة ينظر إليهم بلا مبالاة، وكأنهم صمّ بكم عمي فهم لا يبصرون، بل إنهم رفضت نداءات الإمام الحسين عليه السلام لهم بالسماح لابنه (عبد الله بن الحسين) بالشرب من الماء، وهو طفل كان يتلوى الماء من شدة العطش، وكاد أن يقتله، فلم يلق منهم آذاناً صاغية أو

(١) ابن كثير، البداية والنهاية (مرجع سبق ذكره): ص ٢١٦.

عيوناً ناظرة، فحمله الإمام (عليه السلام) ممدداً على يديه بعد أن أوهنه العطش، وكأته يقدمه قرباناً صارخاً فيهم: «اتقوا الله في الطفل، إن لم تتقوا الله فينا»^(١).

وكان بالأحرى من جيش السلطة أن يراعى حقوق الطفل التي كفلها له الشرع والعرف، وهي حقوق متعددة... فهو أولاً وأخيراً طفل، لا شأن له بالسياسة، ولا يعي ما يحدث، بالإضافة أنه لم يكن ممسكاً بسيف أو رمحاً، ولم يشكّل خطراً عليها، حتى تعاقبه السلطة بمنع المياه عنه.

إلا أنّ عنف السلطة وسطوتها وجبروتها وتلذذها برؤية وسماع صرخات وأنين المعذبين من شدة العطش جعلها لا تستجيب لدعوة الحق، بل تجردت من الإنسانية، وأقدمت على فعل سوف يظلّ عاراً على الأمويين وأنصارهم في كلّ زمان، وعاراً لأيّ نظام سياسي مستبدّ يقدم على مثل هذا الفعل المشين، فقد رفضت بكلّ حسّة السماح بتقديم الماء للطفل المسكين، وقدمت له سهماً أطلقه أحد جنود السلطة قائلاً للإمام الحسين (عليه السلام) بكلّ سخرية واستهزاء «خذ أسقه هذا» فأستقرّ السهم في حلق الطفل فمزّقه، فلقى الطفل حتفه شهيداً بدون أيّ ذنب ارتكبه، وهكذا أصبحت السلطة الأموية تستحقّ لقب (قاتلة الأطفال) جرّاء عنفها وجبروتها وتعنتها ضدّ الصغار.

ومارست السلطة الأموية العنف ضدّ النساء حيث حاولت إرهابهم، وأصدرت تعليماتها بإشعال النيران في بعض الجهات التي كان بمثابة مانع يحول بينهم وبين الإمام الحسين (عليه السلام) وأنصاره، فتصاعدت النيران والدخان التي أخذت تتطاير هنا وهناك.

(١) أبي الفرج الأصفهاني، مقاتل الطالبين (مرجع سبق ذكره): ص ١١٦.

وحاول الجيش الأموي بثّ الإرهاب أكثر في النساء حينما حاول شمر بن ذي الجوشن إشعال النيران في خيمة الإمام الحسين عليه السلام على من فيها، فتصايحت النساء مذعورات أمام هذا الفعل الإجرامي الذي لاقى استهجان البعض من داخل الجيش الأموي ذاته.

وصورة أخرى للعنف الذي مارسه جيش السلطة الأموية ضدّ النساء، نجدها عندما أصدر أحد أركان السلطة (شمر بن ذي الجوشن) أوامره لأحد جنوده بضرب امرأة مسكينة لا حول لها ولا قوة، فضربها بقوة على رأسها بعمود فشدخ رأسها نصفين، فالمرأة لم تشارك في قتال أو أعانت أنصار الإمام الحسين عليه السلام على جيش السلطة، فجل ذنبها أثمها جلست عند رأس زوجها الذي قتله جيش السلطة، تبكي وتمسح التراب عن رأسه^(١).

لقد أصرت السلطة الأموية على ممارسة العنف ضدّ الإمام الحسين عليه السلام، وكانت على علم بالنتائج المترتبة عليه، وخططت لذلك بدءاً من زرع عملاتها بين صفوف الذين طالبوا الإمام الحسين عليه السلام، وناشدوه المجيء لقيادة الثورة المرتقبة على النظام الأموي حتّى تكون على مقربة من الأحداث حيث ينقل إليها عملاتها كلّ كبيرة وصغيرة وبالتالي يمكن اتخاذ القرارات المناسبة وفقاً لسير الأحداث إلى حصار الإمام عليه السلام وعزله عن أنصاره في العراق، والحيلولة دون خروج أنصاره إليه ثمّ المواجهة، وارتكاب الجرم الأعظم في استحلال دم الإمام الحسين عليه السلام وإبادة آل بيته وأنصاره في مذبحه كبرى راح ضحيتها الإمام الحسين عليه السلام وأنصاره، وكلّ آل بيته من الذكور باستثناء ابنه المريض آنذاك (على

(١) محمّد مهدي شمس الدين، ثورة الحسين (مرجع سبق ذكره): ص ٢٥٣.

ابن الحسين عليه السلام) حيث ظنّت السلطة الأموية بأنّ المرض كفيلاً بأن يقتله، وطفل هو عمر ابن الإمام الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام وأخوته زيد والحسن ^(١).

فقد كانت السلطة حريصة على قتل الإمام الحسين عليه السلام وأنصاره، حرصاً منهم على مناصبهم وثرواتهم التي تبوءوها بالسيف والقهر، وهذا الحرص جعلها تصدر أوامرها أولاً بالهجوم على معسكر الإمام الحسين عليه السلام وأنصاره؛ حيث وقف قائد جيش السلطة ليعطى الإشارة بالهجوم فصوّب سهامه نحو معسكر الإمام الحسين عليه السلام وأنصاره متفاخراً ومطالباً جنوده أن يشهدوا له عند والي العراق (عبيد الله بن زياد) بأنه أوّل من رمى ^(٢).

وبدأت المذبحة التي قتل فيها أنصار الثورة الحسينية، ولم يبق إلا الإمام الحسين عليه السلام وحيداً هو ونفر من آل بيته. لم يجرؤ أحد للتقدّم إليه لقتله، واتّكلت كل قبيلة على الأخرى ^(٣). وكأثم استعظموا قتله حتى نادى فيهم الأبرص، قائد ميسرة الجيش الأموي شمر بن ذي الجوشن: ويحكم! ماذا تنتظرون بالرجل؟ فاقتلوه ثكلتكم أمهاتكم.

فتكاثروا عليه يرشقونه بالسهام ويطعنونه بالسيوف، فسقط الإمام الحسين عليه السلام فتقدّم إليه أحد الجند (شبل بن يزيد الأصبحي) فحزّ رأسه بكلّ وحشية، فقد كان يكفي هؤلاء الإرهابيين طعنة سيف أو رمح ليتخلّصوا من الإمام الحسين عليه السلام، ولكن إرهابهم وحقدهم الأسود أصابهم بهستيريا القتل حتى أنّهم أخذوا يمعنون في قتله تقتيلاً، ولم يدروا أنّه فارق الحياة إلا بعد أن

(١) أبو الفرج الأصفهاني، مقاتل الطالبين (مرجع سبق ذكره): ص ١١٩.

(٢) ابن كثير، البداية والنهاية (مرجع سبق ذكره): ص ٢٢٣.

(٣) ابن العديم، الحسين بن علي سيّد شباب أهل الجنة (مرجع سبق ذكره): ص ٨٨.

قاموا بجزّ رأسه، وتجريده من ملابسه والتمثيل بجثته، حيث وطأت الخيل جسد الإمام عليه السلام ذهاباً وإياباً، تنفيذاً لتعليمات عمر بن سعد وبتوجيهات من والي العراق عبيد الله بن زياد.

وتركوا الإمام الحسين عليه السلام بالعراء، مرّمل بالدماء، مقطّع الأعضاء^(١). ولم يكتفوا بذلك وإنما قاموا برفع رأسه ورؤوس الشهداء من أصحابه وآل بيته عليهم السلام فوق أسنة الرماح، وتركوا أجساد الشهداء مجرّدة، وثيابهم مرّملة، وخدودهم معفّرة، تصهرهم الشمس، تسفي عليهم الرياح، زوّارهم العقبان، ووفودهم الرخم^(٢). وأخذوا يطوفون بها في أزقة الكوفة وشوارعها شامتين وفرحين بنشوة الانتصار - تأسيّاً وقدوة معاوية بن أبي سفيان^(٣). الذي أرسى دعائم هذا الفعل الذي لم يألّفه عرب الجاهلية ولا الإسلام^(٤).

وشرعوا يسوقون نساء آل بيت الحسين عليه السلام سبايا، وقد هتكت ستورهنّ، ومزقت ثيابهنّ، ونهب مصاغهنّ ومعهم على بن الحسين عليه السلام مقهوراً مكبلاً بالسلاسل الحديدية في يديه وعنقه، سائرين بهم من بلد إلى بلد حتّى وصلوا بهم إلى يزيد بن معاوية، وكما مارست السلطة الأموية العنف ضدّ الإمام

(١) ابن كثير، البداية والنهاية (مرجع سبق ذكره): ص ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٧.

(٢) ابن العديم، الحسين بن سيّد شباب أهل الجنة (مرجع سبق ذكره): ص ٩٠.

(٣) يعتبر معاوية هو أوّل من قام بتطبيق هذا النهج في قتل المعارضين له ووضع رؤوسهم على أسنة الرماح والطواف بهم فقد فعل ذلك مع عمرو من الحمق الخزاعي.

(٤) أحمد راسم النفيس، على خطى الحسين عليه السلام، مركز الإمام الحسين عليه السلام للأعلام والنشر، المنصورة: د ت ص ١٢٩.

المحسين عليه السلام في حياته مارسته أيضاً بعد أن ذبحوه، فهذا هو يزيد يقوم بضرب رأس الإمام الحسين عليه السلام، وهي بين يديه بقضيب من حديد دون مراعاة حرمتها ومتمثلاً بقول عبد الله بن الزبيرى ^(١).

وكان من قبلة قد قام والي الكوفة بوضع رأس الإمام الحسين عليه السلام بين يديه ساخراً منه محدثاً نفسه: أرى أبا عبد الله قد شمت (أدرسته الشيخوخة) ^(٢)، دون حرمة الرأس الشريف. وواصلت السلطة الأموية بعد استشهاد الإمام الحسين عليه السلام ممارسة العنف اللفظي ضده في محاولة للنيل من شخصيته ومبادئه ومن دلالات هذا العنف أنها وصفت الإمام الحسين عليه السلام بأنه: كذاب ابن كذاب، خارج من الجماعة، ومفارق لها، عاق وظلوم، مارق من الدين، يضرب الناس بعضهم ببعض، مفرق كلمة المسلمين، خارج عن إمام زمانه، مثير للفتنه، شاق، أنه قتل نفسه، قليل الفقه.

(١) أبو فرج الأصفهاني، مقاتل الطالبين (مرجع سبق ذكره): ص ١١٩ نقلا عن سيرة ابن هشام ١٤٤/٣ وكتاب الحيوان للجاحظ ٥٦٤/٥ وانظر أيضاً:
- ابن الأثير، الكامل في التاريخ - أحداث سنة ٦٠ - ذكر مقتل الحسين عليه السلام شبكه الانترنت، عمل مشترك بين موقعي أم الكتاب ونداء الإيمان.
- ابن كثير (مرجع سبق ذكره): ص ١١٩.
- حسان عبد الله أبو صالح - حسن عبد الله أبو صالح، مقتل الإمام الحسين عليه السلام وواقعة كربلاء في تاريخ الطبري، دار الهداية للطباعة والنشر، بيروت: ص ٦٦.
ومن هذه الأبيات:

ليت أشياخي ببدر شهدوا ليت أشياخي ببدر شهدوا
فأهلوا واستهلوا فرحاً ثم قالوا يا يزيد لا تشل

(٢) ابن العديم، الحسين بن علي سيّد شباب أهل الجنة (مرجع سبق ذكره): ص ٩٧.

قيم الكراهية واللاحوار:

أكدت السلطة الأموية على كراهية الآخر (المعارضين للحكم الأموي) وخاصة آل بيت الرسول عليه وآله ولاسيما أن العداوة بينهما متأصلة، ولها جذورها قبل الإسلام، وأثناء وبعد الإسلام حتى قال البعض:
إنَّ عبد شمس قد أضرمت حرباً لبني هاشم... يشيب منها الوليد...
فابن حرب للمصطفى... وابن هند لعلي.
وللحسين يزيد (المقريزي)^(١).

فكراهية السلطة الأموية لآل بيت النبي عليه وآله عامة وللإمام الحسين عليه السلام خاصة جعلت يزيد بن معاوية يستعين بسرجون الرومي^(٢)، مستشاراً خاصة له ويستجيب لنصائحه بضرورة تعيين السفاح عبيد الله بن زياد على ولاية الكوفة إضافة لولاية البصرة إذا ما أراد أن يقضي على ثورة الإمام الحسين عليه السلام وشيعته في العراق ويحتفظ بكرسي الخلافة، وبالفعل لم يضيع يزيد الوقت، وقام بتعيين عبيد الله بن زياد، وطلب منه اليقظة والحذر في تتبع الإمام الحسين عليه السلام وشيعته، وسفيره في العراق مسلم ابن عقيل، وأن يتخذ كافة الإجراءات والاحتياطات والوسائل الممكنة من القضاء عليهم، بل وأكد عليه بأنه ينبغي القضاء على نسل الإمام علي بن أبي طالب كلياً، واجتثاثهم من الوجود، وحذره من التهاون وعدم تنفيذ التعليمات والأوامر المرسله له، وإلا كان مصيره أن يعود عبداً كما كان: «إثّه بلغني أن حسيناً قد سار إلى الكوفة، وقد ابتلى

(١) عباس محمود العقاد، الحسين أبو الشهداء، دار الهلال، القاهرة: دت ص ٢٧

(٢) سرجون الرومي كان أيضاً مستشاراً لمعاوية بن أبي سفيان، وهو مسيحي استعان به يزيد كمستشار سياسي له.

زمانك من بين الأزمان، وبلدك من بين البلدان، وابتليت به أنت من بين العمّال،
وعندها تعتق أو تعود عبداً كما ترقّ العبيد وتعبد»^(١).

«أن اجتهد، ولا تبق من نسل علي بن أبي طالب أحداً، واطلب مسلم بن
عقيل فاقتله وابعث لي برأسه»^(٢).

ويكشف والي السلطنة في العراق (عبيد الله بن زياد) عن مكنونه الداخلي
الذي ينفث كرهاً ضدّ الإمام الحسين وآل البيت عليهم السلام عندما قام بذبح نسل الإمام
علي عليه السلام في كربلاء وعندما أظهر الفرح والشماتة والتشفي بمقتل الإمام الحسين
وآل بيته عليهم السلام، فوصفهم بأنهم طغاة، عصاة، مردة، كاذبون يختلقون الأحاديث،
وصور له خياله المريض أنّ الله قتلهم، وأظهر أكاذيبهم، وهذا الخيال المريض،
إن دلّ على شيء فهو بلا شكّ يدلّ على عبودية والي العراق لخياله، والي العقد
النفسية التي كان مصاب بها فقد تكوّنت لديه (فوبيا العبودية) حيث خشى أن
ينفّذ يزيد تهديده برجوعه إلى طبقة العبيد إذا لم ينقذ تعليماته باستئصال شأفة
آل البيت عليهم السلام من الوجود فخيّل له خياله المريض أنّ عدوه الأوّل هو الإمام
الحسين وآل بيته عليهم السلام. سيكونون السبب في عودته إلى حياة العبيد والذلّ والعار
مرة أخرى، فأمعن في كرههم وحقدهم، كما أنّه عانى من عقد نفسية فجذّته
(سميّة) عاهرة، وطالما عُيّر وأبوه بها، فهي رمز للمدنس الذي عاش فيه، بينما
يمثّل الإمام الحسين عليه السلام رمز المقدّس، حيث الطهارة والتبل والنسب، فاستيقن
عبيد الله بن زياد أنّه لا خروج من هذا المدنس وحياة العبودية المهذّدها إلّا

(١) ابن كثير، البداية والنهاية (مرجع سبق ذكره): ص ٢٠٥

(٢) حسن عباس نصر الله، الإمام الحسين قيس من نبوة، مركز الغدير للدراسات
الإسلامية بيروت: ١٩٧٧ ص ٣٩.

بتحطيم وكرهية المقدّس، فنفّذ تعليمات يزيد بن معاوية، وكرهية عبید الله بن زياد لآل البيت عليهم السلام تعدّ إنعكاساً شديداً لكفره بالحقّ، والعدالة، والقيم الإنسانية التي مثلها الإمام الحسين وآل بيته عليهم السلام، وذلك مصداقاً لما قاله عبید الله ابن زياد للسيدة زينب بنت علي بن أبي طالب عليها السلام:

«الحمد لله الذي فضحككم، وقتلكم، وأكذب أحدوتكم»

«قد شفي الله نفسي من طاغيتك، والعصاة من أهل بيتك»^(١).

«الحمد لله الذي أظهر الحق وأهله، ونصر أمير المؤمنين يزيد بن معاوية وحزبه، وقتل الكذاب بن الكذاب الحسين بن علي وشيعته»^(٢).

وكرهية السلطة الأموية للإمام الحسين وآل بيته عليهم السلام هي التي جعلت والي المدينة الأموي (عمرو بن سعيد بن العاص) يظهر الفرع والشماتة بمقتل الإمام الحسين عليه السلام، ويضحك عند سماعه نساء بني هاشم تصرخن بعد أن فجعهنّ خبر مقتل الإمام الحسين عليه السلام.

قائلاً: هذه واعية بواعية عثمان بن عفان^(٣). وكأته قد أدرك ثار عثمان بن عفان بمقتل الإمام الحسين بن علي عليهما السلام، وهو كدأب الأمويين وأتباعهم كان يرى أن الإمام علي عليه السلام له دور في مقتل الخليفة الثالث بالرغم من براءة الإمام وآل بيته عليهم السلام من هذا الاتهام المشبوه. ومن الطبيعي أن تؤول الكراهية إلى النبذ والإقصاء واللاحوار مع الآخر (المعارضة السياسية) فالسلطة الأموية وأتباعها لم يقتنعوا بالحوار مع

(١) ابن كثير، البداية والنهاية (مرجع سبق ذكره): ص ٢٣٧.

(٢) حسان عبد الله أبو صالح، حسن عبد الله أبو صل، مقتل الإمام الحسين (ع) وواقعه كربلاء في تاريخ الطبري، دار الهداية للطبع والنشر، بيروت: دت ص ٦٤.

(٣) حسان عبد الله صالح، حسن عبد الله صالح (مرجع السابق): ص ٧٢.

المعارضة السياسية وإثما كانت لغتهم الوحيدة ودستورهم الأوحيد هو العنف والدم، فلم يقتنعوا بنتيجة الحوار الذي أجراه معهم الإمام الحسين عليه السلام، والذي أوضح فيه فضله وعظمة نسبه، وعلو قدره، وحرمة قتله، فهو لم يقتل أحداً أو يستول على أموال أحد ظلماً ولا يوجد لأحد دية أو قصاص منه^(١).

وبالتالي لا يحلّ قتله، ويستوجب تركه إما دخوله إلى شيعته أو الرجوع من حيث أتى، ولكنهم رفضوا وصمّموا على قتله، ولم يستطع عبيد الله بن زياد الصبر على عبد الله بن عفيف الأزدي حينما حاوره، فقد خطب ابن زياد على المنبر في جموع المصلين وذكّرهم بقتل الإمام الحسين عليه السلام الذي أراد أن يفرّق الكلمة بين المسلمين ويسلب بني أمية الملك، فحاوره عبد الله بن عفيف مبيناً كذبه وتدليسه على الناس، وجريته النكراء بإصدار الأوامر إلى عمر بن سعد بقتل الحسين عليه السلام وسأله كيف تقتلون أولاد النبيين، وتتكلمون بكلام الصديقين؟ فلما لم يجد كلاماً وعجز عن الرد، أمر ابن زياد جنوده فقتلوه ثمّ صلبوه.

وفي مجلس يضمّ يزيد ووفداً من الشام، ونساء آل البيت لديه أسارى مقهورين، وبينما كان يزيد ووفده في نشوة الفرح والانتصار وقف رجل شامي يطلب من يزيد أن يهبه فاطمة بنت الحسين عليها السلام، فحاورته السيدة زينب بنت علي بن أبي طالب عليها السلام موضحة أن ذلك لا يجوز له وليس من حقه، ولا حتى يجوز ليزيد نفسه؛ لأنهم حرائر، ولا تمتهن الحرّة أو تستخدم، فردّ عليها يزيد ابن معاوية وقد أخذته العزّة وبالاثم والجبروت مؤكداً لها أنه لو أراد ذلك لفعل، ولكنّ السيدة زينب عليها السلام أفحمته بعد أن أيقنت أنه يستند إلى قوته وجبروته

(١) ابن كثير، البداية والنهاية (مرجع سبق ذكره): ص ٢٢١.

وسلطانه، وأكّدت له : إن الله لم يجعل ذلك لك إلا إذا خرجت من ملتنا وتحدّته أن يجاهر بالخروج من الملة، والمروق من الدين، فلم يستطع يزيد الإجابة، وضعفت حيلته، فاستشاط غضباً وكأثة قد صفع على وجهه.

وتكلّم بما كان يخبئه في نفسه متهما الإمام علي، والحسين بن علي عليهما السلام بالكفر والمروق من الدين، في خلط واضح للأوراق، فقد ابتعد يزيد عن صلب القضية المطروحة، ولو كان له حجة لفند أقواله وأدلته ولكّنه اتّهم السيّدة زينب عليها السلام بالكذب، ورمى أباه وأخاه بالكفر، فهو مسلّط يشتم ظالماً، ويقهر بسلطانه: «إياي تستقبلين بهذا؟! إنّما خرج من الدين أبوك وأخوك»^(١).

قيم الجبرية:

عملت السلطة الأموية على شيوع القيم الجبرية في المجتمع ، فأشاعوا أنّ الأفراد في المجتمع ليس لهم الحرّية والإرادة في أفعالهم ؛ لأنّ الفاعل الحقيقي هو الله، وكلّ الأفعال التي يقوم بها البشر إنّما هم مجبورون عليها، وليس لهم الحرّية في الاختيار، وإن كل شيء قدراً مقدوراً على العباد، وبالتالي فإنّ حكمهم جبراً على الناس، ولذا فعلى الأفراد أن يكونوا قانعين بما لديهم ومستريحى البال، وأن يرضوا بالواقع، ولا يعملوا على تغيير نظام الحكم أو الثورة عليه ؛ لأنّ الله قد اختار يزيد، وبني أمية للحكم، وفضّلهم على آل بيت النبي صلى الله عليه وآله وعلى بطون قريش كلّها.

من هنا عملت السلطة الأموية على إيهام المجتمع بأنّ وجودها في السلطة، وكلّ ما اقترفته من أفعال إنّما هم مجبورون عليها، ولا يسألون عنها حتّى يتمكنوا من تبرير نظام الحكم الوراثي الذي ابتدعوه، وتبرير جرائمهم في حقّ

(١) ابن كثير، البداية والنهاية (مرجع سبق ذكره): ص ٢٣٩.

المجتمع الإسلامي عامة وآل بيت الرسول ﷺ خاصة.

ولذلك ادعى يزيد كذباً ومهتاناً بأن الجيش الأموي لم يقتل الإمام الحسين ﷺ ورفاقه، وإثماً الذي قتله هو الله عقاباً له على الثورة والخروج على إمام زمانه الذي اختاره الله لهذه المسؤولية، فكان على الحسين ﷺ أن يقبل بالأمر الواقع كما رضا غيره واستكان، ولكنه لم يعترف بشرعية الحكم و أراد حقاً ليس له. فالله يؤتي ملكه من يشاء فلماذا الثورة على الأوضاع إذن؟! وهذا الإدعاء الكاذب إنما أراد به رئيس السلطة الأموية أن يخلي مسؤوليته التاريخية والدينية عن مقتل الإمام الحسين ﷺ بزعمه أن الله قد قتل الإمام الحسين ﷺ، وبالتالي تمّ جريمتهم النكراء في حقّ الإمام الحسين ﷺ بسلام وكأنها لم تكن. وهي أيضاً رسالة إلى الأمة والثائرين الذين استشعروا فداحة مذبة كربلاء وخطأ قتل الإمام الحسين ﷺ ورفعوا شعار «يا لثارات الحسين» ألا تتوروا ولا تغضبوا ولا تستعظموا قتل الإمام الحسين ﷺ ولا تجرّموا قاتليه، ولا تلوموا الجيش الذي ارتكب المذبحة وقتل المدنيين أطفالاً و نساءً؛ لأنهم كانوا مجبورين على هذا الفعل فالله هو الذي قتله.

وهذا الذي أكده رئيس السلطة الأموية في بعض الحوارات التي تمّت بعد مقتل الإمام الحسين ﷺ، ووصول الناجين من آل بيت الحسين ﷺ سبايا في قصره فهو القائل: «يا علي، أبوك قطع رحمي، وجهل حقي، ونازعني سلطاني، فصنع الله به ما قد رأيت»^(١).

وقال يزيد لعنه الله أيضاً: «أتدرون من أين أتى ابن فاطمة؟ وما الحامل له

(١) أبو الفرج لأصفهاني، مقاتل الطالبين (مرجع سبق ذكره): ص ١٢٠. وانظر أيضاً: ابن كثير، البداية والنهاية (مرجع سبق ذكره): ص ٢٣٨.

على ما فعل؟ وما الذي أوقعه فيما وقع فيه... إنَّما من قلة فقهه، لم يقرأ...
﴿وَاللَّهُ يُؤْتِي مُلْكَهُ مَن يَشَاءُ﴾^(١) «^(٢).

وهذا الاتجاه الفكري المزيف، يؤكِّد عليه أيضاً الرجل الثاني في السلطة (عبيد الله بن زياد) ففي خطابه إلى المجتمع العراقي أكد على ضرورة الطاعة، وعدم الثورة والقبول بالأمر الواقع، والتسليم بشرعية حكم يزيد، وحكمه الذي أصبح واقعاً لا مفرّ منه؛ لأنَّ حكم يزيد إنَّما هو تفويض إلهي له ولبني أمية وهي سلطة مطلقة؛ لأنَّها سلطة الله في الأرض، كما أنه أخذ يردّد مقولات يزيد، ويدعي أيضاً أنَّ الله قتل الإمام الحسين بن علي عليه السلام وأنَّ ما حدث من قتل وإرهاب للحسين وآل بيته عليهم السلام إنَّما حدث بتخطيط إلهي. «كيف رأيتي صنع الله بأهل بيتكم»؟.

«الحمد لله الذي فضحككم وقتلكم، وأكذب أحدوتكم»^(٣).

فلقد عملت السلطة الأموية على انتشار مثل هذا الفكر السلبي لتبرير جرائمها وبقائها في الحكم، والسيطرة على المجتمع، من خلال أدوات القمع الماديّة الممثّلة في العنف والإرهاب وأسلوب الرشوة بالمال أو المناصب، ومن خلال أدوات القمع الفكرية التي تمثّلت في شيوع مثل هذا الفكر الجبري، ولم يكن للسلطة الأموية أن تنجح لوحدتها في نشر مثل هذه الأفكار السلبية وإنَّما استعانت ببعض فقهاء الظلام من رجال الدين الذين باعوا ضمائرهم وتمت رشوتهم وتلاقت أهدافهم مع أهداف السلطة الأموية. أو رجال الدين الذين

(١) سورة البقرة: ٢٤٧.

(٢) ابن كثير، البداية والنهاية (مرجع سبق ذكره): ص ٢٤٠.

(٣) ابن كثير، البداية والنهاية (المرجع السابق): ص ٢٣٧.

تلاقت أيديولوجياتهم السياسية مع أهداف السلطة الحاكمة. وكلاهما (السلطة الحاكمة، رجال الدين المتعاونين معها) قد عملا على نشر الفكر الجبري بطريقته الخاصة. وبذلك تمّ توظيف الدين في خدمة السياسة، بمعنى أنه أصبح هناك استخدام سياسي للدين يتولّد عنه فكر مناقض للواقع وللحقيقة، بل ومناقضاً أيضاً لتعاليم الدين ذاته. يهدف إلى تزييف وعي الجماهير، وخداعهم، إزاء الواقع الاجتماعي المعاش، ومشاكلهم الاجتماعية^(١). حيث يتمّ تزيين هذا الواقع (الاجتماعي والسياسي) على أساس أنه واقع، مرغوب فيه، ويتمّ إضفاء نوع من الرضا النفسي لأفراد المجتمع على هذا الواقع، ومن هنا يتمّ غرس اللبنة الأساسية لعملية التسليم والرضا بالأمر الواقع، والصبر والاستكانة، والقبول بالقسمة والنصيب، وقبول كلّ الشرور الاجتماعية على أنّها جبرية إلهية وقضاء وقدراً وبالتالي تنتزع السلطة (الأموية) صكّ الشرعية الدينية والاجتماعية لوجودها:

ومن هنا تضمن عدم الثورة عليها، وذلك ثمرة تعاون رجال الدين مع السلطة حيث قاموا بتدعيم الاتجاه الجبري بإطلاق الفتاوى المناقضة للدين، والتي تحثّ على عدم الثورة والخروج على الحاكم، والصبر والطاعة له حتّى ولو كان ظلماً أو فاسقاً.

* واخترعوا بعض الأحاديث التي ترفع من قدر السلطة الأموية، وتثبت شرعية حكمهم، وبالتالي ضعفت روح المقاومة والجهاد وتمّ تفرغ دعوة الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر من مضمونها الاجتماعي والديني حتّى أصبح

(١) اشرف منصور، توبييني، سوسيولوجي التاريخ الإسلامي، مجلة تحديات ثقافية، القاهرة: ٢٤ع ٢٠٠١ ص٧٣.

المجتمع رخواً اتجّاه القضايا الأساسية التي تستلزم الإصلاح، وأبرزها قضايا الحكم، والعدل الاجتماعي، والحرية. كما أنّ بعضهم خدم أهداف السلطة الأموية، عندما قاموا بتصوير الإمام الحسين عليه السلام وثورته، للمجتمع بصورة مزيفة وغير مطابقة للواقع، فقد صوّرت ثورته على أنّها:

- خروج على الإمام الشرعي يزيد بن معاوية ^(١).
- مثيرة للفتن، وهدفها ضرب الناس بعضهم ببعض ^(٢).
- شذوذ عن الجماعة، وتؤدّي إلى الفرقة والانقسام ^(٣).

✽ لما ثار الناس في المدينة ضدّ يزيد بن معاوية وأرادوا أن يخلعوه، وقف عبد الله بن عمر يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: «إنّ الغادر ينصب له لواء يوم القيامة، يقال هذه غدرة فلان، وإنّ من أعظم الغدر - إلاّ يكون الإشراك بالله - أن يبايع رجل رجلاً على بيع الله ورسوله، ثمّ ينكث بيعته» - ثمّ قال ابن عمر: فلا يخلعن أحد منكم يزيد، ولا يسرفن أحد في هذا الأمر، فيكون الفيصل بينه وبينني ^(٤). وهذا الحديث باطل ومزور وغير صحيح فإنّ ابن عمر قد وظّف هذا الحديث من أجل تأكيد شرعية يزيد بن معاوية، وهي شرعية باطلة ألم يسمع قول وفد المدينة عند عودته من عند يزيد ماذا قالوا..؟ قدمنا من عند رجل ليس له دين، يشرب الخمر، وتعزف عنده القينات وإنا نشهدكم أنّا قد

(١) اتق الله في نفسك وألزم بيتك فلا تخرج على إمامك (أبو سعيد الخدري).

(٢) اتق الله ولا تضرب الناس بعضهم ببعض (جابر بن عبد الله).

(٣) ما كان ينبغي له أن يتحرّك ما عاش، وإن يدخل في صالح ما دخل فيه الناس فإن الجماعة خير (عبد الله بن عمر بن الخطاب).

(٤) ابن كثير، البداية والنهاية (لمرجع السابق): ص ٢٨٥.

خلعنا بيعتنا^(١). على الرغم من أن ابن عمر يعرف جيداً طبيعة الدولة الأموية واستبدادها، ولم يقف الموقف نفسه عند خروج معاوية بن أبي سفيان على إمام زمانه الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، وهدفه هنا واضح تثبيت شرعية خلافة يزيد بن معاوية.

وهذه الصور السلبية التي نعت بها الإمام الحسين عليه السلام، وثورته لم تكن أبداً مطابقة للواقع المعاش، وإثما هدف قائلها بثّ السلبية والخنوع في نفوس كل من يريد التغيير وإقصاء يزيد عن السلطة التي اغتصبها، واكتساب شرعية ليزيد ابن معاوية بنعته بالإمام، ثم تخويف الثائرين من مغبة خروجهم من خلال أحاديث مزورة رووها عن النبي صلى الله عليه وآله تمّ توظيفها جيداً من خلال الموقف السياسي، مما يدعم الاتجاه الجبري في المجتمع، وهذه الأقوال تعكس شخصية قائلها، فأولئك قد أصابتهم الهزيمة النفسية، ولم تعد لهم أيّ رغبة في الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، فهم حيارى بين الخبز والسيف الأموي، فركنت نفوسهم إلى الدعة والسكون ومسايرة الظالمين.

(١) ابن كثير، البداية والنهاية (المرجع السابق): ص ٢٦٥.

نتائج الدراسة

كشفت الدراسة عن تعارض بين القيم الاجتماعية التي أكد عليها الإمام الحسين (عليه السلام) والقيم الاجتماعية التي أكدت عليها السلطة الأموية، والتي ظهرت في حالة صراع معها، حيث أكدت قيم السلطة الأموية على ترسيخ الأمر الواقع وقاومت التغيير بكل أسلحتها الغير الشرعية، بينما كانت قيم الإمام الحسين (عليه السلام) قائمة على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ورفض الواقع السيئ الذي يعيشه المجتمع، ولم تبرّر له، وعارضت عملية توريث السلطة، وحرّضت على تغيير هذا الواقع من خلال الثورة للفكاك من سيطرة السلطة الأموية على المجتمع والدين. كشفت الدراسة عن إشكالية مدى شرعية العلاقة بين الحاكم (الخليفة) وبين المحكوم (الشعب) من ناحية، وبين الحاكم وبعض قواده من ناحية أخرى، فهل تكون العلاقة بينهما علاقة ولاء أبدية؟ أم أنّ هذه العلاقة تتحوّل إلى معارضة في فترة معينة، فقد أكدت الدراسة استناداً إلى موقف الإمام الحسين (عليه السلام) مجاوز مبدأ شرعية الخروج على الحاكم (الخليفة) إذا لم تتوافر فيه الشروط المؤهلة للخلافة أو إذا أخل بأي شرط من شروطها، بمعنى إن كان ظالماً أو مستبدّاً، أو ديكتاتوراً، أو مستأثراً وبطانته بأموال الشعب، أو كان لا يحترم حقوق الإنسان ولا حريته في المجتمع. كذلك الحال في العلاقة بين الحاكم وأحد قواده حيث يمكن أن يخرج القائد على الحاكم وتنتفي صفة أبدية العلاقة القائمة على الولاء إذا ما تعارضت أفعال الحاكم مع قيم وضمير قائده.

أكدت الدراسة أنّ القيم السلبية التي أكدت عليها السلطة الأموية كان

هدفها السيطرة على الحكم من ناحية ، وإضفاء الشرعية الدينية والسياسية على نظام حكمها من ناحية أخرى.

كشفت الدراسة في ضوء تحليل بعض القيم على أنماط من الشخصيات النفعية التي شغفت بالسلطة والمال، وعملت على التمسك بهما بغض النظر عن تعارض ذلك مع المبادئ أو القيم أو الأعراف المتبعة .

كشفت الدراسة عن انتشار الفساد السياسي، والتدهور الاجتماعي، والترديّ القيمي الخلقى، والانحراف عن المسار الحقيقي الذي رسمته تعاليم الدين في مجتمع البحث نتيجة لتمسك السلطة الأموية بالقيم السلبية والمتعارضة مع مصلحة المجتمع، مما أدى إلى ضرورة إحداث عملية التغير الاجتماعي والثورة على هذه القيم.

أكدت الدراسة على أن بعض القيم الاجتماعية التي كانت ركيزة الإمام الحسين (عليه السلام) في صراعه مع السلطة الأموية سواء التي حاربها أو تلك التي حارب من أجلها من أجل استعادة هوية الإسلام الضائعة، والتي عملت السلطة الأموية على طمس هذه الهوية من خلال آليات العنف والقهر والتضليل والخداع الذي مارسه ضدّ أفراد المجتمع.

كشفت الدراسة على أن أفراد السلطة الأموية كانت لهم قيم وأولويات مماثلة حيث لا توجد أي اختلافات في الأفعال والأنشطة النفعية بين أفراد السلطة الأموية، فقد حرصت السلطة الأموية بكافة مستوياتها القيادية على حصار الإمام الحسين (عليه السلام) وتصفيته جسدياً، وان كان قائد الجيش الأموي (عمر بن سعد) قد حارب الإمام الحسين (عليه السلام) لترسيخ قيم السلطة لتحقيق أحلامه السياسية في الفوز بولاية الري وجرجان، والتي وعدته إياه السلطة الأموية فإنّ

حاكم العراق لا يختلف عنه (عبيد الله بن زياد) حيث عمد إلى محاربة الإمام الحسين عليه السلام من تدعيم سلطته كحاكم أوحده للعراق، وخوفاً من بطش السلطة الأموية في حالة مخالفته التعليمات، حتى من يتربّع على قمة السلطة الأموية فأثّر في سبيل الاحتفاظ بكرسي الحكم لم يتوان على أن يعطي الضوء الأخضر لاغتيال الإمام الحسين عليه السلام فجميعهم كان لهم نفس الأولويات والمصالح الخاصة التي دافعوا عنها دون مراعاة لمبادئ معيّنة.

المصادر

* القرآن الكريم.

- ١- ابن قتيبة، الإمامة والسياسة، سلسلة كتب ثقافية، دن، ١٩٦٠.
- ٢- أبو الفرج الأصفاني، مقاتل الطالبين، تحقيق السيد أحمد صقر. الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠٠٣.
- ٣- إبراهيم بيضون، تكوين الاتجاهات السياسية في الإسلام الأوّل، من دولة عمر إلى دولة عبد الملك، دار إقرأ، بيروت، ١٩٨٦.
- ٤- ابن كثير، البداية والنهاية، دار أبي حيان، القاهرة، الجزء السابع ١٩٩٦.
- ٥- العساف صالح محمّد، المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٩٨٩.
- ٦- السيد حامد، دراسة في اثربولوجيا مصر، أدب توفيق الحكيم، ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة، ٢٠٠١.
- ٧- السيد على شتا، المدخل إلى علم الاجتماع الظاهري، سلسلة علم الاجتماع الظاهري، المكتبة المصرية، الإسكندرية، ٢٠٠٤.
- ٨- المسعودي، إثبات الوصية للإمام علي بن أبي طالب، دار الأضواء للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط ٢ ١٩٨٢.
- ٩- أ.أشتور، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للشرق الأوسط في العصور الوسطى، ترجمة عبد الهادي عبلة، دار قتيبة، دمشق، ١٩٨٥.
- ١٠- الربيع ميمون، نظرية القيم في الفكر المعاصر، الجزائر، الدار الوطنية للنشر والتوزيع - ١٩٨٠.

- ١١- الشريف الرضي، نهج البلاغة، شرح محمد عبده، الهيئة العامة لقصور الثقافة، سلسلة الذخائر، العدد ١٢٨، ١٢٩، القاهرة، ٢٠٠٤.
- ١٢- أشرف منصور، توبيني، سوسيولوجيا التاريخ الإسلامي، مجلة تحديات ثقافية، القاهرة، ع ٢٤، ٢٠٠١.
- ١٣- أشرف منصور، إستراتيجية السلطة وتكتيك الأقلية، مجلة تحديات ثقافية، دار تحديات ثقافية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، العدد السابع، ٢٠٠٢.
- ١٤- أحمد أبو زيد، نظرية علم الاجتماع رؤية نقدية راديكالية، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٢.
- ١٥- أحمد راسم النفيس، على خطى الحسين عليه السلام، مركز الإمام الحسين للإعلام والنشر، المنصورة، د.ت.
- ١٦- أحمد راسم النفيس، على خطى الحسين عليه السلام، الإيمان للنشر والتوزيع، المنصورة، د.ت.
- ١٧- أحمد زايد، التحولات الاجتماعية وقيم العمل في المجتمع القطري، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية قطر، ١٩٩٤.
- ١٨- أيان كريب، النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس، عالم المعرفة، عدد ٢٤٤، الكويت.
- ١٩- أيان كريب، النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، ١٩٩٩.
- ٢٠- باري هندس، خطابات السلطة من هوبز إلى فوكو، ترجمة ميرفت ياقوت، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٨٧.
- ٢١- بول فينيا، أزمة المعرفة التاريخية - فوكو ثورة في المنهج - ترجمة إبراهيم فتحي، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٩٣.

- ٢٢- بکشتانوفسکی وآخرون، علم الأخلاق، دار التقدّم، موسكو، ١٩٩٠.
- ٢٣- جون رکنس - مشكلات أساسية في النظرية الاجتماعية - ترجمة محمد الجوهري وآخرون - منشأة المعارف - الإسكندرية د. ت.
- ٢٤- حسان عبد الله أبو صالح - حسن عبد الله أبو صالح، مقتل الإمام الحسين عليه السلام وواقعة كربلاء في تاريخ الطبري، دار الهداية للطباعة والنشر، بيروت.
- ٢٥- حسن عباس نصر الله، الإمام الحسين قبس من نبوة، مركز الغدير للدراسات الإسلامية بيروت، ١٩٧٧.
- ٢٦- جاستون بول، تاريخ علم الاجتماع - ترجمة عاطف غيث، وعباس الشريبي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٣.
- ٢٧- جلال الدين السيوطي، تاريخ الخلفاء، مكتبة مصر، القاهرة، ٢٠٠١.
- ٢٨- جراهام كينولوتش - تمهيد في النظرية الاجتماعية - ترجمة محمد سعيد فرح - دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية ٢٠٠١.
- ٢٩- جان بول رزفبر، فلسفة القيم، ترجمة عادل العوا، بيروت، عويدات للنشر والطباعة، ٢٠٠١.
- ٣٠- زيدان عبد الباقي، علم الاجتماع الديني، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٨١.
- ٣١- سمير نعيم، انساق القيم الاجتماعية - ملامحها وظروف تشكّلها وتغيّرها في مصر، مجلة العلوم الاجتماعية، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، العدد الثاني والعشرون، ١٩٨٢.
- ٣٢- سمير نعيم، المنهج العلمي في البحوث الاجتماعية، كلية الآداب - جامعة عين شمس، القاهرة .

- ٣٣- سمير نعيم، النظرية في علم الاجتماع، دن، شبين الكوم، ١٩٨١.
- ٣٤- سمير نعيم، النظرية في علم الاجتماع - جامعة عين شمس - القاهرة - ١٩٧٧.
- ٣٥- سمير نعيم، النظرية في علم الاجتماع، مطابع الولاة الحديثة، شبين الكوم، ١٩٨١
- ٣٦- سناء الخولي، الأسرة والحياة العائلية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٣.
- ٣٧- سيف بن عمر الضبي، الفتنة وواقعة الجمل، جمع وتصنيف أحمد راتب عرموش، دار النفائس، بيروت ١٩٨٦.
- ٣٨- شادية قناوي، المشكلات الاجتماعية وإشكالية اغتراب علم الاجتماع - رؤية من العالم الثالث، جامعة عين شمس، القاهرة، د.ت .
- ٣٩- صلاح قنصوة، نظرية القيمة في الفكر المعاصر، دار الثقافة للنشر والتوزيع القاهرة، ١٩٨٧.
- ٤٠- طه حسين، الفتنة الكبرى، دار المعارف، القاهرة، ط ١٤ ج ١، ٢٠٠٦.
- ٤١- عبد الباسط عبد المعطي، صراع القيم وآثاره في بناء الأسرة ووظائفها - بالتطبيق على عينتين من الريف والحضر، رسالة ماجستير، إشراف مصطفى الحشّاب، جامعة القاهرة، ١٩٦٩.
- ٤٢- عباس محمود العقّاد، عبقرية عمر - دار الهلال، القاهرة، د.ت .
- ٤٣- عباس محمود العقّاد، الحسين أبو الشهداء - دار الهلال، القاهرة، د.ت.
- ٤٤- عبد الحلیم العزمي الحسيني - الليالي المحمّدية - القاهرة - ج ٢٥ - ٢٠٠٧.
- ٤٥- عبد الرحمن عميرة، رجال ونساء أنزل الله فيهم قرآناً، سلسلة مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، المجلد الثاني.

- ٤٦- عدلي السمرى وآخرون، علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية، د.ن ٢٠٠١.
- ٤٧- غريب محمد سيد أحمد، تصميم البحث الاجتماعي، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٧.
- ٤٨- فاطمة القليبي، قيم التنشئة الاجتماعية كما تعكسها قصص وحكايات الأطفال، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة. ١٩٩٦.
- ٤٩- فاروق أحمد مصطفى، أحمد عباس إبراهيم، المناهج الأنتربولوجية وتطبيقاتها الميدانية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٨.
- ٥٠- سنادية سالم، إشكاليات تحليل المضمون، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، ١٩٨٣.
- ٥١- كامل زهيري وآخرون، الموسوعة الاشتراكية، دار الهلال، القاهرة، د. ن.
- ٥٢- كمال صلاح محمد، السلطة في الفكرين الإسلامي والماركسي - دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٧.
- ٥٣- م. روزنتال، ب. بودين، الموسوعة الفلسفية، دار الطليعة بيروت، ترجمة سمير كرم، ١٩٨٧.
- ٥٤- محمد بن طولون، قيد الشريد من أخبار يزيد، تحقيق محمد زينهم، دار الصحوة للنشر، القاهرة، ١٩٨٦.
- ٥٥- محمد أمين صالح، العرب والإسلام - من البعثة النبوية حتى نهاية الدولة الأموية، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ١٩٨٢.
- ٥٦- ميشيل هيشتر، نظرية الاختيار العقلاني وعلم الاجتماع التاريخي، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، اليونيسكو، القاهرة ١٩٨٢ عدد ١٣٣.
- ٥٧- محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٧٩.

- ٥٨- محمد عباس إبراهيم، التنمية والعشوائيات الحضرية، اتجاهات نظرية وبحوث تطبيقية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٣.
- ٥٩- محمد عمارة، مسلمون ثوار، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٨ ص ٣١ - ٣٢ محمد رضا - الإمام علي بن أبي طالب رابع الخلفاء الراشدين.
- ٦٠- محمود جاد، الاتجاهات النظرية لعلم الاجتماع في البلاد النامية، عرض نقدي ورؤية نظرية، دار العالم الثالث، القاهرة.
- ٦١- نظمي الجعبة، النظم والحركات الإسلامية في التاريخ الإسلامي، جامعة بيرزيت، فلسطين المحتلة، د.ت .
- ٦٢- محمد رضا، الإمام علي بن أبي طالب رابع الخلفاء الراشدين، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة والرياض، ٢٠٠٥ ط١.
- ٦٣- محمد زيتون، محمد جبر أبو سعدة، تاريخ الخلفاء الراشدين، جامعة الأزهر، القاهرة، د، ت.
- ٦٤- محمد مهدي شمس الدين ثورة الحسين ظروفها الاجتماعية وآثارها الإنسانية، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، ١٩٨١.
- ٦٥- يوليوس فلهاوزن تاريخ الدولة العربية منذ ظهور الإسلام إلى نهاية الدولة الأموية، ترجمة محمد عبد الهادي أبو ريده، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٥.

فهرس الموضوع

٥	مقدمة المركز
٧	مقدمة
١٥	(الفصل الأول) الإجراءات المنهجية للدراسة
١٥	أولاً: مشكلة الدراسة
١٦	ثانياً: أهداف الدراسة، تهدف هذه الدراسة إلى
١٦	ثالثاً: تساؤلات الدراسة
١٧	رابعاً: أهمية الدراسة الأهمية العلمية
١٨	خامساً: نوع الدراسة
١٨	سادساً: منهج الدراسة
٢٠	سابعاً: أدوات الدراسة
٢١	ثامناً: مجتمع الدراسة والعينة
٢٣	تاسعاً: مفاهيم الدراسة
٢٥	التعريف الإجرائي للقيم
٢٧	التعريف الإجرائي للسلطة
٣١	(الفصل الثاني) الاتجاهات النظرية المفسرة للقيم
٣١	مفهوم النظرية
٣٣	النظريات الهامة التي حاولت تفسير القيم

مدخل نظري تصوري للدراسة	٤٥
(الفصل الثالث) صور من الواقع الاجتماعي والسياسي ودورها في قيام ثورة كربلاء....	٤٩
أولاً: الموقف السياسي بعد وفاة الرسول ﷺ	٤٩
ثانياً: الأحزاب السياسية	٥٩
أولاً: حزب الناكثين والحرب الأهلية الأولى	٦٠
ثانياً: حزب الفئة الباغية والحرب الأهلية الثانية	٦٧
ثالثاً: حزب المحايدين	٧٩
رابعاً: حزب الخوارج	٨٢
تحليل سوسيولوجي لثورة الإمام الحسين ﷺ	٨٤
(الفصل الرابع) القيم الاجتماعية عند الإمام الحسين ﷺ والسلطة الأموية	٩٥
أولاً: القيم عند الإمام الحسين ﷺ	٩٥
ثانياً: قيم السلطة الأموية	١١٣
قيم التقليد ورفض التغيير	١١٧
الرشوة السياسية	١١٩
قيم العنف والإنسانية	١٢١
قيم الكراهية والاحوار	١٣١
قيم الجبرية	١٣٥
نتائج الدراسة	١٤١
المصادر	١٤٥
فهرس الموضوع	١٥١